الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٢٠

الأربعاء ، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١

الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٩ من جدول الأعمال :

المناقشة العامة (تابع)

خطاب السيد رو يو ، رئيس جمهورية بنما ٥١٧

خطاب السيد نارندورب (سورينام) ٥٢٦

خطاب السيد دوج (أيرلندا) ٥٣٣

خطاب السيد نياس (السنغال) ٥٣٩

خطاب السيد موندجو (الكونغو) ٥٤٥

الرئيس : السيد عصمت ط . **كتّاني** (العراق)

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة (تابع)

١ - **الرئيس** : هذا العصر ، سنستمع إلى خطاب من السيد أريستيدس رو يو رئيس جمهورية بنما ، الذي يشرفني ، أن أرحب به في الأمم المتحدة ، وأدعوه للتفضل بإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

٢ - **السيد رويو (ترجمة شفوية عن الاسبانية)** : السيد الرئيس ، خلال اجتماعي القمة الخامس والسادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الإنحياز ، قد أتيح لي العديد من الفرص لكي أقف على صفاتكم كرجل دولة ، وقد قدمتم على ذلك الدليل الساطع . إن انتخابكم لرئاسة أعمال الجمعية العامة إنما هو مصدر رضاء شعوب العالم الثالث والمجتمع الدولي . ونيابة عن شعب وحكومة بنما ، وبالأصالة عن نفسي يسعدني أن أحييكم وأن أحيي من خلالكم جميع أعضاء الجمعية .

٣ - أود أيضاً أن أشيد بالسيد رودريغز فون فيخمار ، وأن أعرب له عن تقديرنا للجهود التي بذلها للبدء في المفاوضات العالمية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .

٤ - واسمحوا لي أيضاً أن أحيي الدولتين الجديدتين اللتين انضمتا مؤخراً إلى عضوية منظمتنا ، فانواتو و بليز .

٥ - إن بلادي تعبّر عن امتنانها إذ ترى أغلبية ملحوظة قد اختارتها لمنصب أحد نواب رئيس الجمعية العامة ، وكذلك لاختيارها عضواً في لجنة وثائق التفويض .

٦ - وأنتهز هذه الفرصة لأعبّر عن شكرنا العميق لقادة غالبية الدول الأعضاء الذين قدموا لنا تعازيهم بمناسبة الخسارة الأليمة لوفاة الجنرال عمر توريخوس هيريرا المحرك الأول وقائد عملية الثورة البنامية ورئيس حكومة بلادنا . كما إنني أعبّر عن امتناننا لإحياء ذكراه في العديد من البلدان . وأود أن أعبر للجميع أن الجنرال توريخوس سيبقى دائماً مصدر الإلهام الرئيسي بالنسبة لنا .

٧ - لقد أتينا إلى هذه المنصة لنتكلم نيابة عن شعب خاض نضالاً طويلاً للحصول على استقلاله الكامل ، وسلامته الإقليمية وسيادته . إننا نشارك القلق العميق للمجتمع الدولي ، الذي يزداد حدة بالنسبة للبلدان التي ترزح حتى الآن تحت مختلف أنواع التبعية الاقتصادية والسياسية .

٨ - إن العالم الثالث ، الذي يتميز بتماثل مشكلاته في نضاله من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي ، يرى أن عام ١٩٧٠ هو العام الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي **[القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥)]** . وهكذا فإن الأمم المتحدة قد أعطت دعماً واضحاً لمفهوم الأمن الجماعي والدولي ، من غير أحلاف عسكرية ، إذا ما أردنا إقامة سلام حقيقي ودائم في العالم . لقد كان هذا بمثابة استجابة لها مغزاها ، من قبل البلدان التي وقفت

Digitized by UNOG Library

موقف المتفرج على الحرب الباردة بين الدولتين العظميين ، منذ أن حددت الطريق لتعزيز الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للدول خارج القيود التقليدية للأحلاف العسكرية والعبودية التي تفرض بقوة السلاح أو بالضغوط الاقتصادية .

٩ - ومع ذلك ، فحتى اليوم ، فإن ممارسات تقسيم العالم بين الدول الكبرى ما زالت قائمة دون الاهتمام بمراعاة المصالح المشروعة للضعفاء . إننا نسلم بأن مشاركة هؤلاء الضعفاء في حل مشاكل العالم تجعلهم دائماً بمثابة المتفرجين أو الضحايا . ومع ذلك فإننا نشعر بشيء من الإرتياح لأن هناك إتجاهاً يتزايد وطنياً وعالمياً في أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا . فهناك موقف جديد وإرادة متزايدة من جانب شعوب العالم الثالث للتغلب على الإحباط التقليدي الناتج عن التبعية الدولية والثغرات الموجودة في الأنماط السياسية القديمة .

١٠ - إن الرؤساء الموقرين للدول أو الحكومات ، ووزراء الخارجية الذين حضروا في الجمعية العامة قد ركزوا انتباههم حول الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدقيقة التي تتزايد تفاقماً منذ العقد الماضي والتي لم يتم بعد التوصل إلى حلول فعالة لها . إن إمكانية إجراء مفاوضات شاملة تفي بالغرض ، والإنتهاء منها ، لا يزال سراباً ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد من خلال تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث [قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق] ما زال حلماً مخيباً للآمال .

١١ - وسوف نتحدث باختصار عن مختلف جوانب الأزمة التي لها أسوأ الآثار على البلدان ، مثل بلدي ، التي تشكل غالبية أعضاء هذه المنظمة . إن الاضطراب في اقتصادات حفنة من البلدان تشكل القلة الصناعية قد انتقل إلى البلدان التابعة ، وأثقل كاهلها وأدى بها إلى إنهيار يصعب علاجه . إن الديون الخارجية البالغة الضخامة تشل من قدرة البلدان الأقل نمواً ، وتستنزف طاقاتها الحيوية ، وتغرقها في التخلف . إن الهوة التقنية بين البلدان الصناعية والبلدان الأقل نمواً تتزايد باستمرار ، وتعوق جهود البلدان الأقل نمواً لزيادة استثماراتها في السلع الرأسمالية ولرفع انتاجيتها وتمنعهما من اتخاذ خطوات فعالة ونافعة في اقتصاد السوق العالمي .

١٢ - وفي الوقت نفسه ، فإن القوتين العظميين المالكتين للقوى المدمرة ما زالتا مستمرتين في سباق التسلح المجنون ، إنهما تصرفان مئات الألوف من الملايين من الدولارات كل يوم ، دون هدف إنتاجي ، وأن كسراً بسيطاً من هذه الأرقام يمكن أن يقدم لمئات الملايين من الأفراد الذين يعانون من الجوع والجهل والبطالة ما يكفي لإنشاء المدارس والمستشفيات ، والحصول على الغذاء والدواء والأدوات والآلات ، التي يحتاجون إليها بشدة .

١٣ - وبرغم الأضرار النفسية والمادية فإن الخراب الذي يعاني منه الضمير العالمي بسبب أخطار الحرب النووية التي تهدد كل من الدولتين العظميين بشنها على الأخرى ، يعتبر أشد ضرراً . وفي الواقع فإننا على أعتاب حرب نووية . إن شعوب العالم تشعر بالقلق عندما تفكر في إمكانية قيام حرب تؤدي فيها الإشعاعات ، بطريقة تدعو إلى السخرية ، إلى الإبقاء على مدن بكاملها وفي لحظة خاطفة تقضي على مئات الملايين من البشر .

١٤ - إن هذا الموقف الذي يواجه مجتمع الأمم الممثل هنا ، ما هو إلا تعبيراً عن إنهيار النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم ، تلك النظم التي أقيمت عقب الحرب العالمية الثانية . إن التغلب على هذه الأزمة يستوجب منا إقامة مجتمع دولي جديد يقوم على أسس التعايش والتعاون بين الدول .

١٥ - إن السياسة الدولية لبلادي تقوم على المبادىء الأساسية لحركة عدم الإنحياز ، كقوة أخلاقية مستقلة بعيدة عن التكتلات ومناطق النفوذ ، وتعتبر عنصراً إيجابياً في طريق السلم والأمن الدوليين . إننا نؤمن بحق كل بلد في أن يتبع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يلائم بصورة أفضل حاجات الغالبية العظمى من أفراده . إن الطبيعة المتعددة الأشكال لهذه الحركة التي تقوم على الاستخدام السليم لمبادىء المساواة في السيادة بالنسبة لكافة الدول تعتمد أساساً على حق تقرير المصير . وبالنسبة لعدم الإنحياز فإن هذا يعني أن كل الدول لها حقوق متساوية وواجبات متساوية في كلا المجالين السياسي والاقتصادي وأنه رغم اختلاف النظم الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، أو أشكال الحياة ، التي تختارها ، فإنها جميعاً أعضاء متساوون في المجتمع الدولي .

١٦ - إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث لن تحل بصيغ سحرية أو عقائدية . إن العلاج يكمن في تنمية قائمة على التخطيط وإصلاحات في الهياكل التقليدية حتى تتلاءم مع المتطلبات المعقدة للحياة المعاصرة .

١٧ - إننا كبلدان صغيرة ، لا يمكننا إلا أن نشعر بالقلق بسبب الحقيقة الواضحة من أن هناك حتى الآن أولئك الذين يتصرفون معنا على أساس ''نظرية الدومينو'' . إن بنما ، على العكس من ذلك ، تتخيل علاقات بين كل دول العالم في نطاق

Digitized by UNOG Library

تعدد حقيقي يكون فيه لكل شعب الحق المطلق في اختيار طريقته الخاصة في التنمية الحقيقية وليست الوهمية .

١٨ - إن أحد الإيجابيات الأساسية لهذه المنظمة هو أن تشن نضالاً عالمياً بحثاً عن السلام والمحافظة عليه ، ولكن هناك حقيقة أساسية هي وجود هيكل دولي ، وعبر وطني يقوم على الظلم والعنف والقهر وعدم المساواة . وتقوم القوة المحركة والحاسمة لهذه الحقيقة ، من ناحية ، على التوزيع العالمي واستغلال العمل ، ومن ناحية أخرى ، على عمليات وتجمعات إقليمية معينة حددت هيكلاً غير متوازن من التبعية يؤخر إمكانيات التطور الكامل الديمقراطي الحر للموارد الطبيعية والانسانية ، و يتيح المجالات لتخلف الشعوب اجتماعياً . هذه هي الأوضاع غير المرغوب فيها ، والتي إلى جانب ذلك تسخر من مبادىء المنظمة ، وهي سبب متكرر للتوتر والنزاعات التي تهدد السلام العالمي .

١٩ - ومع ذلك ، فإن الكفاح من أجل السلام العالمي على حساب العدالة الدولية هو أمر لا أخلاقي وتواطؤي . لقد كان السعي من أجل العدالة هو الذي أدى تاريخياً إلى إضفاء صبغة شرعية على الحركات الثورية التي تهدف إلى التحرر الاجتماعي ومناهضة الاستعمار والامبريالية والتي ترفض كافة أشكال الوصاية الدولية . إن الكفاح من أجل التنمية الاجتماعية الحقيقية هو كفاح للتخلص من كافة أشكال القمع والاستغلال والوصاية السياسية أو الايديولوجية ، وهو يهدف إلى القضاء على التبعية والخضوع . ومن جانبنا فإن الكفاح ضد القمع والتبعية ، هو نفسه الكفاح من أجل السلام . إن أفضل سبيل لضمان السلام ، هو القضاء على أوجه الظلم الدولي .

٢٠ - إن بنما هي أمة تقع في البرزخ الذي يربط بين جزئين كبيرين من القارة الأمريكية ، و يؤمّن الملاحة البحرية بين المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي . إن هذه الميزة الجغرافية تشكل المورد الطبيعي الرئيسي لهذا البلد ، وفي نفس الوقت فإن هذا الموقع يقدم خدمة لا تقدر بثمن لجميع أمم العالم . وطوال تاريخنا ، فإن هذا المصدر قد تم استغلاله لخدمة مصالح دولة أو أخرى ، مما أدى إلى تشويه هيكل الدولة ، وإلى إهمال الموارد الوطنية الأخرى ، وجعل الأغلبية من سكاننا يعيشون على الهامش ، وأوجد نظاماً قائماً على الظلم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . ولطالما كافح شعبنا لإستعادة استفادته من هذا المورد لخدمة الاستقلال والتنمية الوطنية والسيادة والسلامة الإقليمية ، ولضمان أسلوب عادل للحياة في ظل ديمقراطية حقيقية . وكانت هذه الجهود تتمشى دائماً مع مصالح المجتمع الدولي ، لأنها تعترض على سيطرة دولة بمفردها على ممر مائي بين محيطين على حساب مصالح الأمم الأخرى .

٢١ - وفي أواخر الستينات ، بدأت في بلادي عملية التغيير بهدف إنهاء الآثار الاقتصادية والسياسية لهذه الأوضاع . إن حركة بنما الثورية بقيادة الجنرال عمر توريخوس أدت إلى فتح الباب أمام الديمقراطية الحقيقية للمجتمع البانامي ، وأمام تحقيق كامل لاستقلالنا وسيادتنا .

٢٢ - إن الإصلاح الزراعي سمح لمزارعينا بالوصول إلى ملكية الأرض ، وتمتع كافة طبقات الشعب بالإمتيازات كالتعليم والاسكان والرعاية الصحية والمواصلات ومصادر الطاقة ، والتي أدخلت جميع أقاليم الدولة في داخل الجهاز الوطني . ولقد اشتركت كافة طبقات الشعب في المناقشات الخاصة بتسيير شؤوننا وفي اتخاذ القرارات الخاصة بمشاكل ومستقبل الجمهورية ، التي أصبحت أكثر ديمقراطية بفضل التمثيل الشعبي والجماعي الذي يستند إليه النظام التشريعي .

٢٣ - وقد أتاحت هذه التغييرات إقامة مناخ صحي لنظام اجتماعي واستقرار مؤسسي سياسي يضمن احترام حقوق الانسان والحريات المدنية مما يؤدي إلى التنمية السلمية المستمرة لأمتنا . إلا أن كل ذلك قد حدث ، وانطوى على معنى خاص ، في إطار الكفاح النبيل الذي خضناه خلال الـ ١٣ سنة الماضية من المفاوضات الدبلوماسية الصعبة والدقيقة لاستعادة السلامة الإقليمية لبنما ، والممارسة الفعّالة لسيادتنا الحقيقية على منطقة قناة بنما ، وهو الموضوع الذي سوف أتحدث عنه بعد ذلك .

٢٤ - ومع ذلك ، فإن السلام الداخلي في بلادنا لن يكون سلاماً حقيقياً ومدعماً ، ولن يكون في مأمن حقاً من المخاطر ، طالما ظلت المنطقة المجاورة تعاني من الصراعات الأليمة التي تؤثر على بلادنا . إننا نشعر بقلق إزاء المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يميز كل منطقة من مناطق العالم الآن دون استثناء . إن مفتاح حل كبريات المشاكل التي تعاني منها الأغلبية العظمى من بلدان العالم الثالث ، يكمن في أن السلام الحقيقي هو جزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية . وأينما وجدت الحاجة والمرض والجهل والبطالة ، وأينما وجد اليأس ، سوف يوجد العنف بشكل أو بآخر : عنف الجوع ، والخوف من المستقبل والتشرد ، وعنف الإمتيازات والذين يدافعون عنها برفضهم إجراء التغييرات الضرورية ، وأخيراً عنف التمرد من جانب المنسيين والبائسين الذين لا يمكنهم أن ينتظروا إلى الأبد حدوث التغيير بالأساليب السلمية .

Digitized by UNOG Library

٢٥ - إن ما يثير قلقنا العميق في الواقع ، هو الأزمة السياسية والاجتماعية الصعبة التي تعاني منها أمريكا الوسطى ، وكذلك مناخ التوتر السائد في منطقة الكاريبي . ولا يمكن إيجاد حل لهذه الأزمة دون دراسة الأسباب العميقة لها ، التي تكمن في عدم التوازن المؤسف وأوجه الظلم الاجتماعي التي تعاني منها أغلبية شعوب هذه المنطقة .

٢٦ - ومن عدم الواقعية إرجاع أسباب هذه الأزمات إلى النفوذ أو التغلغل الأجنبيين ، متجاهلين أسبابها الداخلية . فالصراعات التي تعاني منها أمريكا الوسطى ليست مستوردة من المواجهة بين الشرق والغرب ، بل إنها في طبيعتها نابعة من أمريكا الوسطى ، ولا يمكن أن تسوّى إلا من قبل أعضاء المجتمعات المتأثرين بها . لقد حاول البعض أن يصف الأزمات كتعبير عن المتناقضات بين الشرق والغرب ، وقال البعض الآخر أن هذه الأزمات تهدد السلام العالمي . ومن ثم جعلوها محلاً لحكم كل أعضاء المجتمع الدولي .

٢٧ - هناك أسباب أخلاقية وروابط تاريخية وجغرافية وثقافية تربطنا بأشقائنا ، وتمنعنا من أن نغمض أعيننا عن مأساتهم . ولقد عقدنا العزم على الدفاع عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولكننا نرفض الحجة القائلة بأن التعبير عن هذه الاهتمام ، وبيان أسبابه ، والأطراف المعنية ، وآثاره يمثل تدخلاً في شؤون الغير . إن المآسي في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ليست غريبة عنا ، لأننا من أمريكا الوسطى ومن الكاريبي .

٢٨ - إن التباكي وشجب الإرهاب الذي يستهدف الإبادة الجماعية ، والإنتهاك البشع لحقوق الانسان ، الذي حدث في تلك المنطقة ، وإصدار الحكم على أسباب النزاع ، لا يمكن أن يسمى تدخلات أجنبية . إن التدخل الأجنبي هو مساندة واحد أو آخر من الأطراف المتنازعة عن طريق المساعدة المالية أو التقنية أو العسكرية . وعلاوة على ذلك ، نعتقد أن الإلتجاء إلى التهديد بالعقوبات أو التدخل العسكري أو التشجيع الاقتصادي ، كطرق للتأثير على قرارات أي من دول المنطقة يضر ، بنفس القدر ، سلام وأمن المنطقة كلها .

٢٩ - إن كافة أشكال المشاركة الخارجية في نزاعات أمريكا الوسطى يجب أن تتوقف فوراً ، وذلك يعني ضرورة توقف كافة أشكال التدخل الخارجي ، وليس بعضها فقط ، وليس تلك التي تأتي من مصدر معين ، أو التي هي من نمط خاص ، أو التدخلات الرامية إلى مساعدة طرف معين أو فريق أو مجموعة في النضال . إن أي نوع من المساعدة يقدم لواحد أو لآخر من أطراف النزاع سوف يؤدي إلى وفاة الآلاف من الأبرياء .

٣٠ - ولا يمكن تحقيق حل شامل بالوسائل العسكرية وحدها . وتعتبر بنما أن الحلول السياسية التفاوضية يجب أن تشجع لوضع حد لهذه النزاعات ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمشاركة جميع القطاعات المتورطة في النضالات في مختلف البلدان . إننا نوافق على أنه في سبيل البحث عن حلول سلمية ، فإن تنظيم عملية انتخابية ديمقراطية ، هو جانب أو مظهر واحد من كل ، ولكن علينا أن نبرز بأمانة أن مثل هذه الانتخابات يجب أن يسبقها خلق مناخ اجتماعي وسياسي مناسب ، يضمن الاشتراك الحر والمأمون للقطاعات المختلفة .

٣١ - وبالنوايا الحسنة التي تحركنا للاشتراك في التوصل إلى مثل هذه الحلول السياسية ، فإن بنما تعرض أراضيها ومساعيها الحميدة لكي تشجع على الاتصالات والمفاوضات التي تسعى إلى تسوية النزاع .

٣٢ - إن نهاية الحرب الأهلية البشعة التي تعاني منها السلفادور سوف تؤدي إلى سلسلة من المشاكل المتعاقبة ، وأن هذه الأمة المتألمة لن تتمكن من حل هذ المشاكل من خلال المصادر التي خلفتها الحرب المدمرة . وإننا نعرف تماماً التجربة الأليمة لنيكاراغوا ، وبالتالي فمن الضروري أن يوجد تعاون خارجي من جميع الأنواع وفي جميع المجالات حتى نسمح لمثل هذه البلدان أن تستعيد قواها وأن تستعيد المعدلات الأساسية لأنشطتها .

٣٣ - وإننا نحيي الاقتراحات التي تسعى إلى إقامة صندوق طوارىء دولي لتقديم المساعدة إلى هذه البلدان للتغلب على المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي . ومع ذلك ، فإننا نعتقد أن هذه الخطة ، سوف تظل عقيمة إذا ما وجد التمييز ضد بعض بلدان المنطقة أو إذا ما انطوت هذه الخطة على أية عناصر عسكرية أو أية أشكال من أشكال التدخل أو إذا ما اقترنت بشروط سياسية . ولا يمكن أن نتجاهل أن شعب أمريكا الوسطى يسعى إلى تحقيق الحرية في ظل احترام استقلالنا وحقنا في تقرير المصير وسيادة حقيقية . وانطلاقاً من ذلك ، فإننا نفضل أن نكون فقراء بدلاً من أن نقيّد أنفسنا وآمالنا في تبعية لأي من القوى الأجنبية .

٣٤ - إن بنما سوف تشترك في هذا العمل ، إذا ما كان قائماً على هذه المتطلبات الواضحة والعادلة لاحترام السيادة لجميع البلدان المتلقية للمساعدة ولقرارها وحريتها في اختيار البدائل

Digitized by UNOG Library

وأشكال التنمية ومصادر التمويل التي لن تكون مقصورة على مبادرات خاصة من المؤسسات عبر الوطنية .

٣٥ ـ وعلاوة على ذلك ، فإن بلادي تعرب عن ارتياحها لظهور جمهورية مستقلة جديدة هي بليز ، وإننا نرحب باشتراكها في هذه المنظمة . إن هذا الحدث ينطوي على اختفاء بقايا الاستعمار في أمريكا الوسطى ، مما ينطوي على معنى عميق . وبالتالي فإن بليز قد أصبحت بلداً مستقلاً وعضواً في هذه المنظمة ، وفي منظمة الدول الأمريكية وفي حركة عدم الإنحياز . ويجب علينا أن ندعم دولة بليز الفتية وأن نضمن احترام حقوقها السيادية وسلامتها الإقليمية . وإننا لعلى ثقة من أن حكومة غواتيمالا سوف تجد الوقت المناسب لكي تنضم إلى بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن تعترف بهذا البلد المجاور المحب للسلم وأن تقرر أن طريق التفاوض السلمي هو الطريق المؤدي إلى تسوية الخلافات في وجهات النظر وإقامة التعاون المثمر مع بليز ؛ وأن بنما على استعداد للمساعدة في هذا الجهد .

٣٦ ـ ونود أن نعيد التأكيد مثلما أعلنا في الماضي ، أنه إلى حين تنقية المناخ المحفوف بالمخاطر الموجود في منطقة الكاريبي والذي يؤثر على بلدان أخرى عديدة ، فإنه من الأهمية بمكان بالنسبة لكل من الولايات المتحدة وكوبا أن تسعيا إلى إعادة سبل الاتصال والحوار بفعّالية أكثر . كما يجب على الولايات المتحدة ونيكاراغوا وغرينادا أن تتفادى دائماً أي تدهور في الحوار فيما بينها . وإننا نناشد بعض الأطراف أن تحترم حق تقرير المصير ، وبعض الأطراف الأخرى أن تتحلى بالمرونة وأن تكون منطقية إزاء البلدان الأخرى في المنطقة .

٣٧ ـ إننا نعزز المطامح المشروعة لشعب الأرجنتين الذي يود أن يسترد سيادته على جزر ملفيناس ؛ وإننا نتضامن مع الحقوق المشروعة لبوليفيا التي تود أن تحصل بالطرق السلمية على منفذ إلى البحر تحت سيادتها . كما أننا نتضامن مع بورتوريكو لكي تحصل على الممارسة التامة لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير كأمة بارزة في أمريكا اللاتينية والتي كانت شخصيتها معروفة بين أهداف مؤتمر البلدان المتحدة الذي عقد في بنما في عام ١٨٢٦ .

٣٨ ـ وفيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، فإننا نكرر تأييد بنما المطلق لمطامح شعبي ناميبيا وآزانيا وفي الوقت نفسه نؤكد من جديد تضامننا مع دول المواجهة وحركة التحرر في الجنوب الافريقي التي تمثلها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية [سوابو] والمؤتمر الافريقي الوطني لجنوب افريقيا .

٣٩ ـ وإننا نندد بالإعتداء الظالم الوحشي الذي قام به النظام العنصري لبريتوريا ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، وهو اعتداء يعتبر وصمة في جبين منظومة الأمم المتحدة .

٤٠ ـ إن بلدي يأمل في أنه نتيجة للدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة للجمعية العامة التي عقدت في مطلع هذا الشهر ووفقاً لبيان بنما وبرنامج العمل بشأن ناميبيا الذي اعتمد هذا العام في بلادي من جانب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا [**انظر A/36/327 ، المرفق**] ، فإن أعضاء المجتمع الدولي سوف يضاعفون من جهودهم لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وذلك وفقاً لقرارات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الإنحياز والجمعية العامة ومجلس الأمن .

٤١ ـ إننا نؤكد أنه من الضروري القضاء على الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري في الجنوب الافريقي . إن مهمتنا يجب أن تكون محاربة مولد النازية في جنوب افريقيا ، حيث أن تعصبها العنصري وسياساتها مبنيان على الإرهاب الذي يمارس على مستوى الدولة من جانب نظام بريتوريا .

٤٢ ـ وفي شمال القارة الافريقية ، فإن بنما تؤيد حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير وتعترف بحكومة الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية التي تربطها بجمهوربة بنما علاقات دبلوماسية .

٤٣ ـ إن بنما لا يمكنها إلا أن تؤكد على الطابع العاجل لضمان احترام استقلال وسيادة ووحدة الأراضي والوضع غير المنحاز لجمهورية قبرص . إن الاحتلال العسكري الأجنبي للجزيرة ليس له ما يبرره ويجب إنهاؤه . ويجب علينا أن نشجع تقدم المحادثات بين الطائفتين لإعادة السلم والحقوق غير القابلة للتصرف لشعب قبرص ، وبالتالي لتعزيز العلاقات السلمية فيما بين دول الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط .

٤٤ ـ إن بلادي تؤيد تحقيق السلم العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط ، على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وحق اسرائيل والدول المجاورة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولة له باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب .

Digitized by UNOG Library

٤٥ - إن بنما ترى أن الأمم المتحدة يجب ألا تظل مكتوفة الأيدي أمام الخسائر البشرية وإراقة الدماء المؤسفة والخسائر المادية في لبنان . ويجب أن تكرس جهود المنظمة حتى يتم احترام قرارات مجلس الأمن بغية العمل على إعادة السلم إلى هذه الأمة المحاصرة حتى نحول دون استمرار عمليات القصف ضد السكان المدنيين وعدم تجدد العمليات العسكرية والإرهابية ، وكل ذلك يجب أن يتحقق في ظل احترام الاستقلال السياسي وسلامة أراضي هذا البلد .

٤٦ - إن بنما تؤمن بمبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وبتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، كما تحث على وضع حد لاحتلال أفغانستان من جانب القوات الأجنبية تطبيقاً لقرار الجمعية العامة [القرار د إ - ٢/٦] وإننا نعارض الهجوم الذي حدث مؤخراً ضد المفاعل النووي في العراق ، والذي أدى إلى إدانة من قبل مجلس الأمن في قراره ٤٨٧ (١٩٨١) . وأن بلادي تعلن عن أسفها العميق لاستمرار النزاع العسكري بين ايران والعراق ، لأنهما من الدول غير المنحازة وقد وجهنا إليهما النداء الأخوي لإنهاء هذه الحرب بين الأخوين وتسوية خلافاتهما بطريقة سلمية .

٤٧ - وفيما يتعلق بالوضع في كمبوتشيا ، فإن بنما تعترف بجمهورية كمبوتشيا الشعبية باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة وتشعر بأنه ينبغي مضاعفة الجهود من أجل إيجاد الظروف الضرورية لصيانة السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا .

٤٨ - إننا نشارك تطلعات شعب كوريا من أجل إعادة التوحيد السلمي لوطنه . وتعتبر حكومة بنما أن حل قضية كوريا يرتبط ارتباطاً عضوياً بممارسة الشعب الكوري لحقه في تقرير المصير متحرراً من أي تدخل أجنبي . ونأمل في أن يتم تنفيذ ذلك عن طريق تنفيذ البيان المشترك ''للشمال والجنوب'' الصادر في ٤ تموز/ يوليه ١٩٧٢[١] حيث أن هذا البيان يعترف بمبادىء الاستقلال والتوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى .

٤٩ - ومع ذلك فإن هذه الصراعات والتوترات التي تتسبب في قلق عميق ، لا تقتصر على أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا . إن أوروبا في الوقت الراهن تتعرض لأزمة حساسة ، وبغض النظر عن تعقد هذه الأزمة فإنها تعكس مشاكل البلدان غير المنحازة . إن النضال من أجل الاستقلال والعدالة الاجتماعية والسلام ، ليس حكراً علينا نحن بلدان العالم الثالث وقد لعبنا حتى وقت قريب دور كبش الفداء . إن نفس هذا النضال تخوضه الآن شعوب وحكومات أوروبا التي عانت من الحروب الأهلية ومن الآثار التخريبية لحربين عالميتين .

٥٠ - وفي ضوء كل ذلك ، فإننا نرحب بحرارة بجهود أوروبا من أجل أن تتخذ موقفاً مستقلاً يليق بها في مواجهة جنوب التسلح والاستقطاب ، كذلك فإننا نؤيد الجهود المبذولة من أجل إنقاذ الأوروبيين من الرعب بسبب وجود أوروبا في الخطوط الأمامية لأية حرب نووية .

٥١ - ولقد أثارت مشاعرنا تلك المناقشة الأيديولوجية التي انضمت إليها جميع بلدان أوروبا بالتدريج والتي أثارت حق هذه القارة في العيش في سلام واستقلال بعيداً عن ابتزاز الدولتين العظميين اللتين تفترضان لنفسيهما الحق في تقسيم أوروبا دون اعتبار لمصالحها المشروعة . كما أننا نرفض استراتيجية تحويل جميع البلدان الأوروبية إلى قواعد إطلاق للقذائف الفتاكة التي تشيع الموت بشكل متزايد والتي ، مهما كانت النتائج ، لن تصل إلى قاذفيها .

٥٢ - كما أننا لا نحبذ الضغوط المتزايدة المفروضة على إرادة شعب وحكومة بولندا . وكما هو الحال بالنسبة للسلفادور ، فإننا نعتبر أن الشعب البولندي يمر بأزمة أسبابها محلية ولكن حلها لا بد وأن ينبع من الاتفاق بين أبناء شعب بولندا وفي الأساس بين العمال . فلتكن هناك نهاية للتهديد الخارجي والتدخل . ولا ينبغي لنا أن ننسى أنه في آخر مرة حدث فيها تدخل للقوات الأجنبية في بولندا ، دفعت أوروبا والبشرية الثمن في شكل ملايين من الأرواح . إن أبناء بولندا ومن يرغبون منا في أن تستمر أوروبا والبشرية في البقاء ، لا بد وأن يجدوا سبيلاً لإقامة الجسور التي تؤدي إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة .

٥٣ - ومن ثم فإننا في أمريكا اللاتينية تدفعنا روح التفاهم التي توصل إليها كل من المارشال تيتو والجنرال توريخوس أثناء المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الإنحياز المعقود في هافانا في عام ١٩٧٩ ، قد مددنا أيدينا لشعوب وحكومات أوروبا لبناء تحالف مع حركة عدم الإنحياز بحيث نتمكن سوياً من الدفاع عن حق البشرية في العيش في ظل الإحترام الكامل لنظام يقوم على التعدد السياسي والثقافي .

٥٤ - إن بنما في إطار سياستها المناهضة للاستعمار والمستقلة وغير المنحازة وباعتبارها عضواً في مجتمع الأمم ''الايبرو أمريكية'' تتوجه بالنداء لكي تتحقق من خلال المفاوضات الحقيقية سلامة أراضي اسبانيا ، بأن يعود إلى سيادة

Digitized by UNOG Library

وتراث اسبانيا الإقليم المعروف باسم جبل طارق الذي تحتله انجلترا منتهكة بذلك حقوق السيادة المشروعة لاسبانيا .

٥٥ ـ إن العديد من المشكلات التي ذكرتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالظلم والفوضى اللذين يسودان العلاقات الاقتصادية الدولية وبصفة خاصة تلك التي يتضمنها ما يسمى بحوار ''الشمال والجنوب'' إننا نتطلع إلى إعادة تنظيم النظام الاقتصادي الدولي والذي لا يمثل فحسب حاجة لا تحتمل الإبطاء بالنسبة للدول الفقيرة والمستغلة بل وأيضاً حاجة بالنسبة للعديد من الدول الصناعية . وللأسف ، فإنه يبدو أن الأمور تجري في اتجاه معاكس في هذا ''الحوار'' حيث أن بعض الدول العظمى ما زالت ـ متخلية عن الحذر ـ تحاول أن تجد السبيل لكي يصبح هذا الحوار حواراً للصم .

٥٦ ـ ومع ذلك وإذا ما تحرينا الصدق ، فإنه لا بد لنا من أن نعترف بأن جزءاً كبيراً من الصعوبات يتركز في أننا نحن أبناء الجنوب لم نحقق تقدماً كافياً في جهودنا من أجل الاتفاق لوضع برنامج مشترك للتنمية . إن ما قد ننجح في تحقيقه عن طريق مفاوضات ''الشمال والجنوب'' لن يكون أكبر مما استطعنا في الماضي أن نحققه عن طريق الاتفاق فيما بيننا .

٥٧ ـ وتعلق بنما أولوية عليا على مشاركتها في مجموعة الـ ٧٧ التي تعتبر هيئة لها قيمتها للنهوض بالعلاقات الاقتصادية الأكثر عدالة والكفاح من أجل أهداف الدول النامية التي ترمي إلى إقامة نظام دولي جديد . وفي هذا الصدد ، ونحن نؤيد بحرارة برنامج العمل والجهاز الذي تم الاتفاق بشأنه في الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في أيار/ مايو ١٩٨١ في كارابيليدا بفنزويلا بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٥٨ ـ ونعتقد أنه من الضروري تنسيق أنشطة مجموعة أمريكا اللاتينية والدول الافريقية والاسيوية ، بهدف تدعيم وحدة وفعالية مجموعة الـ ٧٧ في إطار النهوض بمصالحنا المشتركة .

٥٩ ـ وفي عام ١٩٧٥ ، قد قررت دول أمريكا اللاتينية المجتمعة في بنما إنشاء الجهاز الاقتصادي لأمريكا اللاتينية . ويسعى هذا الجهاز إلى وضع حلول محددة لعمليات تنميتنا وهو أداة تنظيمية للتنسيق بين خطط أمريكا اللاتينية في إطار الاقتصادات الإقليمية . ويهدف هذا الجهاز أيضاً إلى الوفاء بتطلعاتنا لتأمين حدوث تغيرات نوعية في علاقاتنا الاقتصادية مع الولايات المتحدة بما يتمشى مع أولوياتنا الاقتصادية والاجتماعية .

٦٠ ـ إن هذا يبرر قرار مجلس أمريكا اللاتينية ، التابع للجهاز الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، باتخاذ نهج شامل بالنسبة للعلاقات التي تخرج عن مجرد الجوانب التجارية . ولتحقيق هذا الغرض قررت المنظومة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية أن تعقد اجتماعاً في بنما لتحديد الخطوط العريضة والعناصر الأساسية في سياسة أمريكا اللاتينية تجاه الولايات الأمريكية للتغلب على المشكلات المترتبة على الاحتلال القائم في العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة وبين هذه الدولة . وسيتكون ذلك الاجتماع من مرحلتين : المرحلة الأولى تحضيرية وتتميز بطابع فني وتستمر من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ، والمرحلة الثانية على مستوى عال من ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر وحتى أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ . وتأمل حكومة بنما في أن يشترك وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجهاز الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في هذا الاجتماع في المرحلة الثانية . وفي نفس الوقت فإننا سوف نوفر وسائل النقل الجوي إلى سانت لوتشيا حيث تبدأ في ٢ كانون الأول/ ديسمبر الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية .

٦١ ـ ونحن نرغب اليوم في أن نضع أمام الجمعية موضوعاً استحوذ في الماضي على انتباهها ، لأنه يتعلق بمصالح جزء كبير من المجتمع الدولي وخاصة دول أمريكا اللاتينية ولأنه يمس خطط وآمال جميع دول العالم الثالث ، حيث أنه يتعلق بمبادىء وممارسات يجب أن تسود في العلاقات بين الدولة الصغيرة والدولة العظمى . وأود أن أشير بصفة خاصة إلى العلاقات بين بنما والولايات المتحدة فيما يتعلق بالقناة التي تربط بين المحيطين والمراعاة التامة لبنود المعاهدات ذات الصلة .

٦٢ ـ إن العلاقات بين بنما والولايات المتحدة تعود إلى سنة ١٩٠٣ وهو تاريخ بناء وتشغيل هذه القناة . إن اتفاقية قناة بنما لعام ١٩٠٣ ، قد حملت طابعاً استعمارياً مؤكداً ومنذ دخولها حيز التنفيذ كانت هناك اختلافات فيما يتعلق بتفسيرها وتنفيذها .

٦٣ ـ ونظراً لأن بنما لها حق السيادة الاقليمية على القناة ، فإنها قد نادت دائماً بأن السلطات الممنوحة للولايات المتحدة كانت قاصرة على الأهداف المحددة في امتياز القنال ، بينما تدعي الدولة الحاصلة على الامتياز بأنها تملك السلطة المطلقة . وعلى أساس هذا التفسير من جانب واحد ، فإن المنطقة التي يطلق عليها اسم منطقة القناة قد وضعت تحت إدارة عامة غير إدارة حكومة جمهورية بنما تخضع لقرارات صادرة من سلطة أجنبية

Digitized by UNOG Library

و يقوم بتنفيذها موظفون أجانب وكثيراً ما يكونون مُعادين للسلطات البنامية .

٦٤ - ولقد انقضت سبعة عقود من المواجهة وأربعة عشر عاماً من مفاوضات شاقة انتهت في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ بالتوقيع في واشنطن من رئيس الولايات المتحدة السيد جيمي كارتر، ورئيس حكومة جمهورية بناما الجنرال عمر توريخوس هيريرا ، على ''معاهدة قناة بناما'' وعلى ''المعاهدة المتعلقة بالحياد الدائم للقناة وتشغيل قناة بناما''(٢) .

٦٥ - إن المقصد الرئيسي لمعاهدتي توريخوس ـ كارتر، هو إزالة موقف ذي طبيعة استعمارية تمارس بمقتضاه دولة ولاية قانونية على قسم هام من إقليم دولة أخرى ، وذلك لإعادة السيادة التامة للدولة التي عانت من هذه القيود ولضمان إعادة القناة لصاحبها الشرعي حتى لو كان ذلك بعد فترة طويلة تنتهي في ١٩٩٩ .

٦٦ - وطبقاً لأحكام معاهدة ١٩٧٧ ، فإن علاقة التبعية السابقة قد استبدل بها علاقة تعاون على قدم المساواة لتحقيق الأهداف التي تخدم المصالح المشتركة للطرفين . و بهذه الروح فإن بناما قد منحت الولايات المتحدة ، لفترة معينة ، بعض الحقوق بهدف تشغيل وصيانة وحماية القناة وذلك مع تزايد إسهام بناما في ذلك العمل خلال الفترة التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ حيث ستعود القناة إلى الدولة ذات السيادة الإقليمية في حالة تشغيل مُرضية .

٦٧ - ورغم ما ذكر آنفاً ، فإنه في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ أصدر الكونغرس في الولايات المتحدة القانون رقم ٩٦ ـ ٧٠ الذي شوّه معنى ومفهوم ومقصد تلك المعاهدة . و بإدراك تام لما نقول ، يمكننا أن نؤكد أنه بدلاً من وضع الأسس للوفاء بتلك المعاهدة ، فإن قانون ٩٦ ـ ٧٠ قد نحاها جانباً وأقر أحكاماً تعوق الوفاء بمبادئها وأهدافها التي ترمي إلى إزالة ذلك الجيب الاستعماري أو ما يماثل ذلك بحل ما عرف باسم ''حكومة داخل حكومة'' ، لإقامة نظام للتعاون في الإدارة والصيانة وحماية القناة ليجعل ذلك الممر المائي الكفء متاحاً لبناما وللمجتمع الدولي .

٦٨ - ونتيجة للتفهم الذي برز في المناقشات المطولة خلال المفاوضات ، فإن معاهدة توريخوس ـ كارتر أنشأت لجنة ثنائية القومية تدعى ''لجنة قناة بناما'' لإدارة القناة وقد تم تحديدها بوضوح على أنها كيان منفصل ومختلف عن الجهاز التنفيذي للولايات المتحدة .

٦٩ - ولقد منح القانون ٩٦ ـ ٧٠ الرئيس ووزير الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية سلطات واسعة في تلك اللجنة وقلل من سلطاتها الإدارية وأحال إلى الكونغرس في الولايات المتحدة السلطة في المسائل الأساسية المتصلة بإدارة القناة بحيث تحولت اللجنة إلى مجرد فرع من الجهاز التنفيذي في الولايات المتحدة . وقد خلق ذلك مشكلة خطيرة في كفاءة عملية العبور خلال القناة وسبب عقبات خطيرة في وجه التنفيذ الصحيح لمعاهدة تجسد قرارات أمتين . إن تنحية المصالح المشروعة لبناما عند تطبيق معاهدة توريخوس ـ كارتر ، توازي إلغاء هذه المعاهدة تماماً .

٧٠ - وقد نأخذ بعض الوقت ونستنفذ صبر أعضاء الجمعية العامة ، إذا ما سردنا جميع النتائج السلبية وردود الفعل التي تسبب فيها القانون ٩٦ ـ ٧٠ على إدارة القناة وعلى العلاقات بين بناما والولايات المتحدة . ورغم تساو يها في الخطورة ، فإنني سأقتصر على ذكر أبرزها وأترك للممثل الدائم لبلادي أن يستكمل الوثائق الموضحة المتعلقة بالمشكلة التي واجهناها في تنفيذ المعاهدة .

٧١ - و بادىء ذي بدء فإن الحد من السلطات الإدارية للجنة القناة ، يشجع على تطبيق العديد من القوانين الفيدرالية للولايات المتحدة على أرض بنامية ، والأخطر من ذلك إقامة أجهزة إدارية للولايات المتحدة على تلك الأرض ، وتتدخل هذه الأجهزة في الجوانب الهامة لإدارة القناة دون أي سند قانوني . وهذا هو الحال بالنسبة للسلطة الفيدرالية فيما يتعلق بعلاقات العمل وبمجلس موظفي منطقة القناة و بلجنة الخدمة المدنية وبمجلس الإستئناف في منطقة القناة ، وغيرها من الرسمية للولايات المتحدة التي إما أنها قائمة بالفعل أو أنشئت للقيام بمهام تعتبر انتقاصاً لا مبرر له لاختصاصات لجنة قناة بنما .

٧٢ - وهناك نتيجة أخرى هامة لهذا الموقف ، فإنه طبقاً للقانون ٩٦ ـ ٧٠ ، فإن المورد المالي الوحيد الذي يمكن أن تعتمد عليه اللجنة في دفع نفقاتها هو الدخل من القناة ، و يعني ذلك أن اللجنة الثنائية القومية لا يمكنها أن تلجأ إلى أي شكل من أشكال الإقتراض لتغطية أي عجز محتمل ولا يمكنها أن تقوم بأية استثمارات أو نفقات غير عادية تتجاوز دخلها خلال سنة مالية معينة . ولقد أثرت هذه القيود على السيولة المالية المتاحة للجنة للقيام بأي عمل ضروري لصيانة القناة وجعلها في وضع يمكنها من أن تقابل احتياجات حركة العبور بين المحيطات .

٧٣ - ومنذ بضعة أشهر واجهت الممر المائي مشاكل خطيرة سببت التأخير في مرور السفن لمدد طويلة . إن الزيادة المتوقعة في

Digitized by UNOG Library

حركة المرور بين المحيطات ، تتطلب القيام بعمل اصلاحات في قاع القناة لنتمكن من تأمين حركة مرور لا تنقطع ليلاً ونهاراً حتى نهاية القرن الحادي والعشرين . إن البرامج اللازمة لذلك قد أعدت وقدرت تكلفتها بـ ٥٠٠ مليون دولار ، ولكن القيود التي فرضها القانون ٩٦ ـ ٧٠ جعلت من المستحيل على اللجنة أن تحصل على الأموال اللازمة للقيام بهذه الأعمال .

٧٤ ـ إن الموقف المالي للجنة قد ازداد سوءاً نتيجة أعباء فرضها القانون ٩٦ ـ ٧٠ تنبع من شركة قناة بنما السابقة وهي كيان عارضت بناما في وجوده وانشائه . وعلى سبيل المثال فإن استهلاك تكلفة التقاعد المبكر ، وتعويض الموظفين في هيئة القناة السابقة ، وكذلك التكاليف غير المستردة في الفترة السابقة على تنفيذ معاهدة توريخوس ـ كارتر ، قد خفضت أصول اللجنة بأكثر من ٦٠ مليون دولار في العام .

٧٥ ـ وطبقاً للمادتين الأولى والثانية من معاهدة توريخوس ـ كارتر ، فإن جمهورية بناما ، كصاحبة للسيادة الإقليمية ، منحت الولايات المتحدة ، لفترة محدودة ، السلطات اللازمة لتأمين تشغيل وصيانة وتحسين وحماية القناة وأعمالها الخارجية والمنشآت والتجهيزات المعاونة وكذلك تقديم الموارد اللازمة لضمان وتنظيم إنسياب الملاحة والمرور في الممر المائي بين المحيطات . وقد قبلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الامتياز والتزمت ، ضمن ما التزمت به ، بأن تنتقل القناة إلى بناما عند نهاية مدة الامتياز وهي في حالة صالحة للتشغيل . وكمقابل ضروري لمثل هذه الحقوق ، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية توفير الأموال المطلوبة لتأمين سير العمل في القناة . وهذا مطلب ضروري لضمان المرور المستمر للسفن ولتلبية احتياجات النقل البحري الدولي خلال الفترة بأكملها التي ستمارس فيها الولايات المتحدة هذه الحقوق التي تمنحها لها معاهدة بنما .

٧٦ ـ وبالتالي فمن المنطقي أن نفهم أنه عندما تنص المعاهدة على أن الولايات المتحدة سوف تنقل القناة إلى بنما في حالة صالحة للتشغيل عندما ينتهي سريان مفعول المعاهدة ، فإنه يجب أن تضمن الولايات المتحدة أن القناة ستوفر نفس الخدمات المتوقعة منها . ولهذا ، إذا لم تقم الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتها بإجراء أعمال الصيانة التي تتطلبها القناة خلال فترة الامتياز ، فإن هذا المجرى المائي لن يكون صالحاً للاستخدام عند إنتهاء المعاهدة .

٧٧ ـ وفي مجال علاقات العمل ، فإن القانون ٩٦ ـ ٧٠ يضع تحت سلطة رئيس الولايات المتحدة والهيئات التابعة لحكومتها عدداً من الاختصاصات التي تخلق في واقع الأمر ''حكومة داخل حكومة'' . وإحدى هذه الهيئات هو مكتب تنسيق سياسة الموظفين المدنيين ومن سلطاته تحديد جدول الأجور واحدى هذه الهيئات هو مكتب تنسيق سياسة الموظفين المدنيين ومن سلطاته تحديد جدول الأجور الذي أعدته بالفعل لجنة القناة والقوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية التي تتمركز في منطقة القناة . ومثل هذه الأحكام تنتهك مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي وتقيم الإختلافات بين العمال والمستخدمين على أساس موعد تعيينهم . وفي الواقع ، فإن هذا يؤدي إلى تخفيض أجور المستخدمين ومعظمهم من أبناء بنما الذين عينوا بعد سريان مفعول معاهدة توريخوس ـ كارتر . وهذا يعني أنه طوال سريان مفعول هذه المعاهدة ، فإن اقتصاد بنما سيعاني من خسارة قدرها أربعة مليارات من الدولارات تقريباً وفقاً للأرقام التي قدمتها الهيئات الإدارية في لجنة القناة ذاتها .

٧٨ ـ إن تطبيق القانون ٩٦ ـ ٧٠ على علاقات العمل ، قد أدى إلى بروز مشاكل خطيرة ترتب عليها استياء كبير بين العمال والمستخدمين في لجنة القناة ويمكن في نهاية الأمر أن يؤثر على سير العمل في هذا المجرى المائي بين المحيطات .

٧٩ ـ وباختصار ، فإن أوجه الظلم والتناقض الواردة في القانون ٩٦ ـ ٧٠ بغض النظر عن أنها تتعارض مع هدف القضاء على ''الحكومة داخل الحكومة'' ، فإنها تخلق مشكلات من الصعب حلها إلا إذا عدل هذا القانون بسرعة وبدرجة كبيرة بحيث يتفق مع روح ونص هذه المعاهدة . وحقيقة فإنه بالنظر إلى هذه المشكلات المترتبة على تطبيق هذه المعاهدة ، فقد طالبت جمهورية بنما بضرورة مراجعة هذا القانون الأمريكي الصادر في هذا الشأن . وعلى أية حال فإن قليلاً جداً من الملاحظات قد أخذ بعين الإعتبار عند سنّ هذا القانون .

٨٠ ـ وفي ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ، وبعد مرور فترة قصيرة من سريان مفعول القانون ، توجهت بمذكرة إلى السيد جيمي كارتر الذي كان رئيساً للولايات المتحدة آنذاك ، أوضحت فيها أوجه القصور في القانون ٩٦ ـ ٧٠ وكررت رغبة حكومة بلادي في أن تؤخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار . ولتأكيد هذا الطلب قدم ممثل بنما إلى مكتب لجنة القناة مجموعة من الملاحظات ترغب حكومة بنما في أن يبحثها الكونغرس الأمريكي .

٨١ ـ ويأمل أبناء بنما في أنه إذا ما نظر بعين الاعتبار إلى هذه الملاحظات ، سوف تقوم حكومة الولايات المتحدة والكونغرس

Digitized by UNOG Library

بالوفاء الكامل بالواجبات والإلتزامات التي تتحملها هذه الدولة أمام العالم بعد أن تمت الموافقة على معاهدتي عام ١٩٧٧ . وبناء على هذين المعاهدتين ، لا بد وأن تبرز علاقة جديدة وعادلة بين شعبنا وبين دولتينا لكي تكون مثالاً مشجعاً للدول الأخرى الممثلة في هذه الجمعية ، وإلا فإن الدول الصغيرة وشعوب العالم الثالث والمجتمع الدولي سوف يشعرون بشكوك تجاهها ستؤثر على ثقتهم في الجدية وحسن النوايا المترتبة على الاتفاقات الدولية مع الدول العظمى ، وإننا نفضل أن نؤمن بجديتها وبحسن نواياها . ونحن مستعدون لإجراء محادثات واسعة النطاق سوف تضع أسساً للتفاهم المتبادل على أساس روح ونص معاهدتي توريخوس ـ كارتر ، وإلا فإن الشعور بالإحباط قد يؤثر على فعالية وسلامة استخدام الممر المائي لبنما . وعلى أية حالة ، فإننا نشعر بالارتياح بسبب الوعد الذي أصدره الرئيس ريغان في ٤ كانون الأول/ ديسمبر الماضي عندما قال : ''إن الولايات المتحدة سوف تستمر في احترام وتنفيذ معاهدتي قناة بنما بالكامل'' . وإننا نتفق مع الرئيس ريغان عندما أضاف مباشرة ''وبروح التعاون والإحترام المتبادل هذه يمكننا أن نحقق الهدف المشترك وهو السلام والرخاء في أمريكا اللاتينية بكاملها وفي العالم بأسره'' .

٨٢ ـ ولا بد أن يعني هذا بالتأكيد ، تعديلاً جذرياً لقانون ٩٦ ـ ٧٠ بحيث يتفق مع روح ونص المعاهدتين . وعندما يتم ذلك ، سوف نحرص على إبلاغ العالم بأن حسن النية والجدية اللذين تحدثت عنهما قد برزا حقيقة .

٨٣ ـ وأخيراً ، فإن هناك جانباً آخر تتفق فيه مصالح بنما ومصالح المجتمع الدولي . وإنني أشير بذلك إلى نظام الحياد لقناة بنما الذي أعلنته دولة بنما في معاهدتي توريخوس ـ كارتر والذي نطالب جميع الدول باحترامه والإلتزام به .

٨٤ ـ وتعلق بنما أهمية كبيرة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وعلى سريان مفعول معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) . وترى حكومة بلادي أن هناك علاقة وثيقة بين الصكوك الدولية ونظام الحياد لقناة بنما ، ولهذا فمن حقنا أن نأمل في أنه من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تتخذ إجراءات الحماية التي توفر لنا الضمانات في مواجهة الخطر المحتمل من الحوادث أو التلوث بسبب السفن المحملة بالمواد النووية . وإننا نؤمن كذلك بأن الوكالة سوف تتخذ الإجراءات اللازمة لتوفير الضمانات والسبل الملائمة للتعويض في حالة هذه الحوادث .

٨٥ ـ وختاماً ، فإننا نؤمن بأن الوقت قد حان لكي نؤكد أن المجتمع الدولي سوف يوافق على أن إعلان حياد قناة بنما لا يخرج القناة من ولاية واختصاصات دولة بنما . ومن أجل سلام العالم والتزاماً بميثاق سان فرانسيسكو ، لا بد وأن تحترم جميع الدول سيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لدولة مثل بنما ، تسهّل الملاحة بين المحيطات من خلال قناة تقع في أراضيها دون أن تمس سيادة حكومة بنما وحقوقها الكاملة على مواردها الطبيعية .

٨٦ ـ ويرغب شعب بنما من خلالي ، أن يحيي العمل البارز الذي قام به الرئيس والأمين العام والأمم المتحدة في خدمة البشرية .

٨٧ ـ ويجب ألا تقهرنا الصعاب أو التقييدات حيث تواجه الانسانية مفترق طرق صعب ، ولكننا في بنما نؤمن بالحوار والتفاوض واحترام كرامة شعوب العالم وتنوعها الثقافي والسياسي .

٨٨ ـ كما أننا ، في بنما ، نؤمن بالمساواة بين الدول كأساس للمناقشات الصريحة والمتوازنة ، ونؤمن بمن يبحثون عن الحلول وليس بأولئك الذين يستغلون المشكلات . وقبل كل شيء ، فإننا نؤمن بأن أولئك الذين من بيننا ، الذين ليست لديهم النية أو الوسائل التي تسمح بإقلاق التعايش السلمي في العالم ، لا بد وأن يحققوا السلم بالكفاح المستمر ضد الأسباب الحقيقية التي تولد النزاعات وبالكفاح ضد أولئك الذين يحاولون استغلالهم مضحين بالأجيال الحاضرة والقادمة .

٨٩ ـ إن هذا هو التعبير عن الرغبة المخلصة في السلم والعدل والتقدم من جانب شعب بنما .

٩٠ ـ **الرئيس** : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر إلى السيد أريستيدس رو يو رئيس جمهورية بنما ، للخطاب الهام الذي فرغ توا من إلقائه .

٩١ ـ **السيد نارندورب** (سورينام) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : اسمحوا لي ـ سيدي الرئيس ـ بادىء ذي بدء أن أشارك من سبقني من المتحدثين في أن أقدم لكم أصدق تهاني وفد بلادي على انتخابكم لرئاسة هذ الجمعية في دورتها السادسة والثلاثين . إن خبرتكم المعروفة وحنكتم في مجال الدبلوماسية متعددة الأطراف لمصدر قوة هامة في وقت نجد فيه أن هذه المنظمة يطلب منها أن تتناول عدداً متزايداً من المسائل المعقدة التي

Digitized by UNOG Library

تستحوذ على الإهتمام العالمي . وإننا نتمنى لكم كل النجاح في أداء عملكم الهام .

٩٢ - نود أن ننتهز هذه الفرصة أيضاً كي نشيد بسلفكم السيد روديغر فون فيخمار الذي اضطلع بمهارة عظيمة بمهام الرئاسة خلال الدورة السابقة .

٩٣ - ونشيد أيضاً بالأمين العام نظراً لجهوده التي لا تكل في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

٩٤ - ونرحب بكل حرارة بعضوين جديدين في أسرة الأمم المتحدة ، هما فانواتو وبليز . ونحن مقتنعون بأنهما سوف يقومان بإسهام فعّال نحو تحقيق أهداف المنظمة .

٩٥ - إن جمهورية سورينام قد تشرفت بالإنضمام إلى المنظمة عندما حصلنا على الاستقلال في عام ١٩٧٥ . وخلال السنوات الست التي مضت بعد ذلك ، فإن سورينام اتخذت مكانها في المجتمع الدولي وتعلمنا أن نعالج المشاكل على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية .

٩٦ - منذ شباط/ فبراير ١٩٨٠ فإن الموقف الداخلي لنا قد تغير بشكل جذري عندما حلت محل الحكومة التقليدية قيادة ثورية يلعب فيها الجيش دوراً طليعياً بتأييد كامل من القطاع المدني في المجتمع . وقد قامت الحكومة ببرنامج فعّال لإعادة الهيكلة الأساسية لمجتمعنا وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي النظام التعليمي . والوقت لا يسمح لي بأن أبيّن كل تفاصيل البرامج التي وضعناها حتى الآن . ومع ذلك فإنني أود أن أوضح في هذا الصدد الأهداف والمرامي الوطنية فيما يتعلق بالموقف الاقتصادي .

٩٧ - إننا نقوم بخطوات من شأنها ضمان تنظيم اقتصادنا على نحو لا يحقق النمو الاقتصادي فحسب ، بل يحقق أيضاً تنمية حقيقية لشعبنا . رغم النمو المضطرد لاقتصادنا خلال العقود الماضية ، فإننا ندرك حقيقة أن مستوى الإنتاج لشعبنا غير مرض وأن توزيع الثروة يبين خللاً خطيراً .

٩٨ - إن النمو الاقتصادي - في رأينا - لا يعد بديلاً عن التنمية ولا يعد بديلاً عن نقل الخبرة العملية على المستويات التقنية والإدارية والتسويقية ، إن الاعتماد على النفس يعتبر عنصراً فائق الأهمية لنا بالنسبة لأي تنمية في المستقبل لاقتصادنا وشعبنا . لذلك ، فإننا ننوي أن ننمي هذه القطاعات من اقتصادنا التي تقوم على مواردنا الطبيعية والانسانية ونكافح من أجل التنويع والرقابة على هذه القطاعات . ونحن نمر الآن بعملية لتنمية البرامج الخاصة بتوسيع إمكانياتنا الصناعية في مجال التعدين والغابات وصيد الأسماك والزراعة .

٩٩ - إن سياستنا الخارجية ترتبط بشكل مباشر بالأهداف سالفة الذكر . وعلاوة على هذا ، فإننا ما زلنا نعلّق أهمية كبرى على المبادىء المجسدة في ميثاق المنظمة التي نؤمن بها إيماناً عميقاً . إن تمسكنا بالمبادىء الحقيقية لعدم الإنحياز يشكل عنصراً آخر تقوم عليه سياستنا الخارجية .

١٠٠ - تعقد الجمعية العامة دورتها السادسة والثلاثين بينما تلوح في العالم علامات مخيفة لازدياد التوتر السياسي واستمرار الركود الاقتصادي . وبدون شك فإن هذه التطورات سوف تشكل عبئاً ثقيلاً على قدرة الأمم المتحدة لكي تفي بدورها في الحفاظ على السلم والأمن في العالم . إن هذه المهمة لم تكن على الإطلاق مهمة سهلة . ونحن ، أعضاء هذه المنظمة ، نشعر بفخر لنجاحها خلال العقود الماضية في منع تصاعد الكثير من الصراعات المحلية والإقليمية إلى صراعات ذات طابع عالمي . ولكن السنين التي أمامنا قد تكون نتائجها أقل مدعاة للتشجيع ، نظراً لأن الأسباب التي تهدد السلم والأمن ما زالت مستمرة ، وبينما لم تتمكن جهودنا حتى الآن من القضاء عليها .

١٠١ - إنه من الصعب على المنظمة أن تحافظ على السلم والأمن في عالم يسوده نظام اقتصادي غير عادل ، يجعل الغالبية العظمى من البشر في حالة مزمنة من التخلف والجوع والحرمان . وفي العام الماضي ، أصبح العالم النامي يدرك بشكل مؤلم حقيقة أن احتمالات إعادة هيكلة هذا النظام غير العادل هي احتمالات قاتمة .

١٠٢ - إن الدول الصناعية الكبرى قد اختارت أن تظل غير مكترثة ، بل وأنانية تجاه القضية العادلة للبلدان النامية من أجل نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة . إن استمرار وجود القوات الأجنبية في الدول المستقلة إنما يشكل تهديداً خطيراً للسلم ، وينبغي على هذه الجمعية أن تعالجه . إن حرمان شعوب الجنوب الافريقي والشرق الأوسط من حق تقرير المصير سوف يظل مصدراً للتوتر ، وعائقاً يقف في سبيل السلم العالمي والاستقرار .

١٠٣ - وهناك تطور خطير تم في العام الماضي ألا وهو التردي الكبير في العلاقات بين الدولتين العظميين . إن التوتر في العلاقات بين الدولتين والذي كان واضحاً في الدورة الماضية قد تدهور وأسهم بشكل كبير في تصعيد التوتر والصراعات والشعور بعدم اليقين في الكثير من مناطق العالم .

Digitized by UNOG Library

١٠٤ - وكبلد يدرك موقعه في منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية ، فإن حكومتنا تهتم اهتماماً خاصاً بالتطورات التي جرت في تلك المنطقة . إن التخلص من العزلة عن البلدان الشقيقة في منطقتنا ، التي فرضها النظام الاستعماري في الماضي ، كان السياسة الدائمة لبلادي وخاصة منذ اشتعال الثورة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٠ . إن الاستمرار في تلك العملية سيظل يحظى بأولوية كبرى في سياستنا الخارجية ، وكذلك إقامة علاقات ودية مع جميع البلدان في المنطقة والاحتفاظ بها بغض النظر عن أنظمتها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية .

١٠٥ - إننا نقدر تمام التقدير يد الصداقة التي امتدت لنا من جانب الدول الشقيقة في أمريكا اللاتينية والكاريبي . ولقد بدأنا طريقاً للتعاون المثمر معها . ووفقاً لتلك السياسة فإن حكومة بلادي ، سوف تلتزماً التزاماً دقيقاً بالإخلاص لمبادىء عدم التدخل بكافة الصور في الشؤون الداخلية للدول ، كما أننا سنظل مقتنعين بأن الإلتزام الدقيق بتلك المبادىء إنما يهيىء الضمانات العليا ضد الصراعات فيما بين الدول ، كما أنه سوف يخلق مناخاً مواتياً للتعاون بين الدول .

١٠٦ - وتود حكومة بلادي أن تعرب عن قلقها إزاء الخطر المحدق بمنطقة الكاريبي ، وأمريكا اللاتينية ، في أن تصبح مسرحاً للتجارب التي تقوم بها الدول العظمى في تنافسها . إن الكفاح المشروع للشعوب من أجل تحررها من الهياكل القمعية الاجتماعية البالية والاستغلال الاقتصادي ينبغي الإعتراف به واحترامه ، وسوف نكون مخطئين إذا ما تجاهلنا ذلك التطور الطبيعي للتاريخ .

١٠٧ - وبينما نشجب استمرار العنف والخسائر في الأرواح في جمهورية السلفادور الشقيقة ، فإن حكومة بلادي تتمسك بوجهة النظر القائلة بأن شعب السلفادور الشقيق سوف يتوصل حتماً إلى تسوية سياسية لمشاكله الداخلية ، إذا ما تم القضاء على الوجود والتدخل الخارجيين . وفي هذا الصدد ، فإن حكومة بلادي تعيد التأكيد على الموقف الخاص بتلك القضية والذي اعتمد من جانب المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية بلدان الاتحاد الكاريبي في شهر حزيران/يونيه من هذا العام .

١٠٨ - وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، فإن حكومة بلادي تلاحظ بمزيد من القلق أن تلك المنطقة المتفجرة قد وصلت إلى موقف يمكن بسهولة أن يتصاعد إلى حرب شاملة لها نتائج عالمية . إن حكومة بلادي ترى أن مسلك اسرائيل خلال الشهور الماضية ، قد أسهم بشكل كبير في خلق الموقف المتفجر للغاية . فاسرائيل ، ترفض بعناد الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بالإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وقد صعّدت من انتهاكاتها لسيادة وسلامة أراضي البلدان العربية المجاورة لها . إن حكومة بلادي تود أن تنتهز هذه الفرصة لكي تكرر إدانتها للغارات الجوية العشوائية التي قامت بها اسرائيل ضد لبنان ، وضد جمهورية العراق .

١٠٩ - إن التسوية السلمية الشاملة تظل في نهاية المطاف أفضل ضمان لسلم جميع دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل ذاتها . ومن الحقائق المقبولة بشكل عام الآن ، أن مثل تلك التسوية لا بد أن تنطوي على إقامة العدل بالنسبة لشعب فلسطين ، أي ممارسته لحقه في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته ذات السيادة .

١١٠ - إن حكومة بلادي مقتنعة بأن أية جهود من أجل السلام ، تتجاهل هذه الحقيقة ، مآلها حتماً إلى الفشل ، وأن أية محاولة لا تتضمن إشراك الشعب الفلسطيني في عملية السلم بشكل كامل وذلك من خلال ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، سوف تلقى نفس المصير .

١١١ - إن حكومة بلادي تشجب تلك الحرب الدائرة بين دولتين غير منحازتين وهما العراق وايران . ومن المؤسف حقاً ، أن طرفي النزاع لم ينتهزا مبادرات حركة عدم الإنحياز ، ومبادرة الأمين العام للأمم المتحدة لإنهاء النزاعات القائمة بينهما . ونحن نحث الدولتين مرة أخرى بأن تعملا معاً من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لنزاعهما .

١١٢ - ولا يمكننا إلا أن نسجل إحباطنا القوي لعدم تنفيذ مقررات الجمعية العامة ، التي طالبت بانسحاب القوات الأجنبية من أراضي أفغانستان . وبينما نرفض أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فمن الواضح أن الإشتراك المباشر للقوى العظمى في تلك الأعمال غير القانونية ، يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين . إن دعمنا لتسوية سياسية لتلك المسألة على أساس قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٥ لم يتغير .

١١٣ - هناك جهد محمود لمنظمتنا خلال العام الماضي ، وقد تجلى ذلك في عقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وكمراقب للمؤتمر ، فإن حكومة بلادي قد رحبت بنتائجه التي تجسدت في الاعلان الخاص بكمبوتشيا[٣] الذي يهيىء في نظرنا أساساً صالحاً ، للمزيد من المفاوضات الرامية إلى إنهاء الاحتلال لتلك

Digitized by UNOG Library

الدولة ، وإقامة سلم دائم في جنوب شرقي آسيا ، ولذلك ، فإننا نحثّ جميع البلدان في تلك المنطقة على أن تتعاون مع الأمم المتحدة في ذلك الجهد .

١١٤ - إن الموقف في شبه الجزيرة الكورية قد وصل إلى طريق مسدود . وبمناسبة الذكرى التاسعة للبلاغ المشترك لجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، فإننا ندعو طرفي النزاع إلى أن يقوما بكل جهد ممكن لتعزيز التوفيق بين الجنوب والشمال ، وذلك من خلال الحوار بغية تحقيق التوحيد السلمي لذلك الوطن المقسّم .

١١٥ - إن الآمال الكبرى التي سادت في الدورة السابقة للإسراع باستقلال ناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم تتحقق ، وذلك نظراً للإستهانة التي يبديها باستمرار نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا تجاه قرارات هذه المنظمة . وخلال الـ ١٥ عاماً الماضية فإن المجتمع الدولي قد تابع جميع الوسائل السلمية بغية إنهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا . وبعد الإحباط الذي واجهته هذه المنظمة لسنوات عديدة في معالجتها لهذه المشكلة ، يصبح لها كل الحق في اتخاذ أقصى التدابير صرامة ، لضمان الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

١١٦ - إن الغالبية الساحقة للدول التي تحبذ تطبيق التدابير الواردة في الفصل السابع من ميثاق المنظمة ، والتي تم إيضاحها في دورة الجمعية العامة الإستثنائية الطارئة الثامنة التي عقدت مؤخراً ، قد عبرت بجلاء عن سخط المجتمع الدولي ، إزاء سلوك نظام جنوب افريقيا الذي يهدد السلم الدولي ، لذلك يتحتم على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يمارسوا ضغطاً حاسماً على جنوب افريقيا لكي تسحب إدارتها غير المشروعة من إقليم ناميبيا .

١١٧ - إن حكومتي تنتهز هذه الفرصة لكي تكرر إدانتها لإنتهاك سلامة إقليم أنغولا بواسطة القوات الاستعمارية لجنوب افريقيا ، وتعيد التأكيد على تضامنها مع شعب أنغولا . إن شعب سورينام ينظر إلى شعب أنغولا بإعجاب بسبب الدعم الدائم الذي يقدمه إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وإلى شعب ناميبيا المضطهد في جهاده ضد نظام بريتوريا العنصري .

١١٨ - وفي جنوب افريقيا نفسها ، تمارس جريمة الفصل العنصري بشكل مطّرد ضد غالبية شعبها ، ولذلك فإن الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي في كفاحها للتخلص من هذا النظام ، الذي تمت إدانته عالمياً ، واسترداد كرامتها الانسانية .

١١٩ - وإننا إذ ندرك الخطر المحدق بالانسانية نتيجة لسباق التسلح ، فإن الجمعية العامة ، خلال الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح والمعقودة في عام ١٩٧٨ ، قد اعتمدت الوثيقة الختامية لهذه الدورة بتوافق الآراء [القرار د إ-١٠/٢] . إن التصميم الذي اتضح من خلال برنامج العمل للجهود التي تبذل من أجل وقف سباق التسلح ، يدفع إلى الأمل في أن الانسان قد توصل أخيراً إلى معالجة هذه المشكلة الخطيرة . ولكن هذا الأمل قد أصبح بعيد المنال لأن سباق التسلح يستمر دون قيد من الناحيتين النوعية والكمية .

تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد نجاروكيينتوالي (رواندا) .

١٢٠ - ومن المسلّم به أن هناك تقدماً محدوداً تم إحرازه في بعض الجوانب ولكنه لا يفي بأقل قدر ممكن مما نتوقعه من ولاية هذه الدورة . ومن الواضح أن العالم ، قد أصبح يتحرك نحو خطر الإبادة الذاتية منذ الدورة الاستثنائية العاشرة .

١٢١ - وبطبيعة الحال فإننا ندرك تمام الإدراك أن نزع السلاح ليس أمراً سهلاً لأنه يتعلق بأمن الدول وبقائها . ولكن إذا ما سلمنا بمفهوم أن الوسيلة الوحيدة للحفاظ على السلم هي من خلال استمرار ازدياد التسلح ، فإن هذا يعني إنتحار الانسانية . وكما يبدو لنا ، فإن قدرة الانسان على البقاء إلى ما لا نهاية في ظل هذا الموقف الخطير ، محدودة .

١٢٢ - إن هدف نزع السلاح ، سوف يكون أمل كل أمم العالم طالما أن بقاء الانسان في خطر . إننا لا بد من أن نركز على مسؤولية الدول الحائزة على أسلحة الدمار لأنها ليست موجهة إليها فقط ، بل وإلى الدول الأخرى أيضاً . إن الوسيلة الوحيدة لتجنب هذا الخطر ، تكمن في المفاوضات المثمرة التي من شأنها أن تؤدي إلى كبح جماح زيادة التسلح ، وفي نهاية الأمر إلى نزع السلاح في ظل رقابة دولية فعّالة . ولذلك فنحن نأسف للقرار الأخير الخاص بإضافة أنواع جديدة من أسلحة الدمار إلى الترسانات الحالية . إن حكومتي ترى أن هذه الخطوة من شأنها أن تعقد مفاوضات نزع السلاح التي ستتم في المستقبل أكثر مما هي معقدة بطبيعتها .

١٢٣ - ورغم النتائج المحبطة في الماضي ، فإن من واجبنا جميعاً أن نستمر في جهودنا التي تهدف إلى تحقيق نزع السلاح ، نظراً للخطر الكامن في سباق التسلح غير المقيد ، إلى جانب المزايا الاقتصادية التي يمكن أن تنتج من خفض نفقات التسلح والاستفادة بهذا الخفض في أغراض التنمية . إن حكومتي تعتبر

Digitized by UNOG Library

أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، والتي سوف تعقد في العام القادم ، هي فرصة أخرى للانسانية لمواجهة هذا الخطر بشكل جدّي .

١٢٤ - إن الآفاق الاقتصادية الدولية ، خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية ، تعتبر مظلمة ، لأن الاقتصاد العالمي يتعرض حالياً لموجة الإنكماش الكبرى الثانية منذ عام ١٩٧٣ مما يؤدي إلى البطالة الكبيرة وإلى معدلات التضخم المتزايدة والعجز في ميزان المدفوعات ، و يدفع بالبلدان الصناعية ، تبعاً لذلك ، إلى الإلتجاء إلى سياسة الحماية حرصاً على مصالحها الخاصة .

١٢٥ - إن البلدان النامية لا تستطيع أن تهرب من العبء الكبير الذي يفرض عليها بسبب النظام الاقتصادي الدولي الظالم السائد في الوقت الحالي والذي يدافع في المقام الأول عن مصالح البلدان الصناعية . إن البلدان النامية تتحمل الآثار الكاملة لأزمة الطاقة وتدفع نسبياً أكثر للسلع الصناعية ، و بالتالي فإن هذه البلدان النامية تستورد التضخم من البلدان الصناعية . إن معدلات الفوائد المتزايدة على رأس المال ، تؤدي إلى استحالة التوصل إلى موارد مالية كافية تسمح لغالبية البلدان النامية بأن تقوم بعمليات التكييف الأساسية التي يتطلبها اقتصادها .

١٢٦ - وخلال الأعوام الماضية ، رأينا تكاثراً في سياسات الحماية والحواجز الجمركية وغير الجمركية المطبقة من قبل البلدان الصناعية في مواجهة وارداتها من السلع القادمة من البلدان النامية . وللأسف فإن هذه الإجراءات تقع في وقت تحتاج فيه البلدان النامية إلى العملات الأجنبية التي تحصل عليها من هذه الصادرات . ونتيجة لذلك ، فقد أدّت هذه السياسة إلى إعاقة جهود البلدان النامية في سبيل تنميتها ، وتدهور شروط التبادل بالنسبة إلى هذه البلدان مما ترتبت عليه مشاكل كبيرة مثل : انخفاض المدخرات الداخلية ، وزيادة البطالة ، والإضطراب الاجتماعي الخطير ، وارتفاع عبء سداد الديون ، والإعتماد المتزايد على المدخرات الخارجية .

١٢٧ - إن آثار الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العالم الآن ، قد أضرت كثيراً بالبلدان النامية ، كما أصبح لها جوانب أخرى أكثر خطورة تثير القلق . إن اقتصاداتها الفقيرة لم تعد قادرة على الدفاع عن نفسها أمام تفاقم الأعباء الاقتصادية ، وقد أصبحت هذه الاقتصادات على حافة الهاوية .

١٢٨ - ومنذ وقت مضى ، فقد وافقنا بطريقة رسمية وإجماعية على المبادىء التي يجب أن تحكم العلاقات الاقتصادية المستقبلة بين الدول على شكل إعلان و برنامج عمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد [**قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ - ٦) و٣٢٠٢ (د إ - ٦)**] . ومن المؤسف حقاً أن نلاحظ أنه حتى هذا اليوم لم ننجح في اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة ذلك النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، نظراً للإفتقار إلى الإرادة السياسية واعتبارات تتعلق بمصالح قصيرة الأجل والخوف من تعريض الانجازات الحالية للخطر وتأثير البلدان الصناعية . إن البلدان الصناعية يبدو أنها مهتمة بمصالحها وتعمل على حماية المستوى المعيشي المرتفع الذي تتمتع به بفضل النظام الاقتصادي الدولي الحالي الظالم . والواقع أن هذه البلدان ، قد أولت اهتماماً وقتياً للكفاح من أجل البقاء على قيد الحياة الذي تخوضه شعوب البلدان النامية التي تعيش في حالة بؤس وتكافح بيأس من أجل حقوقها المشروعة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يمكّنها في النهاية من جني ثمار جهودها .

١٢٩ - إن الإقتراح الذي يهدف إلى الشروع في جولة من المفاوضات العالمية ، يعطي مثالاً واضحاً للهوة الموجودة والطريق المسدود أمام العلاقات بين مجموعتين من الدول . ومنذ سنتين ، اتفق المجتمع الدولي على الحاجة إلى جولة من المفاوضات عالمية ، وفي نفس هذا الوقت من العام الماضي أعلن عن الأمل في بدء المحادثات المناسبة في مطلع العام الحالي . ومع ذلك ، وخلال الشهور الماضية ، فإن الأطراف المعنية لم تنجح في الإتفاق بشأن النظام الداخلي كما لم تكن مستعدة لمواجهة المشكلة الأكثر خطورة المتمثلة في صياغة مشروع جدول الأعمال .

١٣٠ - ومن أكثر الأجزاء صعوبة ، المسائل الخاصة بالمقترحات المتعلقة بالتغيير المؤسسي ولا سيما عندما يؤدي ذلك إلى مشاركة أكثر فعالية من قبل البلدان النامية والإشتراك في إدارة شؤون النظام الاقتصادي الدولي . ومن الغريب حقاً أن نرى كيف كانت البلدان الصناعية تخشى أن تتحدث عن دورها التقليدي المهيمن على الاقتصاد العالمي ، لكي لا يؤدي ذلك إلى تغيير أساسي في قواعد اللعبة التي تحكم بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية والدولية .

١٣١ - ولن يكون من الإنصاف أن نتحدث فقط عن الجانب المظلم من علاقاتنا الاقتصادية ؛ ولذلك أود أن أسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى مؤتمر القمة المقبل الذي سوف يضم قادة ٢٢ بلداً من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مدينة كانكون . لقد استوحيت فكرة اجتماع كانكون من تقرير متزن أعدته ، في العام الماضي ، لجنة برانت[٤] . لقد حذر هذا التقرير من خطر مجاعة شاملة في العالم النامي ، ما لم يُعتمد برنامج من أجل

Digitized by UNOG Library

البقاء ، كما طالب بعقد اجتماع لرؤساء الحكومات للسماح باتخاذ مبادرات وتنازلات جريئة قائمة على حسن النية . لقد فهمنا أن الطريق إلى كانكون سيكون حافلاً بالجدل والوعود التي لا تتحقق والإستراتيجيات الفاشلة . هذا من جهة ، و يتعين علينا من جهة أخرى ، أن نعترف بأن الأزمة الاقتصادية والسياسية للعالم ليست أزمة مؤقتة بل أن جذورها العميقة كامنة في المؤسسات الدولية القائمة الآن . إن التخلي عن الحوار يعتبر استراتيجية خاطئة ، ولذلك فإننا نرحب بقوة باجتماع كانكون . ونحن مقتنعون بأن أخطاء وتجارب السنوات الماضية سوف تؤدي إلى نظرة جديدة يمكن أن تسمح بمحاولة جديدة لإحياء المفاوضات الشاملة التي توقفت حالياً .

١٣٢ ـ لقد تحدثت عن بعض جوانب العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وعلى أية حال ، سوف أكون مقصراً إذا لم أؤكد على ضرورة قيام تعاون أكثر بين البلدان النامية ذاتها . وفي هذا الصدد ، تعتقد حكومتي أن الحاجة إلى توسيع مجال الصادرات للسلع الأساسية والمواد المصنعة من البلدان النامية لا تزال تنطوي على أهمية قصوى بالنسبة إلى تلك البلدان .

١٣٣ ـ وخلال العقدين الماضيين ، شهدنا البلدان النامية تشكل عدداً كبيراً لم يسبق له مثيل من التجمعات للتكامل والتعاون الاقتصادي ، خاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي . ولم تكن نتائج هذه التجمعات موفقة دائماً . وفي نفس الوقت ، من الأهمية بمكان أن نؤكد على تعزيز الروابط الاقتصادية بين بلدان الجنوب بعضها البعض بإضفاء الطابع العاجل ذي الأولوية عليها . لقد كان المؤتمر العالي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المعقود في كاراكاس في الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيار/ مايو ١٩٨١ ، خطوة على الطريق الصحيح . ويحدونا الأمل في أننا سوف نعتمد على التعاون من قبل اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، وذلك أثناء تطبيق مختلف أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٣٤ ـ وترى حكومة سورينام أن إحدى الوسائل الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، تتمثل في تطوير منظومات النقل والمواصلات بحيث تتكيف مع احتياجات البلدان النامية . إن التكاليف المرتفعة لمنظومات النقل والمواصلات هي من العراقيل الأساسية في سبيل تعزيز التجارة والتعاون فيما بين البلدان النامية .

١٣٥ ـ وإذ قلت ذلك ، فإننا نود أن نؤكد أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يمكن أن يكون بديلاً للتعاون الاقتصادي الشامل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، كما أن هذا التعاون ـ يجب ألا يعفي البلدان الصناعية من مسؤولياتها وتعهداتها إزاء البلدان النامية .

١٣٦ ـ وتعلق حكومة سورينام أولوية كبرى على التعاون الإقليمي ودون الإقليمي اقتصادياً وسياسياً . و بناء على ذلك ، فلقد انتهجت مساراً يلتزم بتعاون أوثق ولا سيما في الإقليم الفرعي للكاريبي وأمريكا الوسطى . وقد اتخذت حكومة سورينام بالفعل الخطوات الأولى لتحقيق تعاون أوثق مع السوق الكاريبية المشتركة . و بعد التعاون الاقتصادي القائم بالفعل مع البلدان المجاورة ، فإن سورينام سوف تبدأ بعد فترة قصيرة في تشجيع علاقات أوثق مع بلدان جبال الانديز و بلدان أمريكا الوسطى ، بما فيها المكسيك .

١٣٧ ـ ومن المعروف أن الفجوة الواسعة والمستمرة القائمة بين احتياجات البلدان النامية والموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية تتزايد . واليوم ، بالرغم من جهود عديدة لم يتسن بعد ضمان زيادة حقيقية في الموارد للأنشطة التنفيذية على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون .

١٣٨ ـ وفي الوقت ذاته ، فإننا نشهد ظاهرة مفادها أنه نتيجة لمؤتمرات عالمية مختلفة للأمم المتحدة ، فإن إنشاء صناديق عالمية تموّل عن طريق جهاز مؤتمرات عقد التبرعات تحظى بالتشجيع . وترتبط هذه الصناديق ببرامج قطاعية محددة كجزء من المؤتمرات العالمية وهي تحدد في كثير من الحالات بتوافق الآراء الذي يتحقق في هذه المؤتمرات . وتؤيد بلدان متبرعة كثيرة إنشاء هذه الصناديق لمثل هذه الأغراض باعتبارها تتفق مع أولويات المساعدة الإنمائية المنظورة لحكوماتها .

١٣٩ ـ إلا أن هذا النهج قد أدى إلى تخفيض في الحصة النسبية من الموارد في مجال التعاون التقني المتعدد الأطراف الذي يتناوله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وفي إنشاء عدد من الصناديق المنفصلة لكل واحد منها هياكله الإدارية الخاصة . إننا نتساءل عن مبرر هذا النهج حيث أن نتيجة مؤتمرات عقد التبرعات كانت حتى الآن أدنى بكثير من الأهداف المتوخاة . ومن المعقول أن نتوقع أن تكون البلدان الصناعية بعد أن تقدمت بالتزامات ، مستعدة لقبول نصيبها في تنفيذ هذه القرارات التي تؤيدها بشدة . ومن دواعي الأسف أن يكون الاتجاه الحالي في بعض البلدان الصناعية هو خفض مساهمتها المالية في الصناديق المختلفة للمنظمة .

Digitized by UNOG Library

١٤٠ ـ إننا نحبذ إذن جهاز تمويل موحّد الغرض ، للتعاون التقني المتعدد الأطراف . وإن ذلك سوف يضمن للبلدان النامية أن الموارد المتاحة توزع على أساس عادل محدد سلفاً ، كما يضمن لها أن يتفق استخدام هذه الموارد مع الأولويات الإنمائية الوطنية الفردية . وبالنسبة إلى البلدان المانحة ، فإن جهازاً عاماً موحّد الغرض يضمن أن تستخدم الموارد المتاحة للتعاون المتعدد الأطراف إلى أقصى حد مستطاع في أنشطة إنمائية متماسكة ومتكاملة .

١٤١ ـ إن المناداة بنظام اقتصادي دولي جديد يعكس خيبة الأمل في نظام لم يعد يفي باحتياجاتنا . وهي تنطوي على الرغبة في إصلاحات نظامية شاملة ، وتعديلات في مجالات وظيفية محددة أيضاً . إن النظام الاقتصادي الدولي الجديد وقانون البحار الجديد يمثلان جهدين في هذا السبيل ، الأول ذو طبيعة عامة ؛ والثاني ذو طابع أكثر تحديداً .

١٤٢ ـ ومن الواضح أن نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار سوف يكون لها أثر كبير على النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد عقد هذا المؤتمر لأنه تم التحقق من أن تلك الموارد يجب أن تنمى بصورة مرتبة لصالح الجميع . وينبغي أن تساهم في نظام اقتصادي عالمي ينطوي على المزيد من الإنصاف ويمكن تطبيقه .

١٤٣ ـ إننا نتفق إذن مع الذين يقولون أن هيئة دولية لقاع البحار تتسم بالضعف ـ أي هيئة تكون مهمتها مجرد منح امتيازات وتراخيص للمؤسسات عبر الوطنية ـ سوف ينجم عنها فقط شكل جديد من الامبريالية . وليس سراً على أحد أن بلدان العالم الثالث تعتبر مشروع التشريع الخاص بالتعدين في قاع البحار بشأن اتفاقية قانون البحار عملاً رائداً في النزاع الاقتصادي العالمي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وربما ضاعت الفرصة المتاحة ، في سبيل أسعار سلعية ثابتة وصناديق مضمونة للتنمية والحصول على تكنولوجيا عالية التقدم ، على تلك البلدان النامية التي يقوم اقتصادها ، بصورة واسعة ، على تعدين المعادن من مصادر أرضية ، إذا ما حاولت البلدان المتقدمة صناعياً القضاء على الاتفاقية .

١٤٤ ـ إننا نوجه نداء إلى جميع الدول الحسنة النية لكي لا تفعل شيئاً للقضاء على النتائج التي تحققت على مدى ثماني سنوات من العمل الشاق منذ ١٩٧٣ عندما بدأ المؤتمر عمله بخصوص مشروع الاتفاقية . ولا تزال حكومة جمهورية سورينام مقتنعة بأن اتفاقية شاملة وحسنة التوازن هي الخيار الوحيد المتاح لتفادي التزاحم على الثروات التي هي التراث المشترك للبشرية وفقاً لإعلان المبادىء الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د ـ ٢٥) .

١٤٥ ـ وفي نهاية الدورة التاسعة للمؤتمر كانت هناك علامات توحي بالأمل في أن هذا المؤتمر القانوني الذي يتحرك ببطء لم يكن بعيداً عن اكتماله . وقد تم التوصل إلى حل وسط على قضايا كثيرة معلقة ولا سيما فيما يختص بالجزء الحادي عشر من مشروع الاتفاقية غير الرسمي الذي ينظم المبادىء التي تحكم قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها فيما وراء حدود الولاية الوطنية . وكان من المؤسف حقاً بالنسبة لبلادي أن هذه الآمال الكبيرة قد أظلمت في مطلع الدورة العاشرة لذلك المؤتمر ، ذلك لأن أحد الوفود قد أعلن أنه حصل على تعليمات بعدم إنتهاء المفاوضات خلال الدورة العاشرة انتظاراً لقيام حكومة بلاده بمراجعة جديدة لهذه المبادىء .

١٤٦ ـ إن وفد بلادي يلاحظ بكل إرتياح ، أن هناك روحاً حقيقية للتعاون قد ظهرت خلال نهاية الدورة العاشرة ، مما أدى بصفة خاصة إلى اتخاذ قرار يقضي بتحويل النص غير الرسمي الحالي لمشروع الاتفاقية إلى نص منقح ينطوي على صبغة رسمية .

١٤٧ ـ ويلاحظ وفد بلادي أيضاً بارتياح ، أن من بين المشاكل الأكثر حدة التي تعرض لها المؤتمر منذ سنوات ، وهي تعيين الحدود البحرية بين البلدان المتجاورة والبلدان المتقابلة ، قد تمت تسويتها وذلك بإدخال صيغة مقبولة جديدة وقد وافقت عليها المجموعة التي تؤيد الصيغة التي تركز على ''المبادىء المنصفة'' كما قبلتها أيضاً المجموعة التي تؤيد صيغة تساوي البعد . كما أن القرارات المتعلقة بمقر كل من السلطة الدولية لقاع البحار ومحكمة قانون البحار ، تعد خطوة هامة كبيرة إلى الأمام . وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالتهنئة لكل من جامايكا وجمهورية المانيا الاتحادية على التوالي .

١٤٨ ـ إن حكومة سورينام تأمل صادقة في أن تنتهي عملية المشاورات والمفاوضات حول بعض المسائل التي لا تزال معلقة ، وذلك خلال الدورة الموضوعية الأخيرة التي ستعقد في آذار/ مارس ١٩٨٢ . وهكذا ففي مطلع شهر أيلول/ سبتمبر من نفس العام سيكون من الممكن التوقيع على البيان النهائي والاتفاقية في كراكاس ، وذلك حتى يتحقق التفويض الذي تلقاه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار من قبل الجمعية العامة منذ ١١ عاماً .

Digitized by UNOG Library

١٤٩ ـ إن التوتر المتزايد في أنحاء العالم في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء ، يتطلب منا أن نعبّر عن القلق العميق الذي ينتابنا . إن حكومة وشعب جمهورية سورينام ، يعدان بأن يؤيدا تأييداً كاملاً الجهود المتضافرة التي نبذلها للمحافظة على كوكبنا بفرض رقابة على الأسلحة ، وبمبادرات لإقرار السلام ، وبإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . إن الإنضمام الكامل لأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، إنما يشكل ، في رأينا ، أمراً يتعلق بالبقاء بالنسبة لجميع الأمم على وجه الأرض .

١٥٠ ـ **السيد دوج** (ايرلندا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : أود أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس لانتخابه لرئاسة الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . إن انتخابه يوضح اعتراف الجمعية العامة بخصاله الشخصية البارزة كدبلوماسي محنك على دراية تامة بشؤون الأمم المتحدة وبالأهمية المتزايدة للعراق وهو بلد قد طورت معه ايرلندا مؤخراً علاقات أوثق . وأود أيضاً أن أشيد بسلفه السيد فون فيخمار من جمهورية المانيا الاتحادية الذي رأس الدورة الماضية بمهارة وتكريس عظيمين . كما أود أيضاً أن أشارك في الإشادة التي تم الإعراب عنها فعلاً للأمين العام على جهوده التي لا تكل في مجال السلم في هذه الأوقات الصعبة .

١٥١ ـ ومن الأمور التي تسبب لنا السعادة ، أن نرحب في الجمعية العامة بممثلي فانواتو وبليز . إن بلادي كعضو في مجلس الأمن كان لها شرف الإشتراك في تقديم توصية بقبولهما عضوين في الأمم المتحدة .

١٥٢ ـ إن المسرح الدولي في هذا الشهر ، أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ ، لا يبشر بالخير على الإطلاق كما كان عليه الحال خلال الأعوام الأخيرة . إن التغير والتقلب كانا سمتين دائمتين للحياة الدولية ، ولكننا عندما نبدأ هذه الدورة للجمعية العامة فلا بد وأن يكون الأمر الواضح لنا تماماً هو أن الضغوط والتوترات تتصاعد في كثير من المناطق بشكل خطير .

١٥٣ ـ أولاً ، خلال العام الماضي ، تدهورت العلاقات بين الدولتين العظميين ، وهناك بوادر وعلامات على أن العام القادم سوف يجلب فترة تتسم بالتحدي والمواجهة بدلاً من الحوار والاتفاق .

١٥٤ ـ ثانياً ، إن احتمالات أي جهد جدي نحو نزع السلاح تتضاءل ، ذلك أن الحديث يدور عن منظومات جديدة للأسلحة ونفقات أعلى للدفاع واحتمال شن حرب نووية فعلية .

١٥٥ ـ ثالثاً ، إن التوترات ، في كثير من المناطق التي نجد أن بها مشاكل طال أمدها ، قد ازدادت بشكل خطير خلال العام الماضي . ولا يزال الشرق الأوسط والجنوب الافريقي ، يمثلان مشكلتين من المشاكل التي تهمنا بل وتهددنا جميعاً . وتزداد الصراعات في بلدان مثل أفغانستان وكمبوتشيا والسلفادور ، وهناك حرب معلنة بين ايران والعراق .

١٥٦ ـ رابعاً ، إن المظهر العام للاقتصاد العالمي لا يزال غير مشجع ؛ فقد تم تحقيق نجاح جدي طفيف في الجهود الرامية إلى إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي على أساس أكثر عدالة . فالتغير الكبير الضروري للمصلحة العامة ما زال بعيداً بنفس الدرجة التي كان عليها في السنة الماضية ، والملايين العديدة من شعوب العالم لا تتوقع تحسناً مبكراً في وضعها .

١٥٧ ـ إن جميع هذه المصادر للنزاع والتوترات ، أمر خطير في حد ذاته ، ولكن الضغوط التي تولدها الآن يبدو أنها تزداد شدة وحدة . ولقد كانت نتيجة ذلك ، زيادة عامة في التوترات الدولية خلال العام الماضي ، وضغوطاً متزايدة على نسيج وهياكل الحياة الدولية .

١٥٨ ـ والسؤال الذي يطرح نفسه علينا جميعاً كبيرنا وصغيرنا في بداية أعمال هذه الدورة هو : كيف يمكننا استخدام الإطار والهياكل والإجراءات المتاحة من قبل الأمم المتحدة ومجموعة الوكالات التابعة لها ، لكي نجعل العالم ، في نهاية عام آخر ، في موقف أقل خطورة مما هو عليه في بداية الدورة . فخلال الأشهر الثلاثة القادمة ستواجه الجمعية العامة جدول أعمال حافل في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية وحقوق الانسان . وقد تم توضيح آراء الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي تنتمي إليه ايرلندا ، في بيان اللورد كارنغتون وزير الخارجية وشؤون الكومونولث بالمملكة المتحدة [**الاجتماع الثامن**] . وأود ، في هذا البيان الوطني ، أن أبيّن بشكل أوضح آراء حكومة بلادي بشأن أكثر المسائل أهمية المطروحة أمامنا .

١٥٩ ـ وهناك على الأقل مجال واحد هام تم إحراز تقدم ملحوظ فيه ، وهو مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذي يعد أكثر المبادرات العالمية طموحاً التي اتخذتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة . إن التنوع الكبير للقضايا والمصالح الوطنية

Digitized by UNOG Library

المختلفة المتشابكة ، قد جعل إكمال العمل صعباً ، ورغم ذلك فقد تم إحراز تقدم ملحوظ ، وإن حكومتي سعيدة بنطاق الاتفاق الذي تم التوصل إليه بالفعل . فهناك كثير من القضايا الأساسية تم التفاوض بشأنها إلى مرحلة حيث يبدو فيها أنه من المحتمل تحقيق توافق آراء حولها ، ولكن هناك مسائل معلقة قليلة فقط لا تزال دون حل . وإنني آمل في أن برنامج العمل الذي وضعه المؤتمر نفسه للدورة القادمة ، يمكن الأخذ به بحيث تكون الدورة دورة نهائية لاتخاذ القرار ، فيتسنى اعتماد اتفاقية شاملة لقانون البحار بتوافق الآراء في العام القادم .

١٦٠ - ومن ناحية أخرى ، فإن تدهور العلاقات بين القوى العظمى ، قد أعاق إحراز أي تقدم حقيقي في نزع السلاح خلال العام الماضي . إن عدم الثقة المتبادل قد أدى بدلاً من ذلك ، إلى التأكيد على التسلح أكثر من نزع السلاح ، ونحن جميعاً نعرف الصعوبات . إن كل دولة كبرى أو حلف يرى أن الأسلحة التي يحصل عليها ويخزنها لنفسه تعتبر أسلحة دفاعية ، أما أسلحة الخصوم أو الأعداء المحتملين فإنه يعتبرها أسلحة خطيرة تسهم في التوتر . ومن المفهوم أنه ينبغي على الدول أن تهتم بضمان أمنها . ولكن الزيادة في التسلح ـ التي يشعر أحد الجانبين بأنها ضرورية لضمان أمنه ـ تزيد بنفس النسبة عدم أمن منافسه . وعلى ذلك ، فإننا نجد أنفسنا في سباق تسلح لا ينتهي ، ويصبح سباق التسلح في هذه الحالة هو نفسه السبب والنتيجة المترتبة على التوتر الدولي المتزايد .

١٦١ - إن سباق التسلح النووي ، يبدو الآن في عملية تصاعد بطريقة خطيرة للغاية . إن نظرية الردع النووي ، قد قبلها الكثيرون كارهين . إن بلدي لم تؤمن أبداً بأن الردع يمكن أن يكون قاعدة دائمة لنظام عالمي سلمي ومستقر . ولكن ، حتى الآن على الأقل ، يقوم هذا النهج على إفتراض أن الأسلحة النووية لن تستخدم أبداً . ومع ذلك ، فإنه يوجد الآن رأي متزايد في بعض الدوائر يقول بأنه قد تكون هناك إمكانية شن حرب نووية وكسبها . إن هذه النظرية الجديدة ، قد تعني أن الحرب النووية يمكن أن ينظر إليها كأداة رشيدة لسياسة دولة ، بدلاً من أن يكون التفكير فيها أمراً بعيداً . إن مثل هذه النظرية تتحدى ما يمليه المنطق وتهدد بتفويض الوازع الأخلاقي الذي منع ، حتى الآن ، وقوع كارثة .

١٦٢ - إن ما نحتاجه الآن من القوى النووية ، هو بعض تدابير عملية للرقابة على الأسلحة ، قد يكون من شأنها الحد من ازدياد الأسلحة النووية كتمهيد ضروري لاتفاق يعقد بعد ذلك لخفضها . وذلك على الأقل قد يعطي أملاً في التقدم بشأن قضايا نزع السلاح الأخرى . ولقد شعر وفدي بتشجيع نتيجة إعلان أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد اتفقا على بدء محادثات في جنيف يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر بشأن الحد مما يسمى بالقوات التعبوية ، ولكن هذه مجرد بداية طفيفة في عالم مثقل بخطر السلاح النووي . إن العالم يحتاج إلى الكثير من المعالجة الجيدة ، وهو يحتاج إلى ذلك فوراً . إن ايرلندا ، منذ بعض الوقت حتى الآن ، قد نادت بإصرار ، مثل بلدان عديدة أخرى ، بأن تكون هناك معاهدة تفرض حظراً شاملاً على جميع التجارب النووية في أية بيئة ، بشرط أن يكون هناك حظر اختياري على أية تجارب أخرى . وقد يؤخذ ذلك على أنه دليل على حسن نية القوى النووية وقد يساعد في تبديد بعض من إنعدام الثقة المتزايد الذي يضر بالعلاقات الدولية .

١٦٣ - ونحن نعتقد أيضاً أن هناك حاجة إلى جهد جاد وجديد لتعزيز معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية من أجل منع المزيد من انتشار هذه الأسلحة . وهناك حاجة عاجلة إلى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، وبصفة خاصة ، في ضوء بعض التطورات التي حدثت مؤخراً . إننا نريد أن نرى تقدماً مبكراً في مجالات أخرى تتعلق بنزع السلاح بما في ذلك ما يسمى بتدابير بناء الثقة للمساعدة في تخفيف انعدام الثقة الدولي . إن النهج الجديد الأكثر إيجابية من قبل جميع المشتركين في المؤتمر الاستعراضي بشأن الوثيقة الختامية لهلسنكي في مدريد وفي لجنة نزع السلاح في جنيف ، سوف يساعد كما نعتقد في تغيير المناخ الدولي الحالي إلى الأفضل .

١٦٤ - إن الزيادة الثابتة في النفقات العسكرية ليست خطيرة في حد ذاتها فحسب ، ولكنها أيضاً تحويل مضيع لموارد العالم بعيداً عن التنمية . إن الفقر وسوء التغذية والمرض والأمية ـ وهي جميعها من آثار التخلف ـ لا تزال هي الواقع اليومي للغالبية الكبرى من سكان العالم . فبدلالة الأرقام ، نجد أن عدداً أكبر من الناس يعيش اليوم عيشة فقر وعوز ، كما أن عدداً أكبر من الناس يموت من الجوع ، أكثر مما كان من قبل . وهذا الوضع يشكل إهانة للضمير الانساني ، لأن منظومة الأمم المتحدة ، بسبب طابعها العالمي ، لها دور حيوي تلعبه في تعزيز التنمية ، وايرلندا تؤيد تماماً هذا الدور . إننا نعتقد أن بروز حوار الشمال والجنوب ، يعد واحد من أكثر الإنجازات تشجيعاً في مجال التعاون الدولي خلال العقد الماضي . ولكن يجب أن يكون هذا الحوار حقيقياً وبناء وليس مجرد تبادل للبيانات عن الأوضاع السائدة حالياً .

Digitized by UNOG Library

إن المشكلة هي أن مثل هذه الحلول العملية يجب أن توجد بصورة عاجلة .

١٦٥ - وترغب ايرلندا في أن ترى تجديداً وتوسيعاً وتعزيزاً لحوار الشمال والجنوب . ونحن نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة لديها القدرة على الاستجابة لمطالب حوار جديد ، وكذلك للحاجة إلى تدابير للإسراع بالنمو في البلدان النامية ولتعزيز الاقتصاد العالمي . ونحن نتطلع ، بصفة خاصة ، إلى بدء مبكر لعملية المفاوضات العالمية التي نعتقد أنها سوف تزيد النمو والتنمية لصالح المجتمع الدولي بأسره . ونحن نأمل في الاجتماع الذي سيعقد في كانكون في الشهر القادم ، سوف يسهل و يسرع بالإعداد للمفاوضات العالمية . إننا نريد أن نرى أن القضايا الأساسية قد عولجت وأن حلولاً إبداعية ولكنها عملية قد استنبطت لمواجهة المشكلات العديدة التي تواجهنا الآن .

١٦٦ - وإنه ليسعدني أن أسجل هنا أن حكومتي ـ التي جاءت إلى الحكم منذ ثلاثة أشهر ـ قد تعهدت بأن ايرلندا تنوي أن تصل إلى هدف الأمم المتحدة الذي يقضي بتخصيص ٧ر٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الرسمية في التنمية وذلك في نهاية هذا العقد . وسوف يتم ذلك بزيادة حصصنا في مساعدة التنمية كل عام بطريقة تدريجية ، وسوف يقترن ذلك بالتأكيد على أقصى فعالية لمساعدتنا من خلال برنامج شامل ومتوازن . وفيما يتعلق بالهدف الشامل ، فإننا ملتزمون بتكريس ١٥ر٠ في المائة على الأقل من إجمالي ناتجنا القومي ، للبلدان الأقل نمواً .

١٦٧ - وفيما يتعلق باهتمامنا بالكرامة الانسانية ، فإنه ينبغي علينا ألا نقصر ذلك على المشاكل الاقتصادية فقط . وفي الأعوام الأخيرة ، فإن المواقف التي وجدنا فيها أن المجتمع ينحو إلى أن يحرم الناس من حقوقهم الأساسية بطريقة خطيرة ومنظمة ، قد أصبحت بحق شاغل المجتمع الدولي عموماً . ولقد مضى ٣٠ عاماً على الاعلان الخاص بحقوق الانسان ، وفي هذه الفترة ، فإن تأثير الاعلان قد زاد بشكل لا مثيل له . إن المبادىء العامة للاعلان ، قد أصبح لها وضع أكثر تفصيلاً من ناحية الشرعية من خلال المواثيق الخاصة بحقوق الانسان التي تم اعتمادها بعد ذلك من جانب الأمم المتحدة ، ولقد طورت المنظمة إجراءاتها وأجهزتها لكي تقوم بفحص الإنتهاكات الواسعة النطاق . إننا نود لهذه القدرة أن تتحسّن ، كما نود بصفة خاصة أن يعزز ذلك القسم من الأمانة العامة الذي يتناول حقوق الانسان .

١٦٨ - ورغم أن الأمم المتحدة لا تزال في موقف يسمح لها بأن تقوم بالتحقيق في بعض الإنتهاكات واسعة النطاق في العالم ، إلا أن هناك دليلاً على إحراز تقدم في مثل هذه التحقيقات . إن قرار لجنة حقوق الانسان بمد تفويض الفريق العامل المعني بحالات الإختفاء غير الطوعي أو القسري ، يوضح الاستعداد لتقصي هذه المشكلة المنتشرة . إن نطاق المواثيق المتفق عليها دولياً التي تمكّن الأمم المتحدة من أن تتخذ عملاً فيما يتعلق بالفئات المحددة لهذه الإنتهاكات ، يتم أيضاً توسيع نطاقه وفي هذه الدورة للجمعية العامة ، سوف ننظر في مشروع إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد[٥] ، بهدف اعتماده وإعلانه رسمياً ، وذلك نتيجة لعمل استغرق ٢٠ عاماً داخل الأمم المتحدة ، وسوف يحدد هذا بشيء من التفصيل حقاً هاماً جداً من حقوق الانسان ـ ألا وهو الحق في حرية العقيدة .

١٦٩ - وفي هذه الدورة ، فإن الجمعية العامة ، سوف تبحث ادعاءات بانتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الانسان التي تنشأ نتيجة للظروف في بعض الدول الأعضاء . ولا أود أن أتجاهل الإنتهاكات في دول أخرى ، ولكنني أود أن أوضح أن الموقف في السلفادور يمثل عنصراً خطيراً ومقلقاً لشعبنا في ايرلندا . لقد صدم العالم بسبب التجاهل القاسي للحياة الانسانية أثناء الكفاح السياسي وجرائم القتل التي انتشرت على نطاق واسع . إننا على يقين من أن الوضع المحزن لهذا الشعب يمكن تخفيف حدته بوضع حد للتدخل الخارجي وعن طريق المفاوضات بغية إيجاد تسوية دائمة وعادلة . وتقبل ايرلندا ، في هذا الصدد ، المبادىء التي أكد عليها البيان الفرنسي ـ المكسيكي الأخير بشأن السلفادور[٦] ، الذي قال عنه من قبل السيد تشيسون وزير خارجية فرنسا في هذه المناقشة [الجلسة ٩] أنه يعد بمثابة تذكرة بالحاجة إلى أن ندع كل شعب يسوّي شؤونه الخاصة به عن طريق عمليات سياسية وديمقراطية .

١٧٠ - وفي العديد من مناطق العالم التي نجد فيها صراعات أو صراعات محتملة ، فإن التوترات المتزايدة التي أشرت إليها من قبل يمكن رؤيتها بوضوح . إن أحد هذه المناطق ، هو الجنوب الافريقي الذي نجد فيه أن ناميبيا لا تزال محتلة على نحو غير مشروع كما نجد فيها أن أعمال العدوان لا تزال و بشكل مستمر تشن من قبل جنوب افريقيا ضد الدول الأخرى في المنطقة ، وحيث نجد أن سياسة الفصل العنصري تطبق بشكل قاس داخل جنوب افريقيا .

١٧١ - إن البيان المشترك من جانب وزراء خارجية فريق الاتصال المكون من الدول الغربية الخمس بشأن ناميبيا والصادر

Digitized by UNOG Library

في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ ، كان مصدر أمل لنا في أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) سيتم تنفيذه ، وأن ناميبيا سوف تحصل على استقلالها في ١٩٨٢ . إننا نرحب بهذا البيان ، ويحدونا الأمل في أن جميع الجهود سوف يتم القيام بها لضمان أن عملية المفاوضة سوف تستعيد حيويتها . وإذا ما تحطمت آمالنا مرة أخرى ورفضت جنوب افريقيا من جديد أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا أو حاولت أن تعيق إلى ما لا نهاية استقلال ذلك البلد ، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون على استعداد للاضطلاع بمسؤولياته بشكل فعّال ودون أدنى تأخير . إن خطورة الموقف في الجنوب الافريقي والحاجة إلى تحقيق تسوية سريعة عادلة وسلمية بالنسبة لناميبيا ، قد وضحا في الأسابيع الماضية من خلال الأعمال التي قامت بها جنوب افريقيا ضد الدول الأخرى في المنطقة وخاصة ضد أنغولا . إنني أكرر هنا ما ذكرناه في مجلس الأمن ـ وهو أن ايرلندا تدين عدوان جنوب افريقيا ضد أنغولا كإنتهاك لسيادة ذلك البلد ولميثاق الأمم المتحدة .

١٧٢ ـ إن أساس مشاكل الجنوب الافريقي ، إنما يكمن في نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا . وليست هذه مسألة تيسّر الاستمرار في اتجاه محايد . إن الفصل العنصري يمثل تحدياً مباشراً للقيم المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . إننا لا نرى تغييرات ذات مغزى في قوانين الفصل العنصري لجنوب افريقيا . وبدلاً من ذلك ، فإنه يبدو أن هذه القوانين تطبق بشكل عات ومتزايد القسوة . إن حكومة جنوب افريقيا ، تنقل الآلاف بالقوة إلى ما يسمى بالأوطان ؛ وتطبق قوانين الانتقال بالقسوة ؛ وتسيء معاملة المسجونين السياسيين ؛ وتفرض أحكاماً قاسية على معارضي الفصل العنصري مثل ذلك الحكم بالإعدام الذي صدر ضد عدد من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ؛ وتستمر في فرض نظم مقيدة للحرية ؛ وإنها تقمع جميع الجهود المبذولة لتحويلها إلى مجتمع ديمقراطي حقيقي .

١٧٣ ـ إن الفصل العنصري لا يمكن أن ينجح ، كما أن السياسات النابعة عنه مآلها الفشل . إن هؤلاء الذين يحتلون مركز القوة في جنوب افريقيا لا بد وأن يواجهوا الآن الواقع الخاص بموقفهم . إن الحملات الدعائية التي يقصد بها إيهام الرأي العام العالمي بأن جميع الأمور طيبة في جنوب افريقيا ، إنما تخدع القليلين فقط ولعلها تخدع تلك الأقلية التي تقوم بهذه الحملات .

١٧٤ ـ إن الشرق الأوسط هو منطقة أخرى نجد فيها أن النزاع الطويل قد سبب اندلاعات منتظمة للعنف بشكل واسع النطاق مما يسبب تهديداً ليس فقط للمنطقة بل وللعالم بأسره . ولقد شهدنا في الشهور الأخيرة هجوماً على المنشآت النووية في بغداد ، وخسائر جسيمة في بيروت في ١٧ تموز/ يوليه وفقدان الحياة للكثيرين من اللبانيين والاسرائيليين والفلسطينيين في الإشتباكات التي وقعت على الحدود بين اسرائيل ولبنان . إن هذه التطورات تجعل من المهم والملح بمكان التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط .

١٧٥ ـ إن وزير خارجية المملكة المتحدة في بيانه ، بالنيابة عن الدول الأعضاء العشر في الاتحاد الأوروبي ، قد بيّن المبادىء التي نعتقد أنها أساسية ، كما أكد على تصميمنا على العمل للتوصل إلى مثل هذه التسوية . إن ايرلندا كعضو في الاتحاد الأوروبي تشارك في هذا الرأي تماماً . وفي البحث عن طريق للأمام ، فإننا ننظر باهتمام وتقدير خاص إلى دراسة جادة لبيان سمو الأمير فهد ، ولي عهد المملكة العربية السعودية ، الذي يحدد المبادىء التي تحبذها حكومته لإجراء التسوية .

١٧٦ ـ إن هذا النزاع صعب بصفة خاصة ومعقد لأنه ينطوي على حقوق . وإننا نعتقد أن قبول الأطراف المعنية بالنزاع للمبادىء التي تم إعلانها فعلاً من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وهي بالتحديد ، الحق في الأمن والوجود لجميع دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، وتحقيق العدالة لجميع شعوبها ، إنما هو ضروري إذا ما كنا نرغب في إحراز تقدم نحو تسوية سلمية . وهناك عنصر جوهري في هذه المبادىء ألا وهو الممارسة الكاملة لحق تقرير المصير من جانب الشعب الفلسطيني ، في إطار تسوية شاملة تتم نتيجة لمفاوضات تشترك فيها جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وإننا نأمل في أن كلاً من الأطراف المعنية سوف يتمكن من قبول دور الآخرين في المفاوضات من أجل تسوية على هذا الأساس .

١٧٧ ـ إن لبنان كارثة مأساوية بصفة خاصة في نزاع الشرق الأوسط ، وتعتبر مشاكله إلى حد كبير نتيجة لنزاع أكبر أصبح فيه مسرحاً للقتال . إن وقف الهجمات المسلحة الذي دعا إليه قرار مجلس الأمن ٤٩٠ (١٩٨١) الصادر في تموز/ يوليه الماضي ما زال قائماً ، وهو وإن كان لم يحقق السلم إلا أنه قد أرجأ العنف بعض الوقت . ولكن التجربة أثبتت أنه من أجل تقديم أمل معقول أكثر من مجرد التباطؤ المؤقت في الأعمال العدوانية ، فلا بد من دعم ترتيبات تقوم على ذلك . إن ايرلندا مستمرة في المشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، مثلما فعلنا تقريباً بالنسبة لجميع عمليات الأمم المتحدة للحفاظ على السلم من وقت أن

Digitized by UNOG Library

انضممنا إلى هذه المنظمة منذ ستة وعشرين عاماً . وأود أن أشيد بشجاعة وتفاني أفراد تلك القوة ، من الأحد عشر بلداً المعنية ، في القيام بواجبهم ، وأن أعرب عن التعاطف والتعازي للخسائر التي لحقت بهم . ومن الضروري أن تقدم جميع الأطراف المعنية إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، تعاونها الكامل غير المشروط .

١٧٨ - وتستمر الحرب في مكان آخر بالشرق الأوسط بين العراق وايران ، ولا يبدو أن هناك نهاية لهذه الحرب رغم الجهود المتعددة من أجل الوساطة . وهناك أيضاً منازعات مستمرة في وسط وجنوب آسيا ، في أفغانستان وكمبوتشيا .

١٧٩ - إن الثمانية عشر شهراً الماضية ، قد حملت في طياتها معاناة عظيمة للشعب الأفغاني الذي اضطرت أعداد ضخمة منه إلى الهروب إلى البلدان المجاورة وبصفة خاصة إلى باكستان . إن الأزمة لا تؤثر على هذا البلد نفسه فقط ولكنها تشكل أيضاً صعوبات ضخمة بالنسبة للدول المجاورة وتهدد كلاً من الاستقرار الإقليمي والسلم الدولي . إن حكومتي تعتقد أن أية تسوية لا بد أن تنص بالضرورة على انسحاب القوات الأجنبية وخلق ظروف يمكن من خلالها أن تتيح لشعب أفغانستان أن يحدد شكل حكومته ، حراً من أي تدخل خارجي . إن مبادرة الاتحاد الأوروبي تقدم وسائل معقولة للتقدم نحو تسوية تفاوضية وإعادة أفغانستان إلى وضعها التقليدي المستقل وغير المنحاز .

١٨٠ - إن شعب كمبوتشيا قد تحمّل أيضاً معاناة هائلة خلال السنوات الأخيرة نتيجة للفظائع التي ارتكبت في بلاده والمصاعب التي فرضها عليه الغزو والاحتلال الأجنبيين . وهنا أيضاً ، فإننا نعتقد أنه لا بد من تسوية سياسية شاملة . إن هذه التسوية يجب أن تؤدي إلى كمبوتشيا المستقلة ، التي ينبغي أن يكون شعبها حراً في اختيار الحكومة التي يريدها . وفي رأينا أن كمبوتشيا لا بد وأن تتحرر من أي وجود عسكري أجنبي ، ولا بد من أن تحتفظ بعلاقات ودية مع جميع بلدان المنطقة ، ولا بد أيضاً من أن تستفيد من المساعدة الدولية لإعادة البناء . ويحدونا الأمل في أن فييت نام والأمم الأخرى التي يعتبر تعاونها ضرورياً للتوصل إلى حل سلمي ، سوف توافق بسرعة على مشاركة الآخرين من المجتمع الدولي لمناقشة تسوية تقوم على الأسس التي ذكرتها .

١٨١ - إن حق كل شعب في التحرر من التدخل الخارجي ينطبق أيضاً على بولندا ، وهي بلد نقدر شعبها ، نحن في ايرلندا ، بصفة خاصة . وإننا نعتقد ، أنه وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لهلسنكي ، فإن الشعب البولندي وحده هو الذي يحدد مستقبله دون أي تهديد بالتدخل في شؤونه الداخلية .

١٨٢ - ولقد تحدثت هنا عن مجموعة من المشاكل الدولية والنهج الذي تتخذه حكومتي حيالها . وأعتقد أنه من الواجب في نهاية هذا البيان أن أشير إلى مشكلة أقرب إلى وطني ، ألا وهي مشكلة ايرلندا الشمالية . وأود أن أخبر هذه الجمعية العالمية بنهج الحكومة الايرلندية الجديدة إزاء هذا الموضوع .

١٨٣ - في خلال الأعوام العشرة الماضية أدى العنف في ايرلندا الشمالية إلى وفاة ٢ ١٥٠ شخصاً . وفي هذا العام وحده فقد بلغ فعلاً عدد الوفيات نتيجة العنف السياسي ٨٥ شخصاً . وبالنسبة لمجتمع يتكون من مليون ونصف مليون شخص فقط ، فإن هذه الأرقام تعكس الكثير من المعاناة والإنقسامات الطائفية الخطيرة للغاية . فما هو أصل هذا الموقف المأساوي ؟

١٨٤ - لقد انقسمت ايرلندا بعد الاستقلال الذي تحقق منذ ستين عاماً تقريباً . وهناك تاريخ طويل حافل ومعقد ترك أقلية في الركن الشمالي الشرقي من الجزيرة حبذت أن يكون هناك اتحاد مع بريطانيا العظمى ولم تكن على استعداد لمشاركة الأغلبية الساحقة التي ترغب في الاستقلال . وهكذا فإن ايرلندا الشمالية قد خلقت وما زالت داخل المملكة المتحدة . وفي داخل هذه المنطقة ، فإن الوحدويين الذين كانوا أقلية في الجزيرة ، أصبحوا الآن أغلبية محلية . كما كانت هناك أيضاً أقلية ذات أهمية خاصة عارضت بشدة هذه التسوية التي جعلتها أقلية في ايرلندا الشمالية والتي كانت تأمل في إعادة توحيد كل جزيرة ايرلندا . وكانت النتيجة التي ترتبت على ذلك ، هي الإنقسام الطائفي في ايرلندا الشمالية حيث أن الهوية السياسية والولاء السياسي كانا دائماً مسألة أساسية في الانتخابات الديمقراطية وحيث اندلع العنف في فترات متعددة .

١٨٥ - وربما يدور الجدال بين المؤرخين حول ما إذا كانت مشكلة ايرلندا الشمالية في الأصل مشكلة استعمارية . وإن حكومتي لا تود أن تتبع هذا النهج ، كما أننا لا نود أن نرى في ايرلندا إقليماً متنازعاً عليه أو ادعاء من أي نوع من جانب حكومة وشعب جنوب وشمال ايرلندا . إن المسألة الجوهرية بالنسبة إلينا جميعاً اليوم في ايرلندا ، هي تحقيق السلم ، ذلك السلم الذي لا يعني فقد مجرد وقف العنف ـ رغم أن ذلك بالطبع يعتبر حيوياً ـ ولكن السلم بأوسع معانيه الذي يعني الوفاق والوئام على الدوام .

١٨٦ - إن هذا هدف عام وشامل لا بد وأن يشارك فيه الكثيرون ، ولكن المسألة هي كيفية تطبيقه . ما هي السياسات ،

Digitized by UNOG Library

وما هي الجهود وما هي التغييرات التي نحتاج إليها ؟ ما هي الهياكل السياسية في المستقبل اللازمة في إطار ايرلندا الشمالية ، بين الشمال والجنوب في جزيرة ايرلندا و بين ايرلندا و بريطانيا العظمى ، وهما بلدان ارتبطا بأواصر وثيقة ولفترة طويلة ؟ وكيف نتعامل مع المتطرفين اللذين نجد أن لجوءهم إلى العدوان يفتح جروحاً جديدة بدلاً من أن يشفي و يوحد و يوفق ؟ هذه هي الأسئلة الصعبة ، والتي تشغل حكومتي .

١٨٧ - إن ما أستطيع أن أفعله هنا هو أن أوضح بجلاء تام الاتجاه الذي ستحاول حكومة بلادي أن تسلكه والمبادىء التي ستحاول أن تتبعها .

١٨٨ - أولاً ، وكما قلت من قبل ، إن هدفنا الأساسي هو السلم ، وتضميد الجراح ، والوفاق . و يستتبع ذلك أننا نرفض العنف رفضاً تاماً ، نظراً لأن العنف لا يؤدي فقط إلى المعاناة الانسانية بل إنه يبقي أيضاً على وجود المرارة القديمة ، بالإضافة إلى أنه يفتح بقسوة جروحاً جديدة .

١٨٩ - ثانياً ، إن إدعاء من يسلكون العنف بأنهم يستمدون الشرعية من الماضي أو من المستقبل لتبرير أعمال العنف التي يرتكبونها في ايرلندا اليوم ما هو إلا كذب وتزو ير . إن أولئك الذين يدّعون هذا ، إنما يبدّلون ، عن طريق أعمالهم ، حلم الوحدة الايرلندية بكابوس من العنف والاضطراب والفوضى . إن الحرية التي حصل عليها شعب ايرلندا بصعوبة فائقة في الماضي إنما هي حرية لكل جيل من الشعب الذي يعيش في ايرلندا ليختار نوع المجتمع الذي يريده لنفسه ولأولاده . ولن تسمح أية حكومة ايرلندية بأن تسلب حرية الاختيار .

١٩٠ - ثالثاً ، إن حكومة بلادي لواضحة في نظرتها ونهجها . وهي على استعداد لأن تدرس وتبحث ـ إذا ما كانت هناك حاجة لإجراء تغيير أساسي ـ أن تقترح على دوائرنا الإنتخابية أفضل وسيلة للتقدم نحو هدفنا الرئيسي ألا وهو تضميد الجراح والتوفيق في ايرلندا .

١٩١ - رابعاً ، وتحقيقاً لهذه الغاية أيضاً ، فإننا سوف نقوم بكل ما في وسعنا كيما نعزز حسن النية والتفاهم من خلال الحوار ، وذلك عبر طوائف المجتمع في ايرلندا الشمالية ، و بين الشمال والجنوب في جزيرة ايرلندا .

١٩٢ - خامساً ، نود أن نقوم بكل هذا في إطار بوسعه أن يعبّر عن الروابط الوثيقة بين جزر ايرلندا و بريطانيا العظمى و يعمل على تعزيزها .

١٩٣ - وللأسف ، فإنه لشهور عديدة الآن ، أدت المسألة العاجلة والملّحة ـ ألا وهي إضراب المسجونين عن الطعام في شمال ايرلندا ـ إلى تحو يل الأنظار والجهود عن هذه الأهداف العريضة . إن هذه المسألة المتعلقة بظروف السجن في ايرلندا الشمالية ، و بالوضع القانوني الذي سيكون في السجن لأولئك الذين تمت إدانتهم بسبب أعمال العنف ، قد حظيت بانتباه واسع النطاق في العالم . ومن الطبيعي أن يكون الأمر كذلك . فإن التضحية بالذات خصوصاً عن طريق إضراب عن الطعام طو يل الأمد إنما تبين الإقتناع الراسخ والتام ، وتثير مشاعر التعاطف الانسانية والقلق بالنسبة لأولئك الذين قبلوا أن يتحملوا موتاً بطيئاً طو يلاً . وهكذا نجد أن هذا السلاح سلاح ماض . ولكنه سلاح يستخدم ـ في ايرلندا الشمالية ـ بتصميم كبير من جانب منظمات ومن جانب أناس هم أنفسهم قد بينوا أقصى درجات عدم الاهتمام بالمعاناة الانسانية . وفي كلمات الشاعر الايرلندي ييتز : ''إن طول المعاناة يحجّر القلب'' . لذا ، فإن الإضراب عن الطعام والاستمرار في هذه العملية بلا داع قد جعل الكثير من القلوب تتحجر في ايرلندا الشمالية اليوم .

١٩٤ - ومنذ أن بدأ ذلك في أوائل عام ١٩٨١ ، مات عشرة أشخاص نتيجة للإضراب عن الطعام . لكن في نفس هذه الفترة مات أربعة وستون شخصاً آخرين عن طريق العنف في المنطقة ، أربعون منهم قتلوا دون أية رحمة عن طريق نفس هذه المنظمات التي تسعى إلى تعبئة الدعم والاهتمام الانساني في العالم لأعضائها الذين يقضون مدداً من العقوبات داخل سجون ايرلندا الشمالية نظراً لارتكابهم قبل ذلك أعمالاً تتصف بالعنف .

١٩٥ - إن حكومة بلادي لتتعاطف أيما تعاطف مع هؤلاء الذين يعانون في ايرلندا الشمالية . ولا يمكن لأي شخص عنده شفقة أن يقابل الوفيات المتلاحقة التي تقع دون مشاعر إنسانية . لكن ما الذي يمكن أن يقوله المرء لأولئك الذين يشجعون و يستغلون إعلامياً وفاة شاب أضرب عن الطعام للمناداة بحقوق الانسان ، بينما هم أنفسهم يلحقون الموت بوحشية و بدون شفقة بأولئك الذين اختاروهم لأن يكونوا خصوماً لوحدة ايرلندا . ومن جانبنا ، فإن حكومة ايرلندا ، إذ تتكلم عن الغالبية العظمى لشعب ايرلندا ، فإنها تود وضع نهاية للقتل ، وللعنف بجميع أنواعه وللتضحية الطوعية بالحياة كسلاح في حلة العنف . إننا لا نريد ذلك لأسباب إنسانية فقط ، ولكن أيضاً لأننا نعرف أن الإضراب عن الطعام هو سلاح للحصول على الدعم والتأييد لهؤلاء

Digitized by UNOG Library

الذين يستخدمون العنف ، وإننا نريد أن نرى هذا السلاح وقد ألقي جانباً وتم القضاء عليه .

١٩٦ ـ لقد مرت أوقات في الشهور الأخيرة كان يبدو لنا فيها أن الإضراب عن الطعام لن ينتهي دون أن يكون هناك أي تنازل من ناحية المبدأ ـ أي دون تنازل عن ما يسمى بالوضع السياسي ـ ودون أن تقوم سلطات السجن بإجراء تغييرات في بعض النواحي المحدودة في القواعد التي تم القبض بمقتضاها على السجناء ، بينما تواصل ضمان ـ كما يقولون ـ الإدارة الحسنة لنظام السجن ككل . إن حكومة بلادي ، باتصالاتها المستمرة بالحكومة البريطانية ، إنما تسعى إلى تشجيعها كي تبحث عما هو التدبير الذي يجب أن يقدم دون أية تنازلات عن المبدأ الأساسي . ويحدونا الأمل أن يتم إنقاذ الأرواح ـ داخل السجن وخارجه ـ وأن ينزع فتيل سلاح الإضراب عن الطعام و يبطل نهائياً . ونحن نعتقد أن مثل هذه التغييرات ممكنة دون التنازل عن المبدأ ، ويحدونا الأمل أن تقوم بها الحكومة البريطانية خصوصاً فيما يتعلق بمسؤولياتها الخاصة . لكنني أود أن أؤكد هنا أيضاً مسؤولية إنهاء هذه المواجهة العنيدة من جانب هؤلاء الأعضاء بالأجهزة شبه العسكرية الذين قاموا بتنظيمها وسعوا من خلالها لحشد الدعم لحملة عنفهم .

١٩٧ ـ وهناك الكثير من الشخصيات العامة في ايرلندا ـ سواء في الحياة السياسية أو الدينية في البلد ـ قد نادت بإصرار بوضع حد للإضراب عن الطعام وإنهاء حملة العنف . وهذه النداءات لا بد من الإستماع إليها . وأود أن أجسدها وأكررها في هذه الجمعية . إن الإضراب عن الطعام وحملة العنف التي ترتبط به إرتباطاً وثيقاً أمران مأساو يان و يعتبران في النهاية من التحولات ، التي لا طائل منها ، عن الهدف الذي يشترك فيه معظم الشعب الايرلندي ، ألا وهو تحقيق العلاج والوفاق لجزيرة ايرلندا ، ورفع عبء التاريخ عن كاهل شعبها .

١٩٨ ـ لقد بدأت بياني هنا اليوم بالإشارة إلى المناخ الدولي الذي لا يبشر بالخير ، وإلى ضرورة أن نقوم بكل ما يمكن أن نقوم به في الدورة الحالية للجمعية العامة ، كيما نحسن من هذا المناخ ، ونخفف من حدة التوترات ، ولكي نعمل على علاج النزاعات . هذا هو هدفنا في ايرلندا أيضاً . ولقد حاولت أن أفسر للسادة الممثلين النهج الذي اتبعناه ، وأطلب دعمهم وتفهمهم لما نحاول أن نقوم به . ويحدوني الأمل إنني سأتمكن في الوقت الذي سآتي فيه كي أتحدث أمام الجمعية العامة في العام القادم ، من أن أذكر لكم تقدماً فيما أنجزناه ، ويمكنني أن أتحدث إلى ممثلي الحركات الحقيقية التي تسعى إلى السلم والوفاق في ايرلندا .

١٩٩ ـ و بإيجاز ، أقول أننا في ايرلندا نسعى للسلم في العالم من خلال وساطة الأمم المتحدة ؛ ونسعى للسلم في كثير من المناطق المضطربة في العالم من خلال الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ، ونسعى للسلم في جزيرتنا الصغيرة من خلال نفس أهداف العدالة والتفاهم المتبادل التي تشكل الأساس لعمل الأمم المتحدة .

٢٠٠ ـ **السيد نياس** (السنغال) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : سيدي الرئيس ، لقد افتتحت الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة في جو يسوده الأمل والتوقعات . وكما تذكرون فإن الدورة الخامسة والثلاثين قد درست بعض المسائل الهامة التي كان لحلها بطريقة مرضية آثار مفيدة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، مما أسفر عن خطط عمل ومناهج أحيت فينا عظيم الأمل . هذه المسائل تتضمن مسألة ناميبيا ، ومشكلة الشرق الأوسط والوضع في آسيا وحوار الشمال والجنوب والمفاوضات حول قانون البحار . فبينما لم تحل كل هذه المسائل خلال الدورة الماضية ، فإننا ما زلنا نأمل في أن الدورة الحالية ، تحت الرئاسة الحكيمة والمستنيرة للسيد كتاني ، ستسفر عن تقدم في الإتجاه الذي يريده المجتمع الدولي .

٢٠١ ـ ولتحقيق هذه الأهداف ، فإن الجمعية العامة سوف تحتاج مرة أخرى إلى رئيس دبلوماسي ورجل دولة . وإن هاتين الصفتين تجتمعان في السيد كتاني . ومن ثم ، فإننا نود أن نعرب عن سرورنا ورضائنا إذ نراكم تتولون هذا المنصب الرفيع . وأضف إلى ذلك حقيقة أن بلدكم العراق و بلدي السنغال تتمتعان بعلاقات نموذجية خاصة . وحينما أتقدم إليكم بالتهاني الحارة والمخلصة لبلدي و بتمنياتنا القلبية لكم بالنجاح ، أستطيع أن أؤكد لكم التعاون الكامل من جانب وفد السنغال طوال أعمال هذه الدورة .

٢٠٢ ـ وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن امتنان بلدي لسلفكم السيد روديغر فون فيخمار من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، على إسهامه الشخصي الرفيع كدبلوماسي محنك في نجاح الدورة الماضية .

٢٠٣ ـ وفي النهاية أود أن أشيد بالأمين العام على عمله وجهوده التي لا تكل والتي يبذلها في الاضطلاع بمهمته الحساسة .

Digitized by UNOG Library

٢٠٤ ـ وإذ نحيي إنضمام جمهوريتي فانواتو وبليز، أود أن أرحب بهما وأؤكد لهما أن حكومة بلدي على استعداد لأن تقيم مع هذين العضوين الجديدين في المنظمة، علاقات من الصداقة والتعاون المثمر.

٢٠٥ ـ والآن نجتمع مرة أخرى لكي نلقي نظرة إلى الوراء إلى عام أوشك على الاقتراب من نهايته. ونحاول أن نحدد معاً في ضوء الماضي والمستقبل ـ مستقبل محمّل بالشك وبعوامل مجهولة ـ أكثر السبل والوسائل فعالية لإقامة عالم عادل، لأنه يقوم على التسامح والتضامن والتفاهم المتبادلين.

٢٠٦ ـ ومنذ الخريف الماضي، فإن المنازعات التي لم تتوقف والتي اتسمت بها العلاقات بين بعض الدول الأعضاء، طرأت عليها بعض التطورات المقلقة بالنسبة للبشرية، رغم أنه كانت هناك، في بعض الحالات القليلة النادرة، لمحات إيجابية لإيجاد حلول أمكن إدراكها. إن الجنوب الافريقي والشرق الأوسط وآسيا ما زالت تشكل بؤراً ساخنة لتوتر خطير يمكن في أية لحظة أن تتطور إلى مواجهات تؤدي إلى عواقب غير متوقعة.

٢٠٧ ـ إن الاضطرابات والأخطار من جميع الأشكال ما زالت تعرّض للخطر مستقبل العديد من شعوب تلك المناطق، الشعوب التي تتطلع إلى ممارسة حقها المشروع في تقرير المصير. و يهدد نفس هذا الخطر تماسك الدول الصغيرة المستقلة واستقرارها وتنميتها. وسأحاول الآن أن أبرز بعض هذه الإضطرابات والأخطار لكي أذكركم، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بموقف حكومتي إزاء هذه المسائل، وأن أتقدم ببعض المقترحات التي في رأي بلدي يمكن أن تسهل إيجاد حل لها.

٢٠٨ ـ إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة الثامنة المكرسة للمسألة الهامة المتعلقة بناميبيا أتاحت، لبلدي السنغال فرصة، لإعادة تأكيد موقفها إزاء تلك المشكلة، التي تشكل مرة أخرى تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وإذا ما عدت إلى هذه النقطة، فذلك لكي أذكركم ببعض المبادىء التي يمكن إذا ما نفذت أن تساعد على استعادة التعاون والاستقرار في تلك المنطقة. وأنا أتحدث عن التنفيذ الصارم لخطة التسوية التي قدمتها الدول الغربية، والتي أقرها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨). ولا يمكننا أن نغالي في التأكيد بأن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يمثل حلاً توفيقياً كريماً. إن اعتماده قد أحيا آمالاً عظيمة، وأظهر في الأفق تسوية عادلة لهذه المشكلة التي تهم المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، ترحب بلدي بالبيانات التي أدلى بها بعض الوفود في هذه الدورة، و بوجه خاص الدول الغربية التي اشتركت في تبني هذا القرار، والتي تتوق إلى تنفيذه بالكامل في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نركز على حقيقة أن الإجتماع الذي عقدته مجموعة الاتصال الخماسية أظهر إصرار أعضائها على مواصلة الجهود التي تستهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن. إن هذه البلدان تستحق التشجيع والتأييد للطريق الذي يتبعونه.

٢٠٩ ـ وإذا ما كانت جنوب افريقيا قد استمرت في اتباع سياستها المعوّقة لكسب الوقت و بالتالي تستنفذ صبر المجتمع الدولي، فليس هناك بديل عن اعتماد إجراءات إلزامية ضدها تجبرها على أن تحترم قرارات المنظمة. وكما قلنا منذ بضعة أسابيع مضت، فإن هذه التدابير أساسية وهي، أولاً، الكف نهائياً عن كل أشكال التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧)؛ ثانياً، فرض حظر فعّال ضدها، و بصفة خاصة حظر البترول؛ ثالثاً، وقف الاستثمارات فيها وعدم تقديم القروض لها؛ رابعاً، وقف شراء وتسويق الذهب وسائر المعادن الأخرى من جنوب افريقيا، ووقف التعاون مع الهيئات في جنوب افريقيا التي تقوم بتسويق هذه المعادن؛ وخامساً، حرمان جنوب افريقيا من بعض الإمدادات الأساسية من بينها وسائل الاتصال الالكترونية والسلكية واللاسلكية، والأجهزة والمنتجات الكيميائية ونقل التكنولوجيا.

٢١٠ ـ ويجب أن نذكر بأن هذه التدابير دعا إليها المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا الذي عقد في باريس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨١ والذي حظيت بلدي السنغال بشرف رئاسته، وذلك لأن جنوب افريقيا قد خلقت وضعاً خطيراً ومتفجراً في الجنوب الافريقي. إن هذه التدابير لا بد أن تكون فعّالة لأن اقتصاد جنوب افريقيا ـ الذي يعتمد، كما تعلمون، إلى حد كبير على البلدان الأجنبية، في مجالات التكنولوجيا، والتمويل والسلع الرئيسية، والنفط ـ سوف يتأثر بشكل حاد بالعقوبات الدولية الإلزامية المحددة.

٢١١ ـ إن وفد بلادي يود هنا أن يجدد، رسمياً، تأييد شعب وحكومة السنغال لشعب ناميبيا الشقيق تحت رعاية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، ممثله الشرعي الوحيد، و بقيادة رئيسه الأخ السيد سام نجوما.

٢١٢ ـ إن نظام الفصل العنصري البغيض الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا بالإضافة إلى تحديها لتمسكنا بالمبادىء الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان، هو أكثر

Digitized by UNOG Library

من مجرد هجوم على الكرامة الانسانية الافريقية ، إنه جريمة ضد الانسانية .

٢١٣ - إن الهجمات المتكررة لجنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة ، وبصفة خاصة سيادة شعب أنغولا ، يجب أن تدان هنا مرة أخرى . وفي هذا المقام ، فإن السنغال تود أن تعرب مرة أخرى عن تأييدها لأنغولا .

٢١٤ - لذلك يجب على المنظمة أن تواجه هذا التحدي . ولكي تفعل ذلك ، فإن النتائج التي وافق عليها المؤتمر الدولي المضي بفرض جزاءات على جنوب افريقيا يجب أن تلقى الموافقة من جانب الجمعية العامة خلال هذه الدورة . ونحن نعتقد أن هذه النتائج تشكل أفضل وأنسب طريقة لإجبار جنوب افريقيا على وقف نظام الفصل العنصري . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد رسمياً عزم بلادي على مواصلة تقديم مساعداتها ودعمها لحركتي التحرير الوطنيتين في جنوب افريقيا ، وهما المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا .

٢١٥ - وهناك مسائل أخرى سياسية تهم حكومة بلادي .

٢١٦ - فيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية فإن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/ يونيه ١٩٨١ ، قد أضاف بعداً جديداً للنزاع . إن السنغال التي تدعو منذ ''فريتاون'' في عام ١٩٨١ ، إلى ''حل توفيقي دينامي افريقي'' ، تود أن تقدم التهاني بمناسبة الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه في نيروبي ، ونأمل أن يضع نهاية فورية للنزاع لما فيه صالح كل دول المنطقة ، وبالنسبة لقارة افريقيا ككل .

٢١٧ - وفيما يتعلق بجزيرة مايوت القمرية ، فإننا نعتقد أن الحوار الذي بدأ فيما بين السلطات الفرنسية وبين جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية سوف يستمر ويتعزز . والسنغال على استعداد لمساعدة الطرفين في هذا الصدد .

٢١٨ - إن مسألة تشاد قد اتسمت خلال هذا العام بحدثين ، هما تعيين الحكومة الانتقالية للاتحاد الوطني ، وقبول مبدأ إرسال قوة افريقية مشتركة إلى تشاد ، يحظى أعضاؤها بموافقة الحكومة الانتقالية للاتحاد الوطني . ونأمل في أن تؤدي الإجراءات التي قررتها منظمة الوحدة الافريقية في نيروبي إلى سلام دائم في دولة تشاد المتحدة والمستقلة استقلالاً حقيقياً ، وذلك من أجل صالح كل شعب تشاد .

٢١٩ - إن النزاع في الشرق الأوسط ، نظراً لتعقده وآثاره المتعددة ، ما زال يشكل واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه ، ليس فقط هذه المنطقة ولكن المجتمع الدولي ككل ، الذي يجب أن يوليها اهتماماً خاصاً . فمنذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ ، تشعبت قرارات ومقررات منظمتنا ، التي تهدف إلى تحديد وتنظيم إطار لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع . وعلى وجه التحديد ، فلأكثر من ربع قرن ، كان هذا الموضوع موضع بحث في الأمم المتحدة ، التي أدركت أن حل هذ المشكلة يتوقف على تنفيذ منهج متوازن شامل يأخذ في الاعتبار بعض المبادىء الأساسية للمنظمة .

٢٢٠ - ولست في حاجة لأن أذكركم بأن هذه الشروط تتضمن انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها بالقوة منذ عام ١٩٦٧ ، وممارسة شعب فلسطين حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وفي إقامة دولة مستقلة ذات سيادة في أراضيه . والإعتراف بسيادة ووحدة وسلامة أراضي كل دول المنطقة واحترامها ، وكذلك الاستقلال السياسي لها وحقها في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها .

٢٢١ - إن بلادي مقتنعة بأن هذه المبادىء تشكل أساساً سليماً وعادلاً للمفاوضات بين كل الأطراف المعنية ، وبصفة خاصة شعب فلسطين الشقيق عن طريق ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بقيادة السيد ياسر عرفات . وبطبيعة الحال ، فإن الأغلبية العظمى من الدول في المنظمة تتمسك بهذا الموقف . ومع ذلك ، فإن غطرسة اسرائيل ما زالت هي العقبة الرئيسية أمام تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة .

٢٢٢ - وفي الواقع ، فإن اسرائيل ، عن طريق رفضها الإنسحاب من الأراضي المحتلة عن طريق القوة ، وعن طريق انتهاج سياسة الضم المستمر ، وإقامة المستوطنات وتهويد هذه المناطق ، ومواصلة إنكار حقائق الوضع الفلسطيني ، تتصرف دون شك ضد هدفها في العيش في سلام مع جيرانها .

٢٢٣ - إننا نشعر أنه من واجب مجلس الأمن أن يتخذ كل الخطوات اللازمة للحد من هذا التردي المستمر في الموقف ، ولا سيما في الأراضي المحتلة ، وذلك بدعوة اسرائيل إلى أن توقف فوراً أعمالها العدوانية ، التي تعتبر انتهاكاً لمبادىء القانون الدولي ، ولميثاق الأمم المتحدة .

٢٢٤ - وفي هذا الخصوص ، فإن بلادي ، بموجب التفويض المعطى لها من المؤتمر الاسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في بغداد في الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/ يونيه ١٩٨١ ، يجب

Digitized by UNOG Library

أن تنتهز هذه الفرصة لكي تناشد أعضاء مجلس الأمن بأن يعتمدوا قراراً جديداً يذكر بشكل واضح الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وأمانيه التي لم تنعكس بالكامل في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

٢٢٥ - إن وفد بلادي ، يرى لزاماً عليه ، أن يشجب ، مرة أخرى أعمال اسرائيل العدوانية ضد محطة تموز النووية في العراق . إن هذا العمل العدواني كان يهدف ، ضمن أمور أخرى ، إلى حرمان دولة ذات سيادة من حقها المشروع في حيازة التكنولوجيا النووية .

٢٢٦ - إن حكومة وشعب السنغال يشعران بالقلق المستمر إزاء الموقف السائد في لبنان . إن السنغال تود أن تؤكد من جديد ، هنا ، تضامنها المستمر مع لبنان ، وشجبها وإدانتها لأعمال اسرائيل العدوانية التي تحبط عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي يساهم بلدي فيها .

٢٢٧ - إن السنغال تود أن تؤكد من جديد ، كما فعلت من قبل في الدورة الخامسة والثلاثين [**الجلسة ٢٠**] ، إقتراحها بوضع نظام ضمانات وحصانات للقوات التي تعمل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى يمكن لهذه القوات أن تقوم بمهمتها بفعالية . إن الشعب اللبناني يعتبر شهيداً في بلده ، فرضت عليه ظلماً حرب وإبادة لا يبررهما مطلقاً موقعه الجغرافي . واليوم إذا كان الشعب اللبناني لم يصبه حتى الآن الإنهيار تحت وطأة القوات المسلحة ، فإن ذلك يرجع إلى تاريخه وقدرته على أن يواجه بشجاعة كل المظالم . لهذه الأسباب ، فإننا نناشد كل الأطراف اللبنانية وندعوها إلى أن تتجه نحو المصالحة الوطنية بغية المحافظة على وحدة بلدهم وعلى سيادته .

٢٢٨ - أود أن أتحدث قليلاً عن النزاع المؤلم بين ايران والعراق . وفي هذا الصدد ، فإن المجتمع الدولي يجب أن يظهر مزيداً من الإصرار ، وأن يتخذ مبادرات جديدة ، و يعزز الجهود التي سبق أن بذلت تحت إشراف مختلف الأجهزة بقصد قيادة الطرفين المتنازعين إلى تسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية في إطار تسوية شاملة وعادلة وكريمة .

٢٢٩ - إن لجنة السلام الإسلامية التي تشارك السنغال في عضويتها ، والتي أنشئت في الطائف في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ ، وكذلك لجنة الوساطة التابعة لحركة عدم الإنحياز ، قد اتخذتا ، في هذا الصدد ، مبادرات جديرة بالثناء ، وعلى المجتمع الدولي أن يشجعها ، لوقف النزاع الذي يتهدد الأمن الدولي بآثار كثيرة ومتشعبة .

٢٣٠ - إن خطورة الموقف في الشرق الأوسط لا ينبغي لها أن تنسينا ، أنه في مناطق أخرى من العالم ، يساهم التدخل الأجنبي وانتهاك استقلال وسيادة الدول في خلق مواقف غير مقبولة أخلاقياً وقانونياً . ففي كمبوتشيا وفي أفغانستان ، نجد أن هناك حكومتين فرضتهما قوى خارجية في تحدّ صارخ للميثاق ، ومبادىء المنظمة . ولقد أكدت الأمم المتحدة باستمرار الطبيعة غير العادلة للأعمال التي ترتكب ضد شعبي كمبوتشيا وأفغانستان ، اللذين يتطلعان إلى العيش في سلام ، في ظل العدالة والوحدة .

٢٣١ - إن هذه المواقف ، التي أتيح لبلادي أن تستنكرها مرات عديدة بسبب طبيعتها غير الشرعية و بسبب آثارها المحزنة على العلاقات بين الدول ، يجب أن تدفع المجتمع الدولي إلى أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع هذا الإتجاه ، نحو المساس بالمبدأ الأساسي والجوهري الخاص باحترام سيادة الدول والذي كرسه ميثاق منظمتنا ، من أن يزداد رسوخاً وقوة .

٢٣٢ - وفي حالة كمبوتشيا ، فباعتماد القرار ٦/٣٥ أوصت الجمعية العامة ، ضمن عدة أمور أخرى ، بانسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا وبممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير المصير . ونحن مضطرون إلى أن نعلن أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة فإن الأمل في التوصل إلى حل لمشكلة كمبوتشيا لا يبدو أنه يلوح في الأفق كحقيقة . وتود السنغال ، من جانبها ، أن تؤكد عزمها على الإستمرار في تأييد شعب كمبوتشيا وممثليه الشرعيين إلى حين انتصار العدالة ، وهو الهدف الوحيد لكفاحهم المقدس . وفي الوقت ذاته ، تعتقد حكومة بلادي أن الأمم المتحدة يجدر بها أن تقوم بمبادرات جديدة من أجل خلق مناخ موات للتوصل إلى حل سلمي لهذه المشكلة . و بهذه الروح ، يسرنا أن نلاحظ أن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي دعت إليه الجمعية العامة في هذا الصدد ، والذي اجتمع في الفترة من ١٣ إلى ١٧ شهر تموز/ يوليه ١٩٨١ ، قد حدد إطاراً عملياً للتوصل إلى تسوية ؛ ألا وهو انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وتنظيم انتخابات حرة تحت إشراف دولي . مما لا شك فيه أن تنفيذ هذه التدابير هو أمر يتطلب موافقة جميع الأطراف المعنية بهذا الصراع . ولقد حان الوقت ، لكي يتفهم الجميع أن طريق المفاوضات هو الطريق الوحيد الذي من شأنه نجاح مفاوضاتهم والمحافظة على كرامتهم .

Digitized by UNOG Library

٢٣٣ ـ وتعتقد بلادي أن اللجنة المخصصة التي شكلها المؤتمر سوف تتمكن ، بمساعدة وتأييد جميع الأطراف المعنية ، من الإسهام في إعادة السلام والتفاهم إلى ربوع البلاد .

٢٣٤ ـ إن قضية كوريا تستحق أيضاً اهتمامنا . إن مبدأ إعادة التوحيد ، الذي قبلته كلتا الدولتين ، ينبغي أن يتم تشجيعه من جانب الأمم المتحدة .

٢٣٥ ـ إن الموقف السائد في أفغانستان ، الذي ما زال يثير المشاعر والقلق العميق لدى بلادي ، قد أدى إلى اهتمامنا بصورة كبيرة بالمبادرات الأخيرة التي قام بها الاتحاد الأوروبي ، من أجل تنظيم مؤتمر دولي معني بهذه القضية . ولقد تابعت السنغال هذه المبادرات باهتمام كبير ، لأنه يبدو أن من شأنها أن تؤدي إلى التوصل إلى حل مقبول للموقف السائد في أفغانستان ، وذلك باسم التضامن بين الأمم و باسم المبادىء الواردة في الميثاق .

٢٣٦ ـ إن مشكلة قبرص لا تزال واردة في جدول أعمال الأمم المتحدة . وعلينا أن نرحب بالتقدم الفعلي ، وإن كان محدوداً ، الذي تحقق هذا العام في إطار الاجتماعات التي انعقدت بين الطائفتين من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي يؤدي إلى المحافظة على وحدة قبرص وسيادتها . ونود في هذا المقام أن نشيد بحكومتي تركيا واليونان ، وكذلك بالأمين العام للأمم المتحدة على الجهود التي بذلوها دوماً من أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة .

٢٣٧ ـ إن محاولات القضاء على بؤر التوتر من أجل تحقيق السلام والأمن لجميع الدول ، ولا سيما دول العالم الثالث ، التي تتأثر كلها تقريباً مباشرة بهذه البؤر ، هو أمر يعتمد إلى حد كبير على إيجاد مناخ ملائم من أجل تحقيق نزع السلاح عن طريق الحد من الترسانات العسكرية ، الذي يتحقق عن طريق القضاء على تلك البؤر .

٢٣٨ ـ إن الأهمية التي توليها بلادي لموضوع نزع السلاح ، هي أهمية معروفة . وكما هو معروف ، فلقد تابعت السنغال باستمرار وشاركت بشكل فعّال في العمل الذي قام به مجتمع الأمم من أجل تعزيز الأمن الدولي . و باعتبارنا عضواً في بعض أفرقة الخبراء التي شكّلتها الجمعية العامة من أجل دراسة الجوانب المؤسسية لتحقيق نزع السلاح ، وفي فريق الخبراء المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، فلقد عملت بلادي من أجل تطوير الإقتراحات التي أشرت إليها هنا في الدورات السابقة . و بهذه الروح ، أود أن أذكر بمدى اهتمام بلادي باعتبار مناطق العالم الثالث مناطق خالية من الأسلحة النووية ، لأننا نشعر بأن هذه القضية تستحق الأولوية الكبرى من جانب جميعنا .

٢٣٩ ـ وبينما نؤيد الجهود التي تبذل لتحقيق نزع السلاح العام ، لا يسعنا إلا أن نأسف للخطى البطيئة التي تسير بها المفاوضات من أجل تنفيذ برنامج العمل الخاص بنزع السلاح النووي [**القرار د إ ـ ٢/١٠ ، الجزء الثالث**] ، والذي اعتمد هنا خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح في ١٩٧٨ . و بالنسبة لهذه القضية ، التي تعتبر قضية حيوية بالنسبة لمستقبل العالم ، فنحن الدول الصغرى ليس لدينا بديل إلا محاولة إقناع القوى الكبرى التي تملك بين أيديها المفتاح لحل هذه القضية . ومع ذلك فإنه من المعترف به أن المصير المشترك لجميع الدول على كوكبنا ينبغي له أن يجعلنا نبدي الحكمة والإرادة السياسية . ومع ذلك فنحن ممثلو بلدان العالم الثالث ، كنا نتعرض باستمرار للصراعات المسلحة التي تعمل القوى الخارجية على التحريض عليها وتشخيصها وإذكائها في المنطقة ، وهو أمر يؤدي إلى إشراك العالم أجمع في سباق التسلح . وعلينا أن نبدي قدراً أكبر من الحماس بتحقيق هدف نزع السلاح .

٢٤٠ ـ ومرة أخرى هذا العام ، فإن دورتنا سوف تنظر في تنفيذ القرارات والتوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وسوف تستمع إلى تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح المزمع عقدها في العام المقبل .

٢٤١ ـ إن نزع السلاح وإيقاف التسابق نحو حرب إبادة جماعية هما أمران ينبغي أن يمثلان مسألة أساسية تهم الجميع . ومن أجل تنفيذ هذا المبدأ ، علينا أن نؤكد على أهمية تسوية النزاعات بالطرق السلمية . إن حكومة جمهورية السنغال تشعر بأنه من الملّح أن تعمل على زيادة فعّالية مبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، وأن تعزز قدرة المنظمة على الحفاظ على السلام ، حتى ولو كان الأمر يتطلب إحداث تغييرات في الهياكل القائمة حالياً وإدخال تعديلات على النصوص القائمة . وفي هذا الصدد ، فإن السنغال التي صوتت خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة لصالح القرار الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات فيما بين الدول [**القرار ١٦٠/٣٥**] ، ما زالت تتابع باهتمام كبير العمل الذي قامت به اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة و بتعزيز دور المنظمة . ونحن نأمل في أن تتمكن اللجنة على وجه السرعة ، من أن تضع مشروع إعلان للتوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات الدولية .

Digitized by UNOG Library

٢٤٢ ـ إن هذه القضايا جميعها ، مثل الحروب بين الدول الشقيقة والسيطرة ذات الطابع الاستعماري وسباق التسلح ، هي أمور تؤثر تأثيراً خطيراً على مستقبل العلاقات الاقتصادية التي تعتبر قاتمة بالفعل نتيجة للفقر والمعاناة التي هي المصير اليومي للدول النامية التي هي أولى ضحايا أزمة السبعينات .

٢٤٣ ـ ونحن ، في العالم الثالث ، نأسف لهذا الموقف ، وهو موقف مقلق بصفة خاصة لأن استقرار الدول النامية والسلم العالمي مقرونان باستمرار الهياكل الاقتصادية الظالمة للبلدان النامية التي تم توارثها عن الحقبة الاستعمارية .

٢٤٤ ـ إن مستقبل البشرية كان من الممكن أن يكون أفضل من ذلك ، لو أمكن للمجتمع الدولي أن يختار البدائل الاقتصادية الجديدة التي تقوم على العدالة والتضامن . وفي هذا المقام ، فإن النداء الذي وجهته الجمعية العامة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد خلال الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة في عام ١٩٧٤ وبعد ذلك في عام ١٩٨٠ كما أشرت إلى ذلك من قبل ، يمثل أمراً مواتياً تماماً ، لأنه أيقظ وعي زعماء البلدان النامية بالحاجة الحيوية لإعادة النظر في مفهوم التنمية والنمو .

٢٤٥ ـ ولا بد للبلدان النامية من أن تكافح من أجل وضع تعاريف أفضل للتنمية ، بحيث لا تجعل التنمية تقوم فقط على أساس أسلوب وحيد لتحقيق التقدم يهتم فقط بالنمو الكمي ، بل أن معيار التنمية ينبغي له أن يأخذ في الإعتبار ضرورة الحصول على المعرفة والبيانات العلمية والفنية التي تتطلب الموارد البشرية والمالية الكافية ، واحترام القيم التقليدية للبلدان النامية .

٢٤٦ ـ إن بلادي ترى من واجبها أن تدعو الجمعية العامة للتفكير في اعتماد طريقة ملائمة لحل المشكلة الخاصة بتمويل جهاز الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٢٤٧ ـ وفي هذا الصدد ، فإن السنغال تناشد جميع الدول سواء في الشرق أو في الغرب ، أن تظهر الإرادة السياسية الفعلية ، وأن تقبل بوسائل التمويل الملائمة عن طريق المساهمات الطوعية ، وأن تعمل على سرعة وضع الأحكام المؤسسية . ولا بد لنا من أن نوحد جهودنا في هذا الصدد في إطار الجمعية العامة ، حتى نعمل على إيجاد الهياكل اللازمة ، مثل تشكيل لجنة تنفيذية وأمانة ، وأن يقترن هذان الجهازان باللجنة الحكومية الدولية القائمة بالفعل . إن هذه الهياكل من شأنها أن تؤدي إلى تمويل أفضل للأنشطة الفنية والعلمية والمشاركة من جانب جميع الدول الافريقية في عملية اتخاذ القرارات في هذا المجال .

٢٤٨ ـ إننا نعتبر أيضاً أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بالإستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث تعتبر بمثابة إعتراف بالتكافل القائم فيما بين الدول ، ومن شأنه أن يفتح المجال أمام التعاون الدولي .

٢٤٩ ـ إن الإرادة السياسية التي أدّت إلى التوصل إلى توافق الآراء حول تلك الاستراتيجية ، من شأنها أن تقنع تلك الدول الأعضاء التي حالت دون التوصل إلى توافق الآراء بالنسبة للجوانب الإجرائية الخاصة بالمفاوضات العالمية . وفي الواقع ، فإن تكافل الأمم الممثلة هنا يتطلب ، على الأقل ، تعاوناً دولياً لصالح جميع الشعوب .

٢٥٠ ـ إن تحقيق هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد يفترض فلسفة إنسانية جديدة ـ وبمعنى آخر ، نوع جديد من العلاقات السليمة والصحية فيما بين أعضاء المجتمع الدولي . و بالتأكيد ، فإن إنتهاك الحريات الأساسية يمثل خرقاً خطيراً لسياسة التنمية ، ولا يمكن أن تبرره المتطلبات الخاصة لمثل هذه السياسة .

٢٥١ ـ إن حقوق الانسان تعد بعداً من الأ بعاد الأساسية للتنمية . ولذلك ، بناء على مقترح من بلادي ، فإن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في مونروفيا في عام ١٩٧٩ ، قد اعتمدت القرار ١١٥ (د ـ ١٦) الذي دعا إلى وضع مشروع ميثاق افريقي لحقوق الانسان والشعوب .

٢٥٢ ـ وقد كان من دواعي شرف داكار عاصمة السنغال ، أن تستضيف الخبراء الافريقيين في هذا الاجتماع الذي عقد على مستوى عال وقد قاموا بوضع المشروع الأولي . إن السيد كيبا مباي ، الرئيس الأول لمحكمة السنغال العليا ، ومقرر المؤتمر الوزاري الذي قام بإعداد النص ، عندما قدّمه إلى الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في نيروبي ، أعلن :

"إن مشروعنا ، عن طريق التوازن الذي يحققه بين حقوق الانسان و بين حقوق الشعوب ، و بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، و بين الحريات والواجبات ، فإنه يحمل الصفات الأساسية لطابعنا المميّز" .

٢٥٣ ـ وفي الختام ، فإنني أود أن أقول أن جمهورية السنغال قد برهنت ، في مناسبات عديدة ، على تفانيها في التمسك بالمبادىء العالمية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٢٥٤ ـ إن بلادي ، جنباً إلى جنب مع غيرها من الأمم التي كرّست جهودها من أجل المحافظة على القيم التي تؤثر على مصير البشرية ، تغتنم فرصة انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة لكي تؤكد من جديد رسمياً أنها لا تألو جهداً في المساهمة ، بشكل إيجابي ، في البحث عن الحلول الملائمة وتنفيذها ، وأن تضع حداً للصراعات المختلفة التي تقسم العالم ، وأن توجه وتساعد الشعوب على أن تتسامح مع بعضها البعض ، وأن تحب بعضها البعض ، وأن تتعاون ، بروح من الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل لمصالح الغير وثقافتهم وحضارتهم ، حتى يتمكنوا من تقرير مصيرهم في حرية وسلم .

٢٥٥ ـ إن هذه الدعوة تأتي من شعوب عازمة على أن تقترب من الآخرين بينما تحافظ على شخصيتها ، وهي دعوة تشترك فيها السنغال مع الدول الممثلة هنا ، وهي التي وجهها السيد عبده ديوف ، رئيس دولتنا ، نيابة عن زملائه الافريقيين عند افتتاح مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في نيروبي في حزيران/ يونيه الماضي ، حيث أعلن :

''إن معركتنا هي معركة نشترك فيها مع الآخرين من أجل العدالة ، والكرامة وخلاص شعوبنا .

''وأن مطامحنا وآمالنا وبرامجنا ومواقفنا ، لو قدّر لها أن تتحقق ، فهي تتطلب الوحدة والتضامن فيما بيننا . وإذا ما أردنا تحقيق الوحدة والتضامن فإن هذا يتطلب روحاً من التسامح تقوم على أساس حق الانسان في الاختلاف . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، علينا أن نسوي منازعاتنا بالطرق السلمية ، على نحو يتمشى مع الأحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وحركة عدم الإنحياز ومنظمة الوحدة الافريقية'' .

٢٥٦ ـ وأرجو من الجمعية ، من خلال عملها ، أن تسهم في تحقيق هذه المثل العليا ، لأن خلاص البشرية يتوقف على ذلك .

٢٥٧ ـ **السيد موندجو** (الكونغو) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : إن اختيار السيد كتاني من العراق للقيام بالمهام النبيلة كرئيس للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة يعتبر إشادة بصفاته المميزة كدبلوماسي رائع ورجل دولة . إن صوتاً رسمياً أعلى من صوتي ـ وهو صوت الرفيق بيير نزي ، رئيس وفد الكونغو ، وعضو المكتب السياسي ، ووزير الخارجية ـ استطاع أن يعبّر بطريقة أفضل عن هذا الإمتياز الذي يتحلى به والذي يشرف العراق ، وهو بلد صديق لجمهورية الكونغو الشعبية . وإنه ليسعدني أن أتقدم له بتهاني وفد بلادي القلبية ، وأن أخبره في هذه المناسبة أننا نشعر بالرضا التام في أن نرى عملنا يتم تحت رئاسة شخص معروف بكفاءته وأمانته العظيمة .

٢٥٨ ـ أود أن أضم صوتي للمتحدثين السابقين الذين تقدموا لسلفه ، السيد فون فيخمار بالثناء الذي يستحقه للطريقة الرائعة والفعّالة التي أتمّ بها ولايته كرئيس للدورة الخامسة والثلاثين .

٢٥٩ ـ وفي النهاية ، وبالإضافة إلى الجوانب الرسمية التي تستوجب الترحيب بفانواتو وبليز ، فإنني أود أن أرحب بهما بحرارة ، لانضمامهما إلى الأمم المتحدة كعضوين كاملي العضوية ، لأن وجود هاتين الدولتين اللتين تخلصتا مؤخراً من ظلام الاستعمار يشير إلى الجهود التي بذلت للتخلص من الاستعمار من جانب الأمم المتحدة ، التي ظلت على مدى ٢٠ عاماً ، المركز الأساسي للأعمال الحاسمة التي أدت إلى الإطاحة بمعاقل الاستعمار .

٢٦٠ ـ إن انتصار شعبي فانواتو وبليز يأتي في وقت يؤكد عدالة نضال التحرر الوطني الذي يخوضه المحاربون من أجل الحرية ضد الاضطهاد الاستعماري والاستغلال . إن التاريخ المتواضع للبشرية جمعاء يجب أن يذكرنا أنه عندما يصمم شعب على أن يتخلص من قيود الذل والخضوع ، فلا توجد قوة تستطيع أن تقاوم التيار الجارف للإرادة الصلبة . إن وفد الكونغو يود هنا أن يؤكد للممثلين الفاضلين لهاتين الدولتين العضوين الجديدين تعاونه وتضامنه معهما .

٢٦١ ـ إن سعي بلادي المتواصل من أجل تضامن أقوى وتفهم أفضل فيما بين الأمم ينطلق من قناعة شعبنا بأن التعبئة الدينامية لجميع الشعوب المحبة للسلم هي وحدها التي تستطيع الوقوف في طريق القوى العدوانية التي تثير انزعاجاً متزايداً في العالم أجمع .

٢٦٢ ـ وأمس ، فإن ضعف الشعوب المسالمة قد شجّع على انتشار النازية والفاشية ، اللتين كانت مسؤولتين عن ملايين القتلى . ومن يدري إلى أي كوارث التاريخ سوف تقودنا غداً السياسة الامبريالية للمواجهة التي طبعت العلاقات الدولية بالتوترات بين الشرق والغرب ، والتي تنطوي على العديد من المخاطر . إن سباق التسلح يتقدم بخطى سريعة ، والعالم ينظر عاجزاً إلى التكتلات التي تطالب بالتسلح . وبدلاً من سياسة الإنفراج التي تسعى إليها دائماً بلدان عدم الإنحياز ، فإننا نشهد أساليب جدلية خطيرة للمواجهة . إن الذين يميلون إلى الترحيب بلا خجل بتكثيف التوتر الدولي هم على خطأ . والبوم فإن مشكلة

Digitized by UNOG Library

كيفية الحفاظ على السلام في ضوء البعد النووي قد أصبحت مشكلة عالمية بالنسبة لجميع الدول كبيرها وصغيرها .

٢٦٣ - وفي ظل هذا الوضع الدولي المتفجر، نشهد بؤراً للتوتر في كل مكان يتم الحفاظ عليها بشكل محموم ، بهدف توسيع مناطق النفوذ ، عن طريق زيادة عدد القواعد العسكرية في البلدان التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها ، وعن طريق إقامة محميات مستترة ولكنها مكشوفة .

٢٦٤ - إن حالة افريقيا تعتبر من أكثر الحالات المثيرة للقلق . إن التهديدات التي تواجه القارة تتخذ صيغاً متعددة . أولاً وقبل كل شيء ، فإننا نلحظ استمرار أزمة أيكولوجية تنطوي على زحف الصحراء والجفاف المستمر الذي يؤثر بشكل خطير على عدد من البلدان التي تقع بين الرأس الأخضر والقرن الافريقي .

٢٦٥ - كما نشهد تهديداً اقتصادياً يتمثل في سيطرة الشركات المتعددة الجنسية التي تتخذ من افريقيا مستودعاً للمواد الخام ، كما يتمثل في الضعف الكبير في اقتصادات الدول الافريقية التي تعتمد على الأسواق الاجنبية .

٢٦٦ - وتتضاعف الأزمة السياسية نتيجة لوجود تهديد عسكري يؤثر على افريقيا من جميع النواحي . ومن أهم مظاهر هذه الأزمة استمرار الاحتلال الجائر لناميبيا من جانب جنوب افريقيا . إن السياسة العدوانية التي ينتهجها بشكل متزايد هذا النظام العنصري ، تعتبر مصدر قلق كبير بالنسبة للقارة الافريقية ككل . وعن طريق استمرار السياسة البغيضة للفصل العنصري والتسلح الزائد عن اللازم لنظام بريتوريا ، واتباع وسائل الارهاب ، فإن هذا النظام يعتزم اللجوء إلى الإبتزاز النووي ، للدفاع عن فلسفته الغريبة المناهضة للانسانية ، والتي تشكل أمثلة صارخة للمظالم التي يشهدها العالم الآن .

٢٦٧ - وأخيراً ، فإن افريقيا ، من بين جميع القارات ، بها أكبر عدد من اللاجئين ، وتضم أكبر عدد مما يعرف بالبلدان الأقل نمواً . وقد بذلت جهود تستحق الثناء أحياناً ، وبخاصة فيما يتعلق بالجوانب الانسانية ، أو بصفة أكثر عموماً بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي سأعالجها فيما بعد في بياني . وبالنسبة للشروط الضرورية المطلوبة لتوفير الثقة والظروف المثالية اللازمة لإحلال السلام في ذلك الجزء من العالم ، فإننا لا نشهد في هذا الوقت أية علامات تبعث على التفاؤل .

٢٦٨ - وطالما أن جنوب افريقيا العنصرية والاستعمارية لا تعتبر نفسها دولة افريقية ، ولا تأخذ بمبادىء الحرية ، واحترام الكرامة الانسانية التي تتمسك بها الشعوب الافريقية الأخرى ، فإن السلم والأمن الدوليين في هذه المنطقة سوف يتعرضان ، دون شك ، للإنتهاك المستمر . لماذا وضد من يحصل النظام العنصري في جنوب افريقيا على الأسلحة النووية ؟ إن حماة أبطال الفصل العنصري يمكنهم بدون شك أن يقدموا للمجتمع الدولي إجابة واضحة على هذا السؤال المؤلم .

٢٦٩ - إن التقدم بطريقة منهجية في هذا الشأن يستوجب على الأقل ، أن نبدأ بأن نعيد ناميبيا إلى شعبها . إن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد صيغ على هذا الأساس . وفي رأي وفد بلادي ، إن هذا هو المنهج العملي الوحيد ، الذي يمكن أن يمهد الطريق لإيجاد تسوية سلمية وعادلة لمشكلة ناميبيا ، والتي ، كما يعرف الجميع ، تعتبر أساساً من مشاكل تصفية الاستعمار . ويجب أن نتذكر أن جنوب افريقيا هي التي بادرت ، من جانب واحد ، بالإنسحاب من المفاوضات التي كانت قد بدأتها مجموعة الاتصال المكونة من الدول الغربية الخمس . إن هذا كان بكل تأكيد حادثاً خطيراً قوبل بصمت غريب من قبل المجتمع الدولي . وبالطبع فإن بلدي يشجع أي مبادرة يمكن أن تقرب شعب ناميبيا من نيل حقوقه في الحرية والاستقلال بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الأصيل الوحيد .

٢٧٠ - إن الإنتهاء من تصفية الاستعمار في ناميبيا سوف يكون له آثار هامة في الحفاظ على السلم في الجزء الجنوبي من القارة وسيمكن دول الخط المواجهة الافريقية من التفرغ لواجباتها الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادها . ومع ذلك فإن جنوب افريقيا التي تدعي أنها قلعة محاصرة ، تعارض إحلال جو من السلم والتعاون في المنطقة ، وتزيد من اعتداءاتها بأسلوب إجرامي شائن ضد هذه الدول ، التي تسعى بشجاعة إلى تنفيذ قرارات منظمتنا ذات الصلة ، فيما يتعلق بمساعدة شعب ناميبيا الذي حوّلت جنوب افريقيا أرضه إلى مكان للسخرة حيث نجد أفراد الشعب الناميبي البطل ، من الرجال والنساء والأطفال ، يرزحون تحت نير السخرة بلا رحمة . وآخر هذه الأعمال العدوانية قد شنت ضد جمهورية أنغولا الشعبية وهو عدوان ينطوي على استمرار احتلال جيش بريتوريا لجزء من أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة .

٢٧١ - وفي هذه الحالة فإن الفضيحة والجريمة قد بلغتا الذرى حيث نجد أن المجتمع الدولي لم يتخذ أي إجراء لكي يثني المعتدى عن اعتدائه .

Digitized by UNOG Library

٢٧٢ ـ وربما نستخلص من هذا ، كما ذكر عن حق وزير خارجيتنا في الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة [الجلسة ٥] ، إن أنغولا يبدو أنها في موضع إتهام لمجرد قيامها بتنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة ، فيما يتعلق بما يعتبر إسهاماً خاصاً في قضية تحرير البلدان والشعوب المستعمرة .

٢٧٣ ـ إن على المنظمة واجب سياسي وأخلاقي وهو أن تتحرك للعمل قبل أن يصبح الوقت متأخراً من أجل التخلص من التوتر الذي ما زال قائماً في هذا الجزء من افريقيا . إن الحكومة الكونغولية تساند ، دون تحفظ ، نضال الشعب الأنغولي الشقيق من أجل الدفاع عن استقلاله وسلامة أراضيه . إن الإمبرياليين وأعوانهم يهددون أنغولا اليوم بمؤامراتهم ، ولكن جهودهم سوف تذهب سدى لأن الشعب الأنغولي المخلص لمبادىء وتراث آغوستينو نيتو سيواجه التحدي و يدافع بنجاح عن مكاسب ثورته .

٢٧٤ ـ إن وفد بلادي يرحب بالتقدم الذي أحرز بعد شهور من المعاناة الكبيرة والذي كلل جهود منظمة الوحدة الافريقية من أجل وضع حد للمأساة التي يعيشها الشعب التشادي الشقيق . وتساند حكومة الكونغو الجهود المحمودة لحكومة هذا البلد الشقيق من أجل المصالحة وإعادة البناء الوطني . إن صحافة غربية معينة ، تعودت أن تقدم لقرائها معلومات زائفة عن العالم الثالث ، قد تحدثت عن الدور الذي قام به الجنود الكونغوليون الذين وافقت حكومتي ، بناء على الطلب الملّح من منظمة الوحدة الافريقية ، على إرسالهم إلى دجامينا ، ونشرت أقوالاً كريهة تسيء إلى سمعتهم وهو أمر طبيعي من أولئك الصحفيين الذين يشهرون ببلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي يعتبرونها أقل منهم شأناً . إن الجيش الشعبي الوطني الكونغولي هو جيش شعبنا المناضل ، وقد أنشىء طبقاً للمبادىء الصارمة لحزب العمل الكونغولي . وقد أشرف على تنفيذ مهمته في تشاد عضو بارز في حزبنا والحكومة التشادية الإنتقالية للاتحاد الوطني لمدة ثلاثة أشهر حيث ظلت قواتنا باستمرار في ثكنات البوليس في دجامينا . وعلى أية حال فإن حكومة بلادي قد وجهت تحدياً لهذه الصحافة أن تتقدم بأي دليل على صحة افتراءاتها . إن هذه الحملة التشهيرية من جانب وسائل الإعلام الغربية الموجهة ضد الأنظمة المستقلة والحرة في بلدان العالم الثالث لن تغير من الإلتزام الثابت للحكومات الافريقية بصفة عامة ، ومن إلتزام حكومات افريقيا الوسطى بصفة خاصة ، قبل أخوتنا التشاديين حتى يستعيد هذا الشعب ، مع استقلاله ، السلم والمكان البارز الذي يشغله في منطقتنا دون الإقليمية .

٢٧٥ ـ أما بالنسبة للجزء الشمالي من القارة الافريقية ، فإن مشكلة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية قد خلقت موقفاً يعد عدوانياً للغاية بين الدول التي تشكل المغرب . ونحن نرحب بإجراء استفتاء من أجل تقرير المصير حتى يسمح للشعب الصحراوي بالحصول ـ وفقاً للاختيار الحر الواضح ـ على الاستقلال . وتلتزم الكونغو في جميع الأحوال جانب منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة في التسوية العادلة النهائية لهذه المشكلة .

٢٧٦ ـ أما بالنسبة للمحيط الهندي ، فقد أعلنت الأمم المتحدة أنه ''منطقة سلم'' ولكنه رغم ذلك يعد منطقة لتكثيف النشاط العسكري ، فنحن نشهد في هذه المنطقة تعزيز الأساطيل البحرية والقوات العسكرية للقوى الكبرى . إن حكومة بلادي تؤيد جهود منظمتنا التي يجب أن تؤدي إلى عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي حتى تصبح هذه المنطقة منطقة سلم حقيقي . ونحن مقتنعون بأن مشكلة جزيرة مايوت القمرية ومشكلة جزر غلوريوس ستكونان موضع مفاوضات إيجابية من جانب الحكومة الفرنسية وحكومتي جزر القمر ومدغشقر .

٢٧٧ ـ إننا نحترم فكرة السلام في الشرق الأوسط حيث ما زال العنف سائداً بسبب الرفض المتعنت من جانب اسرائيل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . إن الموقف الذي اتخذه وفد بلادي بصفة دائمة ، هو أن المسألة الفلسطينية هي لب المأساة في الشرق الأوسط ، ولذلك فإن أية مبادرة من نوع ''اتفاقات كامب دافيد'' تفقد كل مزاياها إذا لم تأخذ في الاعتبار المصالح الأساسية والثابتة للشعب الفلسطيني .

٢٧٨ ـ وفي اندفاع قوي فإن أنشطة الحكومة الاسرائيلية ، التي تشكل انتهاكات خطيرة ومتكررة للسلم والأمن الدوليين ، لا تساعد على الإطلاق في إيجاد مناخ ملائم لإجراء مفاوضات بناءة بهدف التوصل إلى ظروف تسمح بإيجاد سلام دائم ونهائي في هذه المنطقة الهامة من العالم . إن قصف تموز في العراق وقصف السكان المدنيين في بيروت بلبنان ، يمثلان الإنتهاكات التي تقوم بها حكومة تصر على الخطأ وعلى ممارسة سياسة الاندفاع غير المسؤولة .

٢٧٩ ـ أما بالنسبة لكمبوتشيا ، فهي مثال للأزمة التي نتوارثها في العلاقات الدولية . ودون أية إيجابية على الإطلاق ، فإن بعض الدول الأعضاء تصر على إيهام العالم بأن شعب كمبوتشيا لم يود التخلص مطلقاً و بأي ثمن من ديكتاتورية بول بوت . ومن الواضح لوفد بلادي أن التمثيل غير المناسب لكمبوتشيا في الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

ليس سوى شاهد يبرر القيام بتدخل لا يمكن التسامح معه في الشؤون الداخلية لذلك البلد و يعوق ، بقدر الإمكان ، بزوغ عصر من السلام الأخوي والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

٢٨٠ - إن الأنشطة المنظمة والموجهة لعصابات المتمردين والتي تحمل السلاح أمام العالم كله ضد الحكومة الشرعية في كمبوتشيا ، تتناقض مع جميع مبادىء القانون الدولي . إن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية لا تمارس فقط سلطاتها بفعالية على جميع أراضي الإقليم ، بل أنها منذ بدء الجمهورية الجديدة بدأت في إعادة بناء البلاد على أنقاض حرب الإبادة التي شنها بول بوت . وتأمل بلادي في أن شعوب جنوب شرقي آسيا التي ، من خلال تاريخها العريق والعظيم والطويل ، أعطت للعالم دروساً من الحكمة والشجاعة السياسية ، سوف تثوب إلى رشدها وتعمل من الآن فصاعداً سعياً وراء حل سلمي للخلافات التي تجعلها تقف ضد بعضها البعض من حين لآخر .

٢٨١ - أما بالنسبة لكوريا ، فإننا لا نرى كذلك أية أسباب للحفاظ على سياسة تقسيم هذا الشعب العظيم إلى قسمين ، كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . ولقد نادت الكونغو دائماً بأن تعمل الأمم المتحدة من أجل خلق ظروف تؤدي إلى حوار حر - دون أي ضغط أجنبي - بين الجانبين في كوريا . إننا نرى في الآونة الأخيرة زيادة في الإرهاب في كوريا الجنوبية على المواطنين الذين يحبذون إعادة توحيد البلاد بصورة مستقلة وسلمية . و ينبغي أن يتوقف كل تدخل أجنبي في شؤون كوريا لكي يتسنى لهذا الشعب السير في طريق الحوار الأخوي والبناء .

٢٨٢ - ومنذ عشرين سنة خلت ، أعلن المؤتمر الأول لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الإنحياز المعقود في بلغراد أن التعاون الدولي الإيجابي في مجالات التبادل المادية والثقافية يشكل وسيلة لا غنى عنها لتعزيز الثقة اللازمة للتعايش السلمي[٧] .

٢٨٣ - إن العالم لقصوره في الإستجابة في الوقت المناسب لهذا المطلب ، أصبح اليوم يتعامل مع أزمة اقتصادية عميقة و يتناقش على السبل والوسائل التي يمكن أن تمكن من إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . إن إطار هذا النظام الدولي الجديد قد تم تحديده بالفعل منذ الآن بالنسبة للبلدان النامية داخل مجموعة الـ ٧٧ بصفة خاصة .

٢٨٤ - إن البلدان النامية التي تقع عليها بالفعل بكل قسوة النتائج الضارة لنظام جائر بصفة خاصة ، تطالب منذ عدة سنوات بإضفاء الديمقراطية على العلاقات الاقتصادية الدولية . ومع ذلك فإن هذه المطالب أبعد ما تكون عن أن تشكل الشاطىء الذي يتعذر الوصول إليه . وربما كان من المناسب أن أذكر ببعض جوانب نهج البلدان النامية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي .

٢٨٥ - أولاً ، إن تحسين العلاقات التجارية الدولية الذي لا غنى عنه يجب أن يتضمن الاستقرار اللازم لشروط التبادل المتعلقة بصفة خاصة بالمنتجات الأساسية ووصول مفضّل للبلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية .

٢٨٦ - ثانياً ، وفي المقام الثاني ينبغي تنظيم تدفق رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية وزيادة النتائج المواتية لهذه المدخلات . وهنا نلمس مشكلة تحديد أنشطة الشركات عبر الوطنية ومشكلة نقل التكنولوجيا .

٢٨٧ - وعلاوة على ذلك ، لا بد من كسر الحلقة المفرغة التي تشكلها المديونية والمساعدة وذلك على الأقل بطريقتين متلازمتين وهما : أولاً ، ضمان تدفق رؤوس الأموال العامة إلى البلدان النامية ، و بصفة خاصة ضمان إحترام البلدان المتقدمة صناعية لتعهدها بأن تخصص على الأقل ٧ر٠ في المائة من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية . إن بعض البلدان المتقدمة قد أدركت ذلك كما يدل عليه الموقف الحديث الذي اتخذته مؤخراً في هذه الصدد الحكومة الفرنسية الجديدة . إننا نهنىء أنفسنا على ذلك ونحث البلدان المتقدمة النمو الأخرى على إظهار جهدها في هذا الاتجاه . ثانياً ، وفي المقام الثاني ينبغي إقرار تأجيل لمديونية البلدان النامية التي تسحقها ، بكل معنى هذه الكلمة ، خدمة الدين . وأخيراً فإن المطلوب هو إضفاء سمة الديمقراطية على النظام النقدي الدولي وعلى جهاز اتخاذ القرار الخاص ببعض المؤسسات المالية الدولية .

٢٨٨ - وكما يمكن التحقق من ذلك ، فإن هذه التدابير ليس لها من السمة الثورية إلا ما تتضمنه من التزام البلدان الغنية بالإهتمام بصورة أوسع بمشاكل الجوع والفقر في العالم بدلاً من أن تنهمك على سبيل المثال في سباق التسلح الجامح الذي يبتلع في الوقت الحالي حوالي ٥٥٠ بليون دولار في السنة تتفق لتحسين أسلحة التدمير الشامل التي يمكن أن تدمر البشرية جمعاء . مثل قنبلة النيوترون التي شجبتها الأغلبية العظمى للرأي العام الدولي . وعلى افتراض أنه لن يخصص للتنمية إلا ٢٠ بليون دولار سنوياً ، فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر الأثر الذي قد يكون لمثل هذا الإلتزام على اقتصاد البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

٢٨٩ ـ وبعد فترة طويلة من المواجهة والإحتداد الجدلي العقيم ، فإنه يبدو أن الحوار بين الشمال والجنوب يثير اليوم تفاؤلاً متعقلاً . وفي هذه السنة فإن الجدول الزمني للاجتماعات يظهر مقدار وعي البلدان المسماة ببلدان الشمال و بلدان الجنوب بالروابط التي تحكم بصورة وثيقة الاقتصاد الدولي وضرورة الوصول في فترات معقولة إلى حل في صالح الأطراف المعنية . وفي أيار/ مايو ١٩٨١ أثناء المؤتمر العالمي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في كراكاس بفنزويلا ، فقد عرضت البلدان النامية مقترحات لما اتفق على تسميته بالتعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب . وفي تموز/ يوليه من السنة ذاتها ، جاء دور أوتاوا لتستقبل مؤتمر البلدان الصناعية الرئيسية التي تشاورت بشأن المشاكل الخطيرة الخاصة بالتنمية . وفي تاريخ حديث ، في بداية شهر أيلول/ سبتمبر هذا في باريس ، فقد استضافت فرنسا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً . وفي تشرين الأول/ أكتوبر المقبل في كانكون بالمكسيك و بفضل المبادرة المشتركة بين النمسا والمكسيك ، سوف يعقد مؤتمر قمة محدود يضم حوالي عشرين من رؤساء دول وحكومات الوسط والبلدان النامية . وأخيراً ، فإنه من المنتظر من هنا إلى آخر السنة أن يُعقد مؤتمر خاص بالتنمية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك .

٢٩٠ ـ والغرض من كل هذا النشاط هو محاولة إزالة الجمود عن المفاوضات العالمية بين الشمال والجنوب . ولا شك أن في الأمر مجالاً معقداً يتطلب من كل فريق أن يتجاوز أنانياته ، ويحظر الاستسلام إلى تفاؤل ليس له ما يبرره في الوقت الحالي . ولكن أي زعيم أو أي رجل دولة ، يستطيع أن يصم أذنيه عن هذه الدعوة المغرية التي يدعوها التاريخ للاشتراك في عمل بناء عالم جديد ينطوي على المزيد من العدالة والأخوة ؟

٢٩١ ـ إن هذه هي الفرصة لوفد بلادي ، لكي يهنىء بإخلاص الأمين العام الذي نعتبر تفانيه في سبيل قضية السلم ورفاهية الشعوب كبيرها وصغيرها ، جديراً بالتحية .

٢٩٢ ـ إن أفضل طريقة للتحرر من خوف عودة الأشباح القديمة ، هي وضع قائمة بها كاملة بقدر الإمكان لكي نعرف بطريقة أفضل طبيعة المخاوف الناتجة عنها . وهذا هو ما حاولنا عمله خلال هذا الحديث .

٢٩٣ ـ وفي الوقت الذي تبدو فيه عواصف كبرى في الأفق ، فإن علينا جميعاً ، معاً و بإصرار وجدية ، أن نلقي نظرة جديدة على أسباب الأخطار التي تهدد السلم الدولي . إن على المنظمة واجبات ملحة يجب أن تضطلع بها ومشاكل حاسمة ينبغي حلها وأخطاراً ينبغي تفاديها ، فلنساعدها بحسن نية بانضمامنا جميعاً إلى قضية السلم الذي ينبغي أن يصبح العامل المركزي والحاسم في الحياة الدولية .

٢٩٤ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية)** : سوف أعطي الكلمة الآن إلى بعض الممثلين الذين طلبوا أن يمارسوا حقهم في الرد .

٢٩٥ ـ **السيد المرهون** (عمان) : بكل أسف ، يجد وفدي نفسه مضطراً لممارسة حقه في الرد ، توضيحاً للحقائق .

٢٩٦ ـ جرياً على عادتهم كل عام قدم ، وزير خارجية اليمن الديمقراطية هذا الصباح [**الجلسة ١٩**] صورة مغايرة ومشوهة لواقع الحال في منطقتنا . وفي معرض افتراءاته ، ادعى بأن سلطنة عمان قد قدمت أراضيها لإقامة قواعد أمريكية .

٢٩٧ ـ لقد أعلنت عمان مراراً وتكراراً بأنها لن تسمح لأية دولة أن تستخدم أو تقيم قواعد أجنبية على أراضيها . و ينبع هذا الاعلان من صميم السياسة الواضحة التي تنتهجها عمان ، بأن منطقة الخليج والمحيط الهندي والبحر الأحمر يجب أن تكون مناطق سلام لا قواعد فيها لأي من الدولتين الأعظم ابتعاداً عن مخاطر التنافس ، وما قد يجره هذا الخطر على دول المنطقة .

٢٩٨ ـ والكل يعلم ، أن نظام الحكم في عدن ، قد ارتضى أن تكون اليمن الديمقراطية قاعدة ضخمة للاتحاد السوفياتي يمارس منها تطلعاته للسيطرة على مصادر النفط والممرات المائية والتسلل إلى المنطقة . وما الحلف الذي وقع بالأمس القريب بين سلطات اليمن الديمقراطية و بعض الدول الأخرى بحضور ممثل تلك الدولة الكبرى ، إلا دليل جديد على مواصلة تنفيذ تلك المؤامرة وتوسيع نطاقها .

٢٩٩ ـ إن سلطنة عمان ، لا ترتبط بأية قوة عظمى ، بمعاهدات ، ظاهرها الصداقة والتعاون و باطنها التخريب والاستغلال ، كما ترتبط حكومة اليمن الديمقراطية .

٣٠٠ ـ وعلى ممثل ذلك النظام أن يتحلل أولاً من انحيازه للمعسكر الشرقي ، وأن يصفي كل القواعد الأجنبية الموجودة على أراضيه ، إذا كان جاداً في الدعوة التي أعلنها ، بضرورة عقد مؤتمر قمة لدول الخليج والجزيرة العربية والقرن الافريقي .

Digitized by UNOG Library

٣٠١ ـ **السيد جولدنغ** (المملكة المتحدة) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : لقد أشار وزير خارجية الأرجنتين ، في بيانه في المناقشة العامة يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر [**الجلسة ٧**] ، إلى المفاوضات المتعلقة بجزر فولكلاند واستقلالها وهي التي تجري بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بمشاركة ممثلين لسكان تلك الجزر. وتشارك حكومة بلادي في هذه المفاوضات . ولكننا لا نستطيع أن نقبل القول بأن ذلك موقف ''احتلال غير شرعي'' ، فالمملكة المتحدة ليس لديها أي شك بشأن سيادتها على جزر فولكلاند وما يتبعها . وتود حكومة المملكة المتحدة أن يتم حل هذا النزاع سلمياً عن طريق المفاوضات وأهالي جزر فولكلاند ومعظمهم من أصل بريطاني وإن كانوا لا يعرفون لهم وطناً غير الجزر التي ولدوا عليها وولد عليها أجدادهم إلا أن لهم الحق في أن يحددوا مستقبلهم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . وسنواصل عملية المفاوضات ، ولا ننسى مصالح أهالي جزر فولكلاند التي تم التسليم بها في قرارات سابقة للجمعية العامة ولا نتجاهل رغباتهم .

٣٠٢ ـ **السيد بوستة** (المغرب) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : إن المتحدثين الذين تحدثوا مشيرين إلى مسألة الصحراء الغربية قد امتدحوا بالإجماع جهود منظمة الوحدة الافريقية منذ الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات هذه المنظمة المعقودة في نيروبي . وهذه الجهود من شأنها إيجاد تسوية وفقاً للعدالة والقانون . وقد شاركت المغرب لتسهيل مهمة منظمة الوحدة الافريقية . وقدم المتحدثون أنفسهم التشجيع من حكوماتهم إلى اللجنة التنفيذية المعنية بالصحراء الغربية للشروع في المهمة التي أوكلتها إليها تلك الدورة .

٣٠٣ ـ وقد أبرز رئيس جمهورية كينيا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية من فوق نفس هذا المنبر [**الجلسة ١١**] إصرار افريقيا على التغلب على الخلافات وعلى استعادة وحدتها وفقاً لتقاليدها . ومع ذلك ، فإن ممثل بوروندي أراد صباح اليوم ، في محاولة فجة عقيمة منه ، تزييف التاريخ . واتخذ موقفاً يتعارض تعارضاً صارخاً مع إعلان نيروبي على الرغم من أن بلده قد وقع على هذا الاعلان .

٣٠٤ ـ وأود أن أذكّر ممثل بوروندي أن ما يسمى بالجبهة التي يؤيدها قد عاشت يومها . وإذا لم أشأ أن أتهمه بالسذاجة ، فإنني أتساءل ما إذا كان قد تعمد الدخول في مناورة لتعقيد الإجراءات الحالية و يلعب دور المرتزق . وعلى أية حال ، فإنني أعبّر عن الأسف لأننا نجد أحد أبناء افريقيا في صفوف الأعداء .

٣٠٥ ـ **السيد شادرتون** (فنزويلا) (**ترجمة شفوية عن الاسبانية**) : بصفتنا دولة نامية ، فإن فنزويلا تود أن تعبر عن أماني الدول الشقيقة الأعضاء في العالم الثالث في إدانة الظلم وعدم الإنصاف اللذين يميزان العلاقات الدولية ، وأن نشير وأن ننتقد وأن نواجه السياسات التي تسلكها القوى العظمى والتي تهدد السلم العالمي . إننا نفضل أن نختار هذا المحفل لكي نتحدث عن السلم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٣٠٦ ـ ونأسف أن نرى هذه المواجهة مع ممثل رسمي لدولة شقيقة . لكن كلمات الإهانة والمبالغة التي ذكرها وزير خارجية جمهورية كوبا [**الجلسة ١٢**] ، وكررها في مناسبات عدة إلى حد الملل متحدثون آخرون باسم وفد بلاده ، قد تطلب منا أن نتقدم بالرد لكي نوضح بعض الأمور المتعلقة بالسياسة المناهضة لفنزويلا التي تنتهجها هذه الدولة .

٣٠٧ ـ لقد حدث أول فشل لسياسة كوبا في التدخل على أراضي فنزويلا في الستينات ، فقد قامت حكومة كوبا بتدريب وتمويل عمليات الإرهاب في فنزويلا ، ولكن كل ذلك تم إحباطه سياسياً وعسكرياً ، كما أن محاولات أخرى قد بذلت في أجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية ، والكاريبي وباءت بفشل مماثل .

٣٠٨ ـ إن فنزويلا تعد ، بلا شك ، مصدر متاعب لأي بلد يرغب في مهاجمتها . إنها بلد تؤمن بالتنمية السلمية ، وتهتم بمشاكل الدول النامية ، ولكن لديها الأمل والتفاؤل فيما يتعلق بالمستقبل ، لأن مصيرها لا يعتمد على ثروات قيادة تنادي بالخلاص ، ولكن يعتمد على التعبير الحر للشعب . إننا لا نمارس الإرهاب وعمليات القمع وإخماد أصوات أولئك الذين يتجرأون على الإختلاف مع الرأي الرسمي .

٣٠٩ ـ إن أولئك الذين يهاجمون فنزويلا هم أنفسهم الذين يستغلون المراكز العليا في حركة عدم الإنحياز لدعم وتأييد احتلال البلدان غير المنحازة من قبل قوات أجنبية ، وهم على استعداد لتأييد أية أحداث مماثلة في أي مكان ، والذين يهاجمون فنزويلا هم أنفسهم الذين يفخرون بأن لديهم الدستور الوحيد في أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي يتضمن نصه إعلاناً بالولاء لدولة عظمى . وفي نفس الوقت ، يحاولون جاهدين إقناعنا بأنهم غير منحازين حقاً .

Digitized by UNOG Library

٣١٠ ـ إن هؤلاء الذين يرددون و يكررون أقوال الشعراء في الجمعية العامة ، هم أنفسهم الذين يمثلون بلداً يمكن فيه العفو عن المجرم العادي ، ولا يمكن فيه العفو عن شاعر يخالفهم في الرأي .

٣١١ ـ إن شهوة الحرب والولاء للمنازعات التي يمارسها النظام الكوبي تشكل تهديداً دائماً بالتدخل . كيف يمكن للانسان أن يفسر ـ اللهم إلا بجنون التفوق الإمبريالي ـ ازدياد سوء العلاقات مع أمريكا اللاتينية ، تلك العلاقات التي أعيد بناءها مؤخراً بعد فشل المغامرات العسكرية في الستينات في قارتنا ، ومحاولة خادعة للتصحيح ؟

٣١٢ ـ إن فنزويلا تلتزم بالتعاون والتضامن الدولي ، متمثلين في أعمالنا في المنظمات الدولية وفي البرامج المحددة للتعاون مع البلدان الشقيقة الأخرى التي تتبع أنظمة سياسية واجتماعية مختلفة ، لأننا لا نحاول فرض قيمنا أو أفكارنا أو سياساتنا على أحد .

٣١٣ ـ إن فنزويلا بلد مفتوح الحدود لمواطنيه ، وهي بلد قد استقرت فيه مئات الآلاف من المواطنين ، من مختلف أنحاء العالم حيث وجدت الحرية وفرص التقدم . فهل يمكن أن يقال مثل ذلك من أولئك الذين يتكلمون نيابة عن بلد يفر منه المواطنون بالآلاف لأنه يفضلون مرارة النفي عن الخضوع لسياسة الإنحلال الاجتماعي والإحباط الروحي والعقم الفكري ؟

٣١٤ ـ تلك هي أوجه الخلاف قد أوضحتها لأولئك الذين حاولوا تحطيم ديمقراطية فنزويلا ، فلم يتسطيعوا ، ولذلك لن يغفروا هذا لبلدنا . وكما قال روملو بيتانكورت ، إن فنزويلا تقوى وتتشجع بالتضامن الوطني بقادتها ، و بأحزابها الديمقراطية ـ سواء كانت في الحكومة أو في المعارضة ـ وبمنظماتها الاجتماعية التمثيلية ، و بقواتها المسلحة و بالشعب الفنزويلي ككل .

٣١٥ ـ **السيد نغوبن** (كمبوتشيا الديمقراطية) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : إن البيان الذي أدلى به ممثل سلطات هانوي أمام الجمعية العامة بالأمس [**الجلسة ١٧**] بشأن الموقف السائد في جنوب شرقي آسيا وفي كمبوتشيا ، يمثل ، بلا شك ، عملاً لم يسبق له مثيل في التضليل وتشويه الحقائق في سجلات المنظمة . إن التوسعيين الفييتناميين الذين هم عملاء الدولة العظمى التوسعية ، والناطقين باسمها ، هم وحدهم القادرون على القيام بمثل هذا العمل ، الذي يعتبر في الواقع بمثابة عكس للموقف والأدوار .

٣١٦ ـ فأولاً ، بالنسبة للموقف السائد في كمبوتشيا ، وجنوب شرقي آسيا ، فإن التوسعيين في هانوي قد حاولوا بحماقة أن يعزوا سبب التوتر القائم في جنوب شرقي آسيا ، وتصاعد الحرب في كمبوتشيا وعلى الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، إلى ما يسمى بالتهديد الصيني ضد ما يسمى بدول الهند الصينية . وفي الحقيقة ، فإن جميع الدول والشعوب المحبة للعدل والسلام في أنحاء العالم ، تدرك تماماً أن الموقف القائم حالياً في جنوب شرقي آسيا ، الذي يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين ، قد نشأ عن الحرب العدوانية ، واحتلال أراضي كمبوتشيا من جانب فييت نام . حيث نجد أن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ جندي و ٥٠ ٠٠٠ من المدنيين يقومون بشكل منتظم خلال ثلاثة أعوام بتنفيذ سياسة تستهدف إضفاء الصبغة الفييتنامية على كمبوتشيا ، وشن حرب للإبادة ضد شعبنا تستخدم فيها كافة الوسائل بما في ذلك المجاعات والأسلحة الكيميائية .

٣١٧ ـ واليوم فإن الجيش الفييتنامي الموجود في كمبوتشيا هو نفسه الذي يستمر في شن هجماته العدوانية ضد تايلند ، التي تتعرض سيادتها وأمنها للتهديد باستمرار ، من جانب سلطات هانوي التي تنفذ سياسة الإبتزاز وسياسة القوة تجاه تايلند وغيرها من دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، حتى تجبر تلك الدول على الإعتراف باتحاد الهند الصينية ، أو بعبارة أخرى ، الإعتراف بضمها بالقوة لكمبوتشيا ولاوس داخل الامبراطورية الفييتنامية .

٣١٨ ـ واليوم ، فإن العالم يدرك أن فييت نام ، من أجل تحقيق طموحها التوسعي في جنوب شرقي آسيا ، قد قبلت أن تتنازل عن استقلالها وأن تخدم الاستراتيجية الشاملة التي تتوخاها الدولة التوسعية العظمى في آسيا والمحيط الهادي . إن هذه الاستراتيجية الشاملة تستهدف في الواقع السيطرة على جنوب شرقي آسيا ، وجنوب المحيط الهادي ، و بصفة خاصة التحكم في مضيق ملقا ، الذي يربط بين جنوب المحيط الهادي والمحيط الهندي . واليوم ، فإن العالم يدرك أيضاً أن أسطول الدولة العظمى التوسعية ، بما في ذلك سفنها الحربية النووية الموجودة في كامران بفييت نام الوسطى على بعد ٤ ٠٠٠ كيلومتر من قاعدتها الأصلية في فلاديفستك ، يمكنها أن تصل إلى المحيط الهندي ذاته في ٢٤ ساعة ، بينما كان يلزمها من قبل أكثر من أسبوع . إن سفنها الحربية ـ وليس فقط تلك السفن التي تتنكر في شكل قوارب صيد ـ تمر عبر مضيق ''ملقا'' بمعدل سفينة كل يوم ، وهي تتحرك في بحار المنطقة بحرّية . كما أن حاملة الطائرات ''منسك'' تقوم بمغامراتها حتى في خليج سيام . وفضلاً عن

Digitized by UNOG Library

ذلك ، فإن طائراتها العسكرية تنطلق من دانانغ وغيرها من القواعد الجوية في فييت نام ، وتمر بالفضاء الجوي لجنوب شرقي آسيا . لذلك ، فلست في حاجة إلى أن أبيّن من أين تأتي التهديدات .

٣١٩ - وثانياً ، فيما يتعلق بالموقف المحزن السائد في كمبوتشيا وجنوب شرقي آسيا ، فإن التوسعيين الفييتناميين ، بوقاحة نادرة وبفسق وخداع ، قاموا بوصف البلدان المحبة للسلام والعدالة ، التي تؤيد الكفاح العادل لشعبنا من أجل استقلاله وبقائه والدفاع عن النظام الدولي القائم على احترام المبادىء المقدسة لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء حركة عدم الإنحياز ، على أنها بلدان رجعية وامبريالية ، ومحبة للهيمنة والحروب ، واعتبروها المسؤولة عن تدهور الموقف في جنوب شرقي آسيا .

٣٢٠ - كذلك فإن التوسعيين في فييت نام قاموا بوقاحة بالإشارة إلى المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، الذي شاركت فيه كثير من الدول الأعضاء في المنظمة والذي عقد هنا في شهر تموز/يوليه الماضي ، على أنه مؤامرة سياسية غير مهذبة .

٣٢١ - وفي هذا الصدد ، فنحن نود أن نذكّر التوسعيين الفييتناميين بأن قضيتهم قضية خاسرة ، وأنهم لن يفيدوا شيئاً من توجيه الإهانة إلى المجتمع الدولي وإلى المنظمة ، لأن هذه الإهانات لا يمكن أن تخفي حرب العدوان التي تشن في كمبوتشيا أو الأهداف التوسعية في جنوب شرقي آسيا ، أو تغيّر من الطبيعة الحقيقية للنظام الفييتنامي في بنوم بنه الذي لا يعدو إلا أن يكون ظلاً لقوات الاحتلال الفييتنامية ، وعلى النقيض من ذلك فإن هذه البيانات لن تفعل شيئاً سوى أن تزيح الستار عن الطبيعة العدوانية لسلطات هانوي ، والطريق المسدود الذي وصل إليه العدوان في كمبوتشيا ، وكذلك فشل سياستها التوسعية في جنوب شرقي آسيا ، وهذا بفضل الكفاح البطولي لشعبنا والتضامن الدولي للأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم مع هذا الكفاح .

٣٢٢ - **السيد زكي** (مصر) : لقد استمع وفد بلادي ، في جلسة صباح اليوم ، إلى ما تضمنه بيان وفد اليمن الديمقراطية من نقاط حول ادّعائه بسماح مصر بتقديم أراضيها كقواعد عسكرية أجنبية . وإن وفد بلادي ينفي بشدة كل ما جاء على لسان السيد وزير خارجية اليمن الديمقراطية فيما يتعلق بهذا الإدعاء الذي لا يستند إلى أساس .

٣٢٣ - و يرى وفد بلادي أنه كان من الأحرى ألا يتعرض البيان اليمني لهذا الهراء . وكان أولى بالسيد وزير الخارجية أن ينظر إلى التدخلات الخارجية والنفوذ الأجنبي داخل بلاده بدلاً من محاولة النيل من الآخرين لتغطية تورطه المعروف للجميع .

٣٢٤ - وإن مصر التي عارضت دائماً في إقامة عسكرية أجنبية على أراضيها ، قد أكدت وما زالت تؤكد معارضتها لذلك ، وأن موقفها هذا إنما ينبع من سياستها كدولة رائدة من دول عدم الإنحياز ، إلى جانب حرصها على المحافظة على استقلالها وسيادتها الكاملة على كل شبر من أراضيها .

٣٢٥ - وإننا كأخوة عرب يجمعنا مصير وهدف واحد ، يجدر بنا أن نتبعد عن الدخول في المهاترات لكي نوحد جهودنا في خدمة أمتنا العربية .

٣٢٦ - **السيد فضلي** (اليمن الديمقراطية) : إن وفد بلادي ينفي الإفتراءات التي جاءت على لسان مندوبي عمان ومصر منذ لحظات . واليمن الديمقراطية ليست فيها قواعد للاتحاد السوفياتي . وإننا نعتز بصداقتنا للاتحاد السوفياتي الذي يقف إلى جانب النضال العادل للشعوب العربية وخدمة قضاياها التي أضرت بها اتفاقيتي كامب ديفيد والسياسات المعلنة للنظامين العماني والمصري .

٣٢٧ - إننا نؤكد على ما جاء في كلمة وزير خارجية بلادي التي ألقاها صباح هذا اليوم أمام الجمعية العامة .

٣٢٨ - **السيد نيزيغاما** (بوروندي) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : عندما تحدث وزير خارجية بلدي أمام الجمعية العامة هذا الصباح شرح بوضوح موقف وفد بوروندي فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية . وقد ذكر ذلك بطريقة كريمة تنطوي على الشعور بالمسؤولية .

٣٢٩ - إن إعادة التأكيد على حق شعب الصحراء في تقرير المصير من قبل وفد بلادي يثير دائماً حفيظة ممثل المغرب ، ونحن لا نلجأ إلى الجدل العقيم للإخلال بجدية المناقشات ، وسوف نترك ذلك لممثل المغرب . ونود أن نؤكد من جديد على موقف بلدي فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، وهذا الموقف يتمشى مع ما أعربنا عنه دائماً في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الافريقية . ونحن نأسف لأن ذلك لا يوافق هوى المغرب .

٣٣٠ - إننا كنا نأمل في أن تحترم المغرب الموقف الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورتها بنيروبي . إن الموقف الحالي لحكومة المغرب لا يترك لنا من خيار إلا أن نذكّر بالمبادىء التي قررتها اللجنة التنفيذية المعنية بالصحراء الغربية بشأن وضع نهاية لاستعمار الصحراء الغربية .

Digitized by UNOG Library

٣٣١ ـ ولأكثر من سنتين ، فإن المغرب كانت تحاول إقفال موضوع الصحراء الغربية . وبدلاً من إجراء استفتاء كما نادى بذلك المجتمع الدولي ، تسعى المغرب إلى أن تفرض استفتاء بشأن تأكيد السيادة المغربية على الصحراء الغربية . وإن عدم نجاح المغرب في هذه المنطقة يوقفنا إلى أن نشير إلى أن الحل الوحيد هو أن تترك شعب الصحراء يختار بنفسه مباشرة مستقبله بحرية دون أي تهديد . وعندما تتصرف المغرب وفقاً لهذه المبادىء فإن موضوع الصحراء الغربية سيقفل تماماً .

٣٣٢ ـ لقد قمنا دائماً بإدانة كل أنواع الاستعمار والاستعمار الجديد بغض النظر عن مصدر هذا الاستعمار . إن إعادة الاستعمار المغربي للصحراء الغربية لن يلقى مباركتنا لمجرد أنه استعمار افريقي .

٣٣٣ ـ وفيما يتعلق بالتهم الموجهة إلى بلدي فهي عبارة عن أكاذيب تحتكرها المغرب وبعيدة كل البعد عن الحقيقة ، ولذلك فهي لا تستحق حتى مجرد الإهتمام بالرد عليها .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠

الملاحظات

(١) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٧** ، المرفق الأول .

(٢) انظر : **معاهدتنا قناة بنما : رسالة من رئيس الولايات المتحدة** (Washington, D.C. U.S. Government Printing Office ، ١٩٧٧) الصفحات من ٣ إلى ٣٨ .

(٣) انظر : **تقرير المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.I.20) ، المرفق الأول .

(٤) **North-South: A porgram for survival** ؛ تقرير اللجنة المستقلة المعنية بمسائل التنمية الدولية ، برئاسة ويلي برانت (Cambridge, Massachusetts, The MIT Press ، ١٩٨٠) .

(٥) اعتمد بعد ذلك ، بصيغته المنقحة ، بوصفه القرار ١٢٥/٣٥ .

(٦) انظر : **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والثلاثون ، ملحق تموز/ يوليه وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٨١** ، الوثيقة S/14659 ، المرفق .

(٧) انظر : أمانة المعلومات الخاصة بالمجلس التنفيذي الاتحادي ، بلغراد ، ١٩٧٣ ، **وثائق اجتماعات بلدان عدم الإنحياز ١٩٦١ ـ ١٩٧٣** ، الجزء الثاني .

Digitized by UNOG Library